



برنامج الماجستير في علم الاجتماع

مساهمة في نقد الانشغال العربي بثنائية "المعرفي/الأيديولوجي":

الحالة الفلسطينية مثالاً

**A Contribution to the Critique of the Arab Preoccupation
with the “Knowledge/Ideology” Dualism: The Palestinian
Case as an Example**

إعداد الطالب

عبّاد خالد عبد يحيى

إشراف: د. ليزا تراكي

لجنة النقاش

د. أباهر السقا

د. مجدي المالكي

2013



برنامج الماجستير في علم الاجتماع

مساهمة في نقد الانشغال العربي بثنائية "المعرفي/الأيديولوجي": الحالة
ال فلسطينية مثالاً

**A Contribution to the Critique of the Arab Preoccupation
with the "Knowledge/Ideology" Dualism: The Palestinian
Case as an Example**

إعداد الطالب

عباد خالد عبد يحيى

إشراف: د. ليزا تراكي

لجنة النقاش

د. أباهر السقا

د. مجدي المالكي

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع من
كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

2013/6/25



برنامج الماجستير في علم الاجتماع

مساهمة في نقد الانشغال العربي بثنائية "المعرفي/الأيديولوجي": الحالة
ال فلسطينية مثالاً

**A Contribution to the Critique of the Arab Preoccupation
with the "Knowledge/Ideology" Dualism: The Palestinian
Case as an Example**

عبّاد خالد عبد يحيى

لجنة النقاش

..... الدكتورة ليزا تراكي
..... الدكتور أباهر السقا
..... الدكتور مجدي المالكي

تاريخ المناقشة: 25 حزيران 2013

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في علم الاجتماع من
كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، فلسطين

- هل في وسعك أن تنغمس في الطبيعة وتنسى الذات؟
- أنا، في زمني هذا وبين أقراني، لا أستطيع.
- لماذا؟
- لأن غشاوات موروثة تحجب عن عينيّ النور.
- لماذا تحاول إذن؟
- لأني لم أتعلم من الرموز سوى الحروف.

رواية اليتيم - عبد الله العروي

فهرس

1	مقدمة.....
8	سؤال البحث.....
9	مبنى البحث.....
12	المنهجية.....
15	الفصل الأول: في نقد الانشغال العربي بثنائية "المعرفي/ الأيديولوجي".....
15	تقديم.....
17	من طرفي العلاقة إلى العلاقة.....
20	في الأيديولوجيا.....
23	أوجه استخدام المفهوم في العلوم الإنسانية.....
30	بين مانهايم وتوماس كون.....
41	الأيديولوجي فلسفيا.....
47	خلاصة.....
49	الفصل الثاني: مقارنة "المعرفي/ الأيديولوجي" كثنائية سوسيولوجية إبستمولوجية...49
49	تقديم.....
50	في التأليف الخلاق بين الإبستمولوجيا والسوسيولوجيا.....
62	القيمة الإجرائية للثنائية.....
67	خلاصة.....

69.....	الفصل الثالث: مجلة آفاق فلسطينية وأيديولوجيا الالتزام الوطني.....
69.....	تقديم.....
75.....	آفاق فلسطينية كجهد مغاير للسائد.....
94.....	آفاق فلسطينية والسعي لقطيعة مع السائد.....
109.....	الانتفاضة الأولى وهيمنة السياسي على البحث الاجتماعي.....
119.....	العدد الأخير من آفاق فلسطينية.....
136.....	خلاصة.....
138.....	خاتمة.....

ملخص

يقدم هذا البحث مساهمة في نقد الانشغال العربي بثنائية المعرفي/ الأيديولوجي، انطلاقاً من القناعة بأهمية الثنائية كمدخل نقدي يسائل الإنتاج المعرفي في المنطقة العربية، وانطلاقاً من قناعة بأن النقاش العربي حولها لا يزال يعاني من القصور ويفتقر إلى ضبط استخدام المفاهيم وتحديدها، ويرأوح في تعامله مع الثنائية ضمن نقد الإنتاج البحثي والفكري بين مستويات عدة؛ سياسية واجتماعية وعلمية وفلسفية، ولذلك يقدم البحث مساهمة نظرية لتجنب هذا اللبس وتحديد فعال وإجرائي لاستخدام الثنائية في نقد الإنتاج البحثي الاجتماعي في سياق مكاني وزمني محدد.

ويستند البحث في بناء مساهمته النظرية على ما قدمه الباحث عبد الله العروي من محاولة لتنظيم استخدام مفهوم الأيديولوجيا وتحديد مجالاته، وإسهام محمد وقيدي في تقديم مقاربة للعلاقة بين الإبستمولوجيا والسوسيولوجيا من مدخل الاهتمام بعلاقة الأيديولوجيا بالعلوم الإنسانية، ومساهمة أحمد بدوي المنهجية في مساءلة الإنتاج المعرفي في سياق محدد، وجاء البحث كنقاش مع ما قدمه هؤلاء الباحثون وإبراز لأهميته وكربط له بالثنائية على اعتبار أنها تقوم على تخوم السوسيولوجيا والإبستمولوجيا، ويجهد البحث في تحديد منهجية واضحة تطبق فيها الثنائية إجرائياً على اعتبار أنها تطوير على ثنائية العلم/ الأيديولوجيا.

وفي سبيل تطبيق الإسهام النظري إجرائياً، يتناول البحث الإنتاج البحثي الاجتماعي في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين إنشاء دوائر العلوم الاجتماعية في الجامعات حتى

بداية التسعينيات أي قبيل اتفاقية أوسلو، ويقدم نموذجا لتحليل المنتج البحثي في ضوء الثنائية للوصول إلى تحديد لما هو الإنتاج البحثي الذي يمكن وصفه بـ "المعرفي"، وما هي حدود توصيف منتج بحثي اجتماعي بـ "الأيديولوجي".

ويخلص البحث إلى أن الفترة الخاضعة للدراسة هيمنت عليها أيديولوجيا "الالتزام الوطني" وتسربت هذه الهيمنة من المجال السياسي إلى المجال البحثي الاجتماعي، وجاءت مجلة *آفاق فلسطينية* لتمثل جهدا مغايرا للسائد ضمن رؤية لدور البحث الاجتماعي وانفعاله بالسائد، وتوفر في المجلة خطاب نقدي واع كان يتوفر على مقومات المضي قدما بالبحث الاجتماعي الفلسطيني نحو القطيعة مع الأيديولوجيا السائدة والإنتاج البحثي الاجتماعي السائد، وما يوفره تطبيق الجهد النظري إجرائيا قابل للتطبيق على المنتج البحثي الاجتماعي في أي سياق محدد زمانيا ومكانيا، وهذا الشق من التعامل مع الثنائية مركزي في أهداف البحث وجهد الباحث.

Abstract

This research is a contribution to the critique of the Arab preoccupation with the knowledge/ideology dualism, based on the recognition that this dualism is critical to the questioning of Arab knowledge production. At the same time, the Arab debate surrounding the duality suffers from lack of clarity in the use of concepts, and shifts among different levels—political, social, scientific, and philosophical-- in its critique of knowledge production. This study is thus a contribution to avoiding the prevailing confusion by suggesting a method for applying the dualism in the critique of social knowledge production in a specific time and place.

In developing this theoretical contribution, the research builds on the efforts of Abdallah Laroui, who clarified the uses of the concept of ideology and the contexts for its employment; the contributions of Muhammad Waqidi, who attempted to clarify the link between epistemology and sociology in the context of his investigation of the relation of ideology to the humanities; and Ahmad Badawi's methodological contributions in interrogating knowledge production in a specific context. This research engages with the works of these writers in an effort to link their contributions to the concept of the knowledge/ideology dualism, a concept that is located at the interstices of sociology and epistemology. The research attempts to develop a methodology for applying the dualism as a further elaboration of the science/ideology dualism.

In applying the theoretical contribution procedurally, this study examines social research production in the West Bank in the period between the founding of social

science departments at Palestinian universities until the beginning of the 1990s, before the Oslo Agreements. The research suggests a paradigm for the analysis of research production in light of the duality, in an effort to distinguish between research that is deemed as constituting “knowledge” and that which is “ideological.”

The study concludes that the period under consideration was characterized by the hegemony of what may be called “the ideology of national commitment,” a political ideology that infiltrated into social science research production. At the same time, however, the journal *Afaq Filistiniyya (Birzeit Research Review)* presented an alternative vision concerning the interaction between research and the prevailing reality. The journal embodied a critical discourse that aspired to steer Palestinian research away from the hegemonic ideology and prevailing research paradigms.

The theoretical goals of this study are to elucidate procedures that can be applied to social research production in a particular time and place, and to highlight the centrality of the knowledge/ideology dualism in analyzing intellectual production.

مقدمة

يكاد يوجد اتفاق عام بين دارسي علم الاجتماع والمختصين به على اختلاف توجهاتهم الفكرية والنظرية على أن هذا "العلم" وجد أول الأمر كعلم أزمة؛¹ ونشأ في مرحلة أزمة المجتمعات الأوروبية ودخولها مرحلة اضطرابات واسعة نتجت عن الثورة الفرنسية والتصنيع المتنامي الذي عدل عميقا في أساليب الحياة التقليدية للأوروبيين² ما دفع مؤسس العلم أوغست كونت للتساؤل عما ينظم حركة المجتمعات ويؤدي لهذه التغيرات، وفي قلب التحولات برزت المحاولات الأولى للقول بأن هنالك علما جديدا يدرس ظواهر المجتمع ويجهد لفهم التغيرات الحاصلة فيه، ويسعى بطموح مفرط لفهم القوانين الناظمة لهذه التغيرات واستشراف المستقبل ومآل المجتمعات قيد الدرس.

ولعل الأزمة التي كانت سبب وجود علم للاجتماع رافقت هذا العلم ولم تفارقه ولكن في مستويات مختلفة، فانتقلت من كونها أزمة يحاول العلم الاجتماعي فهمها وتجاوزها إلى كونها أزمة العلم نفسه وتساؤل الحاجة إليه وفائدة وجوده وقيمة ما يقدم من تصورات وإجابات حيال الواقع المعقد المركب، فقد كان لا بد من أن يكون النقد الموجه إلى المجتمع والمشخص لأزمته؛ موجها بدوره إلى العلم الذي يفسر طبيعة هذا المجتمع ومسار العلاقات الاجتماعية داخله، فهذا العلم يحوي الكثير من النظريات التي لا تكفي بتفسير البناء القائم بل تحاول أن تبرره وتدافع عن مشروعيتها،³ ويحمل في ذات الوقت

¹ يعرف هابرماس الأزمة بكونها: "تظهر حين لا يعطي نسق اجتماعي سوى إمكانيات قليلة لحل المشكلات التي تواجهه، بما لا يسمح باستمرار وجود نسق".

² أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصايغ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، 62-63.

³ سمير أيوب، تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1983)، 228.

نظريات تبغي التغيير الاجتماعي وتستشرف إمكانيات تحقيقه، وظلت علموية هذا العلم جانبا مهما في أزمته فبين مدعٍ بها ومفند لها نشأت عديد المجالات والمساجلات والرؤى النقدية للتوصيف الأدق لـ "علم الاجتماع"⁴، وفي ذات النقاش ظهرت عديد الإسهامات النقدية التي تبحث في نشأة هذا العلم ودوافعه والخطوط الناظمة لفرضياته المؤسسة، وتواصل هذا النقد ليطل عملية البحث الاجتماعي بدءا بالموضوعات ومرورا بالمنهجيات والأدوات التفسيرية التحليلية والنتائج والتصورات القيمة أو الخالية من القيمة، ولعل النقاش المستمر حول "الذاتية والموضوعية" في هذا العلم أحد الدلائل الرئيسة على حالة الأزمة المتواصلة على الرغم من الكم الهائل من المساهمات التي جعلت من هذه القضية موضوعها.⁵

وفي سبيل نقد العلم الاجتماعي من العاملين به أو من حقول خارجه اعتمدت مداخل إبستمولوجية متعلقة بنشأة العلم وأسئلته المفترضة وسبل الإجابة عليها وموضوعاته الأهم التي تسمح باعتباره حقلا متميزا بعد تطبيق الإبستمولوجيا⁶ التي

⁴ قد تكفي الإشارة إلى اعتقاد عالم الاجتماع الأمريكي الشهير إيمانويل والرستين أن علم الاجتماع لم يعد الآن تخصصا معرفيا، ولذلك يعتمد تسمية ثقافة علم الاجتماع بدلا من علم الاجتماع، وهذا ما حاجج به في الخطاب الأخير من رئاسته للجمعية العالمية لعلم الاجتماع صيف 1998. انظر: إيمانويل والرستين، *علم الاجتماع الغربي: مسالة ومحكمة*، كبير علماء الاجتماع يراجع فكر الرواد، ترجمة محمود الذوايدي (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011)، 20-33.

⁵ أيوب، *تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع*، 215-270. وفيه يمر المؤلف على مجموعة من مظاهر أزمة هذا العلم على مستوى نظري منهجي فكري وعلى مستوى عملي متعلق بالباحثين في علم الاجتماع.

⁶ حسب موسوعة لالاند الفلسفية فالإبستمولوجيا: تعني فلسفة العلوم، ولكن بمعنى أكثر دقة، فهي ليست دراسة خاصة لمناهج العلوم، لأن هذه الدراسة هي موضوع للمثولوجيا، وهي جزء من المنطق، كما أنها أيضا ليست تركيبيا أو توقعا ظنيا للقوانين العلمية. إنها بصفة جوهرية درس النقدي للمبادئ والفرضيات والنتائج العلمية بقصد تحديد أصلها المنطقي وبيان قيمتها وحصيلتها الموضوعية، راجع: أرندريه لالاند، *موسوعة لالاند الفلسفية* (بيروت-باريس: منشورات عويدات، 1996)، مج1، 356-357.

وتتنوع المداخلات القاموسية والمعجمية لتحديد المقصود في الإبستمولوجيا، إلا أن البحث هنا ينحاز إلى القول إن "الإبستمولوجيا هي نظرية العلم، إنها كل الأبحاث المعرفية التي ينظر إليها من خلال مرحلة التطور الفكري العلمي الفلسفي، وبما أن المعرفة هي علاقة الذات بالموضوع، فإن الإبستمولوجيا هي "العلم" المهتم بدراسة هذه العلاقة، والإبستمولوجيا تدرس وعي الإنسان بالعالم، المؤسس على

وجدت في مجال العلم الطبيعي الخالص على العلوم الإنسانية التي كانت تُرى وترى نفسها بمنظار العلوم الطبيعية في كثير من مراحل تطورها، وبرز علم اجتماع المعرفة كبُحث في الشرط الاجتماعي والتاريخي لإنتاج المعرفة وشيوعها وتداولها وفعلها في المجتمع؛ أي الفرع المختص بدراسة المعرفة من حيث هي ظاهرة مجتمعية، لتتطور منهجياته وأدواته فيصبح علم اجتماع العلم دارسا للبحث العلمي كوسيلة للمعرفة تحديداً، وكذلك أسهم علم اجتماع الثقافة في البحث في توجهات العاملين في حقل علم الاجتماع وإنتاجهم الفكري، ومع كل هذا وحوله كان لفلسفة العلوم دورها في مراكمة النقد والمساءلة لعلم الاجتماع، ويمكن القول إن هنالك تراكما كبيراً في العقود المتأخرة في البحث النظري الذي يجعل من المعرفة والعلوم مادة للنقد من خلال علاقتها بالسلطة والمجتمع والدين وغيرها من المؤثرات في تطور العلوم والمعرفة، كل هذا التراكم النقدي حداً بالكثيرين إلى القول إن العقود الأخيرة من القرن العشرين كانت نقدية بامتياز وإن شكل الفكر - لا سيما الاجتماعي - في المرحلة المتأخرة تفكيكي نقدي بما يطال الفرضيات الأولية والأسس التي لم تكن موضع تساؤل سابقاً.

وبالنظر إلى هذا التراث النقدي الواسع يمكن القول إن وراء كل ما أنتج في هذا السياق اقتناعاً ضمناً إن لم يكن معلناً بفعالية "علم الاجتماع"؛ فعالية في تقديم إجابات وطرح تفسيرات لحال المجتمعات وتغييراتها عند المعتقدين بضرورة هذا العلم، وفعالية في تعطيل فهم المجتمعات ومنع أدراك تغييراتها على الوجه الأمثل عند المشككين بهذا العلم

أكبر قدر من الموضوعية، والخاضع لتاريخية الإنسان كفرد من مجتمع، الأمر الذي يجعل وعيه انعكاساً أيديولوجياً لواقعه العام". انظر: علي حسين كركي، *الإبستمولوجيا في ميدان المعرفة*، (بيروت: شبكة المعارف، 2010)

على اختلاف منطلقاتهم، وهذا ينطبق على ما يتضمنه علم الاجتماع من منهجيات وأدوات ومدارس.

ومن ذات القناعة بهذه الفعالية إما كمحاولة للفهم أو إعاقه له يأتي هذا البحث كجهد نقدي يبتغي أن يطال المنتج البحثي الاجتماعي ضمن سياق زمني ومكاني محدد ونقده كذلك، ولذلك كان اعتماد ثنائية المعرفي/ الأيديولوجي مدخلا كون الثنائية وما لحق بها من نقد كان موضوعه علم الاجتماع تقدم تحليلا شاملا للبحث الاجتماعي ونقده ضمن سياق محدد، وهذه الشمولية يفسرها البحث ويؤكد على أهميتها ويساهم نظريا في تطويرها ضمن النقاش العربي حولها والأخذ بالتزايد في السنوات الأخيرة.

وإن كان البحث في ثنائية العلم/ الأيديولوجيا قد أسال حبرا كثيرا في الأوساط الفكرية والأكاديمية الغربية وقاد إلى ما يمكن وصفها بخلاصات مستقرة أو افتراضات أولية متنوعة يبني عليها النقاش، ويمكن من خلال تتبع مقولات عديد الباحثين الغربيين ذوي النزعة العلمية الوضعية الوقوف على الفصل والتحديد الصارم للأيديولوجيا كتنقيض للعلم وللعلم كتنقيض لها، فمثلا يرى كارل بوبر الأيديولوجيا كنوع من "الهرطقة اللفظية التي تحل محل فهم الأحداث"، ويرى التفكير الأيديولوجي خطرا لأنه "يجعل ذوي الأفكار البسيطة يعتقدون أننا نفهم العالم بمجرد ترديد صيغ طقوسية ذات مظهر علمي عائم"، وهذا التضاد بين العلم والأيديولوجيا لدى أوساط علمية غربية حدّ من عديد السجلات حول هذه الثنائية، وفي سياق أحدث برز فكر ما بعد الحداثة ليذيب الحد الفاصل بين العلم والأيديولوجيا والسلطة ويضفي نسبية عالية على المعرفة والحقيقة ومجمل المفاهيم مثار

الجدل فلسفياً، ولعل اعتقاد فوكو مثلاً بأن الذات الفاعلة الفردية مقولة ميتافيزيقية يحسم الكثير من الجدل حول الأيديولوجيا والعلم أو يضعه وراء ظهره.⁷

إلا أن الحال مختلف في السياق العربي تحديداً، وهو سياق ينتج بحثاً اجتماعياً يتفاقم فيه حضور الأيديولوجيا، ولا يزال السؤال حولها فيه حياً وملحاً، ومن هنا يلحظ اهتمام الباحثين العرب في كشف التلبس الأيديولوجي في الإنتاج الفكري الذي يدعي العلمية،⁸ ومحاولة الوصول إلى فهم خاص لموقع الأيديولوجيا وعلاقتها بالإنتاج المعرفي، وفي هذا السياق برز إسهام متميز لكل من المؤرخ المغربي عبد الله العروي كصاحب محاولة جادة لتحديد مفهوم الأيديولوجيا، وكذلك الباحث المغربي محمد وقيدي الذي اشتغل على حضور الأيديولوجيا في العلوم الإنسانية وقدم إسهامات مهمة ونادرة في التحليل الإبيستمولوجي لتكوّن المعارف وترجمة نصوصه المؤسسة وتمتاز مساهماته بكونها

⁷ راجع: محمد سبيلا، الأيديولوجيا، نحو نظرة تكاملية (بيروت- الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، 8+198-204.

⁸ يذهب عالم الاجتماع السوداني حيدر إبراهيم إلى القول بأن هناك عملية أدلجة لعلم الاجتماع عربياً خلال محاولة تبيينه عربياً أو بنائه على أسس معرفية إسلامية وهذا على صعيد التعامل مع علم الاجتماع كحقل معرفي، أما خلال الممارسة فإن تخلف الواقع ومؤسساته يمنع النقد الجاد الذي يضمن حدوداً مقبولة ومقبولة من الموضوعية. حيدر إبراهيم، "النسبي والعام في علم اجتماع المجتمعات العربية: ملامح المستقبل الممكن"، أوراق الأوساط، عدد 1 (2008): 20-25.

ويأتي طرح إبراهيم في حوار ضمنى مع مسعى لتقديم العلوم الإنسانية والاجتماعية من منظور عربي وإسلامي، وهذا المسعى يتسواه المعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية، والدكتور محمود الزوايدي الذي يطالب بإعادة النظر في الأسس الإبيستمولوجية المؤسسة لعلم الاجتماع في السياق العربي الإسلامي مفترضاً وجود رؤية إبيستمولوجية للثقافة العربية الإسلامية ترمي إلى توحيد العلوم الطبيعية والإنسانية، ويستند الزوايدي في تبرير دعواته لإعادة النظر في الأسس الإبيستمولوجية للعلوم الإنسانية وتحديد علم الاجتماع إلى ما أورده إيمانويل والرشتالين من دعوة لمراجعة مسار علم الاجتماع ومساقلته نقدياً في كتابه: **The End of The World as We Know it: Social Science for the Twenty- First Century**. وتتركز مساهمات الزوايدي في هذا المجال

في كتابيه:

محمود الزوايدي، الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006)، 245-268.

محمود الزوايدي، المقدمة في علم الاجتماع الثقافي برؤية عربية إسلامية (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات، 2010).

وليس هذا النقاش في صميم البحث إلا أنه يضيء على الكيفية التي ينظر بها الكثير من الباحثين لدعوات إعادة النظر بأسس علم الاجتماع عربياً على اعتبار أنها أيديولوجية في حين يحاول دعائها - وهذا تيار يشهد تنامياً كبيراً في المرحلة الأخيرة بتأثير من إسهامات عبد الوهاب المسيري - القول بعلميتها وموضوعيتها.

اشتغالا على المستوى النظري وتجمل الكثير من النقاشات المجردة ، ويضاف إليهما الباحث المصري أحمد موسى بدوي الذي عمل على الكشف عن الأبعاد الاجتماعية لإنتاج المعرفة في الجامعات المصرية وكان على اشتباك متصل بثنائية المعرفي/ الأيديولوجي وقدم مساهمة جادة في تحويل كل النقاش النظري في العلاقة بين الإيستمولوجيا والسوسيولوجيا إلى بحث يدرس إنتاج المعرفة في الجامعات المصرية، ويمكن القول إن البحث في الثنائية عربيا دون المرور بهؤلاء الثلاثة سيكون منقوصا، لأنهم يمتازون عن غالبية من كتبوا في الأيديولوجيا عربيا وعلاقتها بإنتاج المعرفة بكونهم ذوي اهتمام معرفي متصل وإنتاج بارز ظل مهموما بالثنائية وقاربها مقاربات متعددة، وبالنظر إلى من كتبوا حول مفهوم الأيديولوجيا عربيا تتضح مركزية العروي وشمولية إسهامه من خلال كتابي "مفهوم الأيديولوجيا و الأيديولوجيا العربية المعاصرة"،⁹ فمثلا قدم محمد سبيلا بحثا في الأيديولوجيا في كتابه: الأيديولوجيا، نحو نظرة تكاملية¹⁰ إلا أنه يستند إلى العروي ويقدم عرضا مسحيا لأبرز مقاربات المفكرين والمدارس الفكرية لها دون وضع هذا العرض ضمن رؤية ما أو تصور بحثي محدد، وهذا ما يلاحظ عند العروي فهو يحاول الوصول إلى تحديد الأيديولوجيا العربية المعاصرة انطلاقا من الأسس النظرية المختلفة المتناولة للأيديولوجيا، ويقدم كمال عبد اللطيف محاولة لمقاربة المفهوم في ضوء مجتمع المعرفة¹¹ إلا أن البحث لا يتخلص من السرد لمجمل المقاربات دون السعي لتحديد

⁹ عبد الله العروي، مفهوم الأيديولوجيا (بيروت- الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2003).

عبد الله العروي، الأيديولوجيا العربية المعاصرة (بيروت - الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006).

¹⁰ محمد سبيلا، الأيديولوجيا، نحو نظرة تكاملية (بيروت- الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992).

¹¹ كمال عبد اللطيف، المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي، تقاطعات ورهانات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2012)

المفهوم أو تبرير هذا السرد بشكل واضح، وهذا المأخذ تحديدا هو ما يؤخذ على الجهد النظري في تحديد "الأيدولوجي" في كتاب *المعرفي والأيدولوجي في الفكر العربي المعاصر الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية*.¹² ويمكن النظر إلى جهد مركز دراسات الوحدة العربية في الكشف عن الثنائية في الفكر العربي المعاصر كمرحلة متأخرة غير مكتملة من هذا البحث العام الذي كان للثلاثة فيه دور حاسم ولافت ومتقدم، وستشكل إسهاماتهم جزءا غير يسير من الإطار النظري لهذا البحث ومدار المقاربة النقدية لاستخدام الثنائية عربيا عسى أن يضاف الإسهام النظري في هذا البحث إلى مسار مفترض من الإنتاج هم أول من التفت إليه وأنتج فيه بشكل ممنهج مقصود واع بالأبعاد السوسيولوجية والإبستمولوجية للثنائية وقيمتها المعرفية.

وتمكن ملاحظة حجم الانشغال العربي بإنتاج المعرفة وتأثير الأيدولوجيا في الإنتاج البحثي من خلال ملاحظة التراكم في النشر والتأليف في هذا المجال، وهذا يتضح في الأعداد الأخيرة للمجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات)،¹³ وأبحاث عديدة منها كتاب وسيلة خزار *الأيدولوجيا وعلم الاجتماع: جدلية الانفصال والاتصال*¹⁴ وفيه سرد مطول يسعى للكشف عن تأثير الأيدولوجيا - بتعريفاتها المختلفة - على تطور علم الاجتماع ومدارسه الفكرية المختلفة، في سبيل إثبات الأثر الأيدولوجي ودوره في تشكّل هذا العلم والفرضيات المؤسسة لنظرياته الكبرى، دون دراسة إجرائية تتناول البحث الاجتماعي

¹² بلقزيز، عبد الإله، محررا، *المعرفي والأيدولوجي في الفكر العربي المعاصر* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)
¹³ لا يخلو عدد من الأعداد الأخيرة للمجلة (من العدد 15-21) من إيراد ورقة بحثية تتناول إنتاج المعرفة والبحث بدراسة سوسيولوجية أو إبستمولوجية، وهذا ما يبرره محرر المجلة ساري حنفي - مقابلة في تشرين ثاني 2012 - بتوجه عربي نحو هذه المباحث وتوجه شخصي لديه وفق قناعة بضرورة إعادة النظر في عملية البحث الاجتماعي وإنتاجه على كل المستويات وتحديدا المؤسسة إبستمولوجيا.
¹⁴ وسيلة خزار، *الأيدولوجيا وعلم الاجتماع: جدلية الانفصال والاتصال* (بيروت: منتدى المعارف، 2013).

تحديداً، وهذا النمط من التأليف هو الغالب في الكتابة حول الأيديولوجيا وعلم الاجتماع، مع العلم أن مراجعة مكتنية بسيطة تفيد بحجم التكرار والبحث في قضايا تم تجاوزها معرفياً في السياق الغربي، ولا تسهم في نقد البحث الاجتماعي العربي تحديداً، وقد لا تتعدى قيمتها السجال النظري الخالص.¹⁵

سؤال البحث

تتشكل هذه الدراسة من محورين رئيسيين؛ الأول هو محاولة لتقديم مقارنة نقدية للاستخدام العربي لثنائية الأيديولوجي والمعرفي والاهتمام المتزايد بها، من خلال نقد أوجه استخدامها والنقاش حولها عربياً، مع التأكيد على أهميتها وتشكيلها مدخلاً نقدياً سوسيولوجياً إيستمولوجياً للإنتاج الفكري والبحثي في العلوم الاجتماعية، وفي هذا المحور تحاول الإجابة عن جملة تساؤلات هي:

- ما هي القيمة النقدية والمعرفية لثنائية المعرفي والأيديولوجي في السياق العربي وما هو مبرر وجودها؟

- كيف تشكل الثنائية مدخلاً إيستمولوجياً سوسيولوجياً لمساءلة البحث الاجتماعي ومنتجيه؟

¹⁵ ومن اللافت أن كتاب خزار الصادر في 2013 يكاد يكون بمثابة إعادة صياغة لكتاب أيوب "تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع" الصادر في 1983.

- ما هي الصيغة المنهجية والوظيفية التي تجعل الثنائية فعّالة في نقد الإنتاج البحثي الاجتماعي في سياق محدد زمانيا ومكانيا؟ وكيف يمكن وصف البحث الاجتماعي بأنه معرفي أو أيديولوجي ووفق أية ضوابط؟

وبعد الإجابة على هذه التساؤلات النظرية والمنهجية تحاول الدراسة في المحور الثاني تطبيق الصيغة المنهجية الإجرائية التي تخرج بها على مجلة *آفاق فلسطينية*/ نشرة *أبحاث بيرزيت* الصادرة عن مركز أبحاث جامعة بيرزيت في أواسط الثمانينات وحتى ما بعد الانتفاضة الأولى، في سعي للإجابة على تساؤل مفاده:

- إلى أي مدى يمكن القول إن مجلة *آفاق فلسطينية* شكّلت في سياق صدورها مساهمة يمكن وصفها بالمعرفية ضمن الإنتاج البحثي الاجتماعي السائد في تلك الفترة والذي يمكن وصفه بالأيديولوجي؟

مبنى البحث

تتألف الدراسة من ثلاثة فصول، يعرض الفصل الأول نشأة ثنائية المعرفي والأيديولوجي ومبررات وجودها والتطور الذي لحق بطرفيها والتصورات المختلفة لما هو الأيديولوجي وما هو المعرفي في الفكر العربي المنشغل مؤخرا بالثنائية بحثا ونقدا ومساءلة، ويوضح استخدام الثنائية في عملية النقد المتواصل لعلم الاجتماع ومنهجيّاته ومراحل بروز الثنائية واعتمادها في النقد بشكل واسع وصولا للمرحلة الأخيرة التي وصلت فيها الثنائية إلى تصورهما كعلاقة لا تقوم على المقابلة بين طرفيها بالدرجة الأولى بل تستخدم بالنقد كعلاقة بقطبين غير متقابلين ضرورة.

ومن خلال الثنائية يتم الولوج في الفصل الثاني إلى استعمالها النقدي الأوسع ضمن حقل الإيستمولوجيا، والوقوف على عمليات التثوير داخل الحقل العلمي كما قدمها ضمن السجال العربي حول الأيديولوجيا عبد الله العروي واستخدمها في نقاش العلاقة بين الأيديولوجيا والعلوم الاجتماعية محمد وقيدي بالاتكاء على طروحات توماس كون وربطها الذي اجتهد فيه وقيدي مع الجهد الإيستمولوجي لغاستون باشلار متمثلا بالوصول إلى مفهوم العائق الإيستمولوجي والقطيعة الإيستمولوجية، وصولا إلى الكيفية التي تنتج من خلالها الأيديولوجيا العوائق الإيستمولوجية بعد أن كانت دافعا لإحداث التثوير أو القطيعة مع السائد في المجتمع العلمي أو المجتمع بشكل عام، وفي هذا الفصل يتم الوقوف على إدخال وقيدي لطرولات جان بياجيه إلى النقاش العربي وتحديدًا الاسهام المتصل بالعلاقة بين الإيستمولوجيا التكوينية وعلم الاجتماع وتبادلها الأدوات التحليلية في فهم تطور العلم الاجتماعي وفهم دور الأيديولوجيا داخل المجتمع ككل والمجتمع العلمي تحديداً، ويفرد الفصل مساحة للتلاقي بين طروحات بياجيه وكون وباشلار كما يوضحها الباحث المغربي محمد وقيدي ودورها في تقويم نقد المنتج البحثي الاجتماعي.

ويقوم هذا الفصل على تأكيد أهمية الانطلاق من منطقة التخوم بين علم الاجتماع والإيستمولوجيا لفهم مسار البحث الاجتماعي في أي مجتمع، وهذا ما يتضح في العلاقة التي يقيمها وقيدي بين طروحات بياجيه وكون وباشلار، وفي التلاقي بين باشلار وبورديو، والعلاقة مع طروحات توماس كون في تطوير علم اجتماع العلم، والانتقال في مستوى التحليل من الإيستمولوجيا بتصوراتها العامة حتى سوسيولوجيا العلم والثقافة

المتمثلة في إسهامات بورديو، وهذا النقاش الغربي مؤسس رئيس في فهم الباحثة العرب لهذه العلاقة، ويمكن القول إن التركيز في هذا الفصل ينصب على تفاعل الباحثين العرب مع هذه الطروحات واستخدامها في تحليلهم للعلاقة بين المعرفي والأيدولوجي عربيا، أي أن البحث هذا يناقش المقاربة العربية لهؤلاء الباحثين الغربيين كما استخدمها وطرحها الباحثة العرب، أكثر من كون البحث يتناول إنتاج الباحثين الغربيين خالصا، وهذا يمنح البحث ميزة إضافية كونه يسفر عن الأصول المعرفية والنظرية التي انبنى النقاش العربي حول المعرفي/ الأيدولوجي عليها، ويصل هذا الفصل إلى طرح المقاربة الإجرائية لاستخدام الثنائية وتحديدها لخدمة بحث يسائل الإنتاج البحثي الاجتماعي في سياق محدد، وهنا تم التوقف على الجهد الذي بذله بدوي في دراسة الأبعاد الاجتماعية لإنتاج المعرفة في الجامعات المصرية، وهو جهد سعي لإنزال النقاش النظري المستفيض إلى مساحة التطبيق وخلال هذه العملية تم التوقف على الكثير من الإشكاليات المنهجية وحلولها التي ساهمت في تطوير هذا البحث لمقاربتة الإجرائية لاستخدام الثنائية.

أما الفصل الثالث فيطبق ما تم إنجازه من مقاربة نظرية وإجرائية في الفصلين السابقين على السياق المحدد للدراسة وهو مرحلة إنشاء أقسام العلوم الاجتماعية في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية حتى أوائل التسعينيات أي قبيل توقيع اتفاقية أوسلو، ويفرد الفصل مساحة التحليل الأهم لمجلة *آفاق فلسطينية* الصادرة عن مركز أبحاث جامعة بيرزيت في جزء من الفترة المحددة سلفا، ويوضح البحث من خلال تحليل المجلة مقاربتة لتطبيق الثنائية كمدخل نقدي إستمولوجي سوسولوجي لإنتاج المعرفة

وتحديدًا البحث الاجتماعي في سياق محدد زمنيًا ومكانيًا، ويأتي هذا الجزء كجزء تطبيقي يعقب الأجزاء النظرية المجردة.

ويتعامل البحث مع المجلة كمحاولة جادة لإطلاق تيار يحاول العمل على القطيعة مع السائد في البحث الاجتماعي وإحداث تثوير يبتغي إنتاجًا يتصف بالعلمية في الأدوات والموضوعات وطريقة النشر والكتابة، ولا تقتصر أهمية المجلة على هذه الدعوات الواضحة في أعدادها الأولى وتوجهاتها، بل تكمن أهميتها الإضافية في كونها انطلقت في عام 1985 وتوقفت مع تصاعد الانتفاضة الأولى عام 1988 وعادت للصدور بعد الانتفاضة بشحنة نقدية أشد ضد الكتابة في البحوث الاجتماعية السائدة مؤكدة على منطلقاتها الأولى ومعبرة عن حجم هيمنة "أيديولوجيا الالتزام الوطني" أو هيمنة "أيديولوجيا التحرر الوطني" على المجتمع الفلسطيني وعلى البحث الاجتماعي، وتوفر المجلة وأعدادها الستة فرصة للاطلاع على تأثير الانتفاضة الأولى في البحث الاجتماعي وطبيعة البحث الاجتماعي الذي نتج خلالها مع اعتبارها جزءًا من الشرط الاجتماعي لإنتاج المعرفة بمفهومه العام، وتكمن أهمية المجلة كموضوع للدراسة في كونها جهدًا جماعيًا واعيًا محددًا يمكن رصده من خلال النصوص ضمن أعداد المجلة، وكونها تمثل توجهًا نقديًا يعرف نفسه على هذه الشاكلة ويتبنى معايير يصفها بالعلمية ويحاجج بها.

المنهجية

تعتمد الدراسة منهجية مركبة تشكلت من المنهج الكيفي في البحث الاجتماعي وتحديدًا استخدام المقابلة المعمّقة للحصول على المعلومات وبيان مواقف الباحثين

الاجتماعيين في مراحل لا تتوفر مصادر مكتوبة بشكل واف عنها، وليست هنالك محاولات وافية لفهم مواقف الباحثين الاجتماعيين من مسار البحث الاجتماعي في تلك المراحل، وجاء اختيار الباحث لكل من الباحثين سليم تماري وجميل هلال وليزا تراكي للمقابلات المعمقة كونهم باحثا اجتماعيين واكبوا تطور البحث السوسولوجي في فلسطين وفي الإطار الزمني المطروح للدراسة وشكل إسهامهم جزءا أساسيا من مجمل الإنتاج البحثي السوسولوجي الفلسطيني، وطرحوا تصورات نقدية لمسار البحث الاجتماعي وتقلّوا بين أشكال مختلفة للبحث داخل الجامعات وخارجها، بالإضافة إلى مقابلات متفرقة مع باحثين اجتماعيين حول أبحاث بعينها ومساهمات محددة قدموها.

وتم الاعتماد على تحليل النصوص والأفعال وتأويلها وتحديد نصوص المساهمات المنشورة في مجلة *آفاق فلسطينية*، مع الإشارة إلى أن تحليل النصوص وتأويلها وإن كان كما يرد في البحث متكنا على تحليل الخطاب النقدي؛ فإنه لا يدعي استخداما كاملا دقيقا مقبولا لمنهجية تحليل الخطاب النقدي وذلك لإشكالات عدة يرد توضيحها في الفصل الثالث ومتعلقة بطبيعة غرض البحث وطبيعة النصوص المتوفرة للتحليل، وتمت الاستعانة منهجيا بمنجزات علم اجتماع المعرفة وتحديد الآليات الباحثة ضمن النهج الاجتماعي لتفهم الأعمال الفكرية، بالانكفاء على تأويل النصوص وتحليلها ومحاولة بناء نماذج ذهنية عن الحقبة الزمنية موضع البحث.

وسعى البحث للوصول إلى تعريف محدد للتأنيّة يخدم أغراض البحث عبر حوار مع طروحات محمد وقيدي ضمن السياق العربي لاستخدام المنهج الإيستمولوجي في

دراسة المنتج البحثي السوسيوولوجي ضمن إطار أوسع لدراسة تطور العلوم والإبستمولوجيا التكوينية وعلاقتها بتكوّن المعارف ونقاشها الدائم مع طروحات توماس كون حول آليات التثوير في الحقل العلمي، واعتمدت المنهجية على استخدام وقيدي لأدوات باشلار في فهم تطور المسارات البحثية ومساهماته حول العوائق الإبستمولوجية والقطيعة الإبستمولوجية وبحثه في شروط علمية البحوث على مستوى نظري عام وعلى مستوى تقني عمليّ مع التركيز على سيرورة التثوير والقطيعة في مسار البحث الاجتماعي، وقامت المنهجية بالاستناد على البناء النظري الذي قدمه العروي ووقيدي وصولاً إلى التأليف الخلاق بين الإبستمولوجيا والسوسيوولوجيا انطلاقاً من موضوع البحث والحاجة الملحة لهذا التأليف، وانطلاقاً من القناعة بأن هذين الحقلين يتكاملان بشكل واضح في أي سعي لفهم إنتاج واكتساب وتراكم البحث العلمي إن كان في الحقول الإنسانية أو الطبيعية، ويمكن القول إن البحث اعتمد في سعيه إلى الإجابة عن أسئلته المفترضة على الآثار والشهادات، كمواد للتحليل، والمقصود بالآثار هي النصوص والبحوث والمنشورات في المراحل الزمنية المدروسة جميعاً، أما الشهادات فهي المواقف من الإنتاج البحثي بمجمله وتلك تم الحصول عليها من المقابلات والنصوص النقدية حيال البحث الاجتماعي.

ولعل واحداً من إسهامات البحث الأهم، هو السعي للوصول إلى تصور نظري جديد حول الكيفية المنهجية والنظرية الأكفأ لدراسة الإنتاج البحثي الاجتماعي في فترة زمنية ومكانية ما، وهذا ما ترد المحاجة بشأنه مفصلة في الفصل الثاني.

الفصل الأول

في نقد الانشغال العربي بثنائية "المعرفي/ الأيديولوجي"

تقديم

في هذا الفصل يحاول البحث تقديم عرض نقدي يجمل النقاش العربي المستفيض حول ثنائية المعرفي/ الأيديولوجي في الشق المتصل بموضوع الدراسة وهو الوصول إلى مقارنة نقدية للثنائية واستخدامها ضمن سياق محدد زمانيا ومكانيا لمساءلة الإنتاج البحثي الاجتماعي عبر الوصول إلى صيغة محددة وإجرائية لكيفية استخدامها، وفي سبيل ذلك يقف الباحث على أبرز المساهمات النقدية التي طوّرت الثنائية والتعامل معها وجهت في استخدامها نقديا في سبيل الوصول إلى فهم أفضل للتأليف السوسيولوجي وشروطه المعرفية والاجتماعية ومنطقه الداخلي كحقل معرفي يعامل كعلم، ومقاربة طروحات الباحثين الغربيين إنما تتم من خلال استخدام إسهاماتهم عربيا بالدرجة الأولى.

ويقدم الباحث في هذا الفصل تصورا لاستخدام وظيفي للثنائية يخدم أغراض البحث دون الانسياق وراء النقاشات العامة العديدة التي طالت الثنائية وطرفيها ووصلت لمستويات من التشنت حالت دون الاستخدام الخلاق للثنائية كمدخل نقدي إبستمولوجي وسوسيولوجي، ولعل هذا التوسع في النقاش حول الثنائية مبعثه بالدرجة الأولى الجدل حول "الأيديولوجيا" والمقصود بهذه المفردة أو هذا المفهوم، ويمكن التوصل من خلال الاطلاع على حجم الكتابة في الأيديولوجيا ضمن محاولات التعريف أو التحديد إلى أن ما

أنتج حول هذا المفهوم يضاهي من حيث الكثرة والتنوع والتشتت ما أنتج حول المفاهيم الإشكالية الأهم في العلوم والفكر كالعقل والتاريخ والحرية مثلاً.

ومردّ هذا التنوع الهائل والنقاش الواسع هو اختلاف المنطلقات النظرية في التعامل مع المفهوم وتعدد المقاربات العلمية، وهذا يدخل في صلب فهم الثنائية اليوم؛ فاستخدام الثنائية دون الوعي الكافي بهذا الإرث العريض من الجدل والنقاش سيذهب بالباحث إلى اختزالية تتداعى أمام أي نقد تقليدي تم إنجازها سلفاً ضمن هذا النقاش، ومن هنا لا بد من التأكيد على أهمية الجرأة البحثية في الاستقرار على تصوّر واضح للثنائية والوصول إلى حدّ أدنى من التحديد لما هو المعرفي وما هو الأيديولوجي، فالباحث يسعى لاستخدام الثنائية كمدخل نقدي ولا يكتفي بمجرد طرح السجال الطويل حولها.

ويسعى الباحث في هذا الفصل لتفصيل الثنائية في موقعها المفترض كما رآها الباحثون العرب ضمن مساهمات علم اجتماع المعرفة كما أسس لها في اجتماعيات الثقافة كارل مانهايم وما طوره بورديو على طروحات علم اجتماع المعرفة وصولاً لعلم اجتماع العلم، والعلاقة مع طروحات الإبستمولوجيا التكوينية للعلوم لجان بياجيه والمساهمات الإبستمولوجية لغاستون باشلار وطروحات توماس كون حول العلم العادي والعلم الثوري والثورة العلمية، مع التأكيد على أن الوصول إلى الموقع المفترض للثنائية ضمن حقل علم الاجتماع والإبستمولوجيا هو السبيل للاستقرار على تصوّر محدد للثنائية وطرفيها بعيداً عن التشتت الواضح في التعامل مع مفهومي المعرفة والأيديولوجيا والثنائية المطروحة، ويمكن القول هنا إن ما يرد من مساهمات لباحثين عرب يوليها البحث اهتماماً

إنما جاءت بعد بحث في ما أنتج عربيا في سبيل نقد هذا الإنتاج العربي وفي الوقت عينه الاستفادة من هذا المنتج، وكما يتضح في هذا الفصل والذي يليه فإن شكل الكتابة يقترب من النقاش مع هذه الأفكار والرد عليها والبحث عن رابط بينها ومحاولة توليف خلاصة انطلاقا من القناعة بأهمية الثنائية مع الإقرار بحجم اللغظ حولها.

من طرفي العلاقة إلى العلاقة

حين تقترض ثنائية ما في سياق بحثي أو فكري فإن ذلك يشير بدهاء إلى وجود علاقة بين طرفي الثنائية، ووجود هذه العلاقة تحديدا هو ما يبرر طرح الثنائية كثنائية، وبالتالي فإن التعامل مع طرفي الثنائية لا بد أن يفترض أساسا وجود مقابله أو شقّه الآخر فيها، وإن لم يتم إدراك العلاقة في الثنائية فإن مبرر وجودها ينتفي، وهذا ما يقود إلى القول بحزم إن أي تعامل مع ثنائية على أنها مجرد شقين منفصلين لا علاقة بينهما هو تعامل مغلوط لا قيمة له وينفي الحاجة للثنائية، هذا بشكل عام، أما في ما يتعلق بثنائية المعرفي/ الأيديولوجي فإن هنالك مغالطات على صلة بالتعامل مع الثنائية وكأنها شقان منفصلان وإن لم يتم التصريح بهذا التعامل أو تم نفيه، ومن أوجه إسقاط "البعد العلائقي المتعدد"¹⁶ للثنائية الانشغال بأحد طرفيها وتطوره التاريخي كمفهوم والوصول إلى تحديد لماهيته وما استقر عليه بعد نقد طويل دون ربط هذا المسار بالطرف المقابل في الثنائية، وهذا ما يتضح بشكل واضح في التوجه نحو البحث في مفهوم "الأيديولوجيا" دون ربط هذا البحث بالطرف الثاني في العلاقة؛ "المعرفة"، وبالتالي لا يخلو الأمر في كثير من

¹⁶كمال عبد اللطيف، "في الأيديولوجيا والمعرفة: مدخل عام"، المستقبل العربي، عدد 381 (2010): 58.

الأحيان من كون التعامل مع الثنائية محصوراً في "الأيديولوجيا"، وفي حالات أخرى يتم البحث في طرفي الثنائية دون الوصول إلى صيغة واضحة تبرر زجهما في ثنائية واحدة. وعند مراجعة مجمل الإنتاج العربي المتناول لثنائية المعرفي/ الأيديولوجي يتضح أنها تطوير متأخر لثنائية العلم/ الأيديولوجيا، وفي هذا السياق يلاحظ أن الإسهام النظري والنقدي في الثنائية الثانية أوسع وأكثر جدية من الإسهام في الثنائية الأولى موضع البحث في هذه الدراسة، فثنائية العلم/ الأيديولوجيا تبدو أكثر استقطاباً كما استخدمها الباحثون، فهناك مقابلة واضحة في تصور العلم والأيديولوجيا، وكأن طرفي العلاقة ضدان أو متقابلان، وهذا ما ساد في الدراسات الأولى التي تناولت هذه الثنائية، ويمكن القول إن الأيديولوجيا كانت نقیض العلم كما طرحت ضمنها، ولا يخفى المنهل الماركسي لهذا الطرح؛ فكأن العلم هو سبيل للوصول إلى الواقع كما هو، والأيديولوجيا هي إعاقة لهذا المسعى أو تزييف للواقع أو "وعي زائف"، وهذا ما تبنته مقاربات ماركسية مستتدة بالأساس على طروحات ماركس في الأيديولوجية الألمانية، وما تعزز مع النزعة العلمية التي قادها ألتوسير في سبعينيات القرن الماضي بعد سنوات بدا وكأن هذا الحد الفاصل بين طرفي الثنائية تم تجاوزه نتيجة الخروج بالأيديولوجيا من تعريفها كوعي زائف.

وكان طرح الثنائية بشكل جدي أول الأمر إسهاماً للفلسفة الماركسية بامتياز، ولم يحظ مفهوم العلم والأيديولوجيا أول الأمر بقدر كبير من النقد ما جعل تحديدهما يسيراً، وهذا ما تعقد في مراحل لاحقة نتيجة التصورات النقدية لما هو العلم وما هي الأيديولوجيا، ومن هنا كانت العديد من المقاربات مستتدة إلى التصورات الأولى البسيطة

للعلم والأيدولوجيا، وحين تراكم النقد لمفهوم العلم والمقصود به برزت الحاجة للتعديل في الثنائية وظهرت "المعرفة" كتعديل لفهم العلم وتعديل أيضا لفهم الأيدولوجيا ومن هنا بدأت العلاقة تتضح، وبدأ وجود الثنائية مبررا مع التركيز على العلاقة أكثر من التركيز على طرفيها، ولعل الانشغال الكبير بالأيدولوجيا على حساب المعرفة في العلاقة الجديدة ينسجم مع التركيز على البعد العلائقي في الثنائية.¹⁷

فالمشود في التعامل مع الثنائية في هذه المرحلة هو النظر إليها كعلاقة، وعدم الفصل الاعتباري بين طرفيها بل إدراك أن المعرفي قد يؤول إلى أيديولوجي وأن الأيدولوجي ربما كان في مرحلة ما معرفيا، وهذا سيقع توضيحه لاحقا، مع التأكيد على أن المشكل منذ بدايته مشكل ثنائية مركبة في بنيتها العامة، حيث يرتبط البعد الأيدولوجي بمحتوياته المعرفية، ويتم ترتيب هذه الأخيرة في سياق الأهداف المتوخاة من المعارف في التاريخ،¹⁸ وهذا ما يمكن استخلاصه من التفكير في أن موضع النظر إلى الأيدولوجي اختلف بانتقاله من الجدلية المعرفية التقليدية حول العلم والأيدولوجيا - وزن كل منهما في مكبال الحقيقة - إلى تفكير اجتماعي فيه بما هو دينامية من ديناميات التطور التاريخي والاجتماعي.¹⁹

ومن المهم القول إن الاهتمام بمفردة "المعرفة" لم يكن بحجم الاهتمام بمفردة

"الأيدولوجيا"، والثنائية هي من طرح اهتماما بمفردة المعرفة، وكون النقاش حول الثنائية

¹⁷ في النقاش العربي المتأخر الذي تولاه مركز دراسات الوحدة العربية حول "المعرفي والأيدولوجي في الفكر العربي المعاصر" يظهر جليا أن جوهر النقاش دار حول "الأيدولوجي" وهو ما اعتبره البعض إغفالا للشق الثاني من الثنائية "المعرفي"، ولكن ما يتضح بقليل من التمهيد أن البحث في الأيدولوجي هو بحث في العلاقة المفترضة في الثنائية، ويرد التوضيح لاحقا.

¹⁸ عبد اللطيف، المعرفي، الأيدولوجي، الشبكي، تقاطعات ورمات، 39.

¹⁹ عبد الإله بلقزيز، محررا، المعرفي والأيدولوجي في الفكر العربي المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، 21.

في هذا البحث يتم في سياق عربي فإن السعي لتوضيح المفهوم سقط غالبا في المطابقة بين العلم والمعرفة واستخدام كل منها بدل الآخر، وهذا ما تم نفيه لاحقا والانتقال من ضيق ثنائية العلم/ الأيديولوجيا إلى سعة ثنائية المعرفة/ الأيديولوجيا، ومن اللافت أن العودة إلى الأصل المعجمي لمفردة "المعرفة" في اللغة العربية يشير إلى أنها تعني "إدراك الشيء على ما هو عليه"²⁰ ويبدو التقارب واضحا مع مفهوم ألتوسير للعلم، مع التأكيد على أن المفردة لم يتوفر لها تشبّع معرفي يعطيها دلالة ثابتة خاصة حين ترد في سياق الحديث الآني عن مجتمع المعرفة، وحتى لا يقع البحث هذا في تشتت يجهد في الإفلات منه فإنه يبتعد عن تحديد المقصود بمفردة "المعرفة"²¹ (مصدر) ويفترض تحديدا للمقصود بـ "المعرفي" (صفة) في البحث الاجتماعي، وسيرد تحديده لاحقا.

في الأيديولوجيا

حين نعلم أن عالم الاجتماع النرويجي أ. نيس وضع قائمة بتعابير الأيديولوجيا تضمنت أكثر من ثلاثين تعريفا في بحوث نشرت أواسط الخمسينيات من القرن الماضي؛²² يتبدى بوضوح مقدار التشتت الذي يمكن أن يخلفه تتبع كل المساهمات الرامية

²⁰ علي بن محمد الجرجاني، *التعريفات* (بيروت: مكتبة لبنان، 1985)، 235-236. وفيه يقول إن المعرفة هي ما وضع ليدل على شيء

بعينه، وتعني المفردة بشكل عام الانتقال من حال لآخر وتحديدًا من الجهل إلى العلم بالأشياء والظواهر.

²¹ يرى عبد اللطيف أن المفردة ظلت تحمل دلالات معجمية أولية حتى لحظة التثاقف بين الفكر العربي وتيارات الفكر الأوروبي الحديث في عصر ما يسمى لغة التحقيب التاريخي بالنهضة العربية، فصارت المعرفة تحيل إلى الإنتاج العقلي المتصل بإعمال النظر في القضايا الفلسفية، ومن قبيل البحث في العلوم، إضافة إلى الدلالات الجديدة التي اتخذتها الكلمة في نظريات المعرفة في تاريخ الفلسفة. انظر: عبد اللطيف، *المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي، تقاطعات ورهانات*، 17.

²² أيوب، *تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع*، 69.

لتعريف الأيديولوجيا وتحديد المقصود بهذا المفهوم²³ لاسيما اليوم بعد مرور ما يزيد على نصف قرن - من بحث نيس- كان حافلا في العمل على ثنائية العلم والأيديولوجيا ومن بعدها المعرفة والأيديولوجيا، ومن هذا المنطلق تبدو الصيغة الأفضل للتعامل مع مفهوم "الأيديولوجيا" هي تجميع التعريفات المختلفة لاستخلاص "نموذج مثالي" نتصوره من حيث قيمته الأداتية.²⁴

وقبل المضي بحثا عن الاستخدام المحدد للمفهوم لا بد من الإشارة إلى قضية محورية في هذا البحث وهي أن الثنائية هنا هي "المعرفي/ الأيديولوجي" وليست "المعرفة/ الأيديولوجيا"، وهذا معناه أننا نبحث في التأليف السوسيولوجي عن المعرفي والأيديولوجي، وبتبسيط أكبر فإن الدراسة تبحث في كون التأليف يُدفع بدافع معرفي أو دافع أيديولوجي ويؤدي دورا "معرفيا" أو "أيديولوجيا"، مع توضيح المقصود بكل من "المعرفي" و"الأيديولوجي"، ويتواصل الجهد طوال العملية البحثية ويمكن من القول إن بحثا سوسيولوجيا ما أو إجراء ما داخل العملية البحثية اقتضته ضرورات معرفية أو أيديولوجية، وهذا متصل بالدور الذي يضطلع به البحث في مجمل مسار البحث الاجتماعي وهذا الدور تحديدا هو ما يوصف هنا بالأيديولوجي أو المعرفي، وأهمية التنبيه هذا تكمن في كون البحث في الثنائية العامة "معرفة/ أيديولوجيا" يتسع وبيّتد عن أهداف البحث هنا؛ فالقيمة الأداتية للثنائية "المعرفي/ والأيديولوجي" مرتبطة بشكل أساس بمسألة

²³ لا بد من الالتفات هنا إلى أن مفهوم الأيديولوجيا مفهوم مسيس بدرجة كبيرة كما يرى السوسيولوجي الماركسي جوزيف غابيل؛ فكثيرا ما يتم تقديم تعريف ليس أكثر ولا أقل نسبية من تعريف آخر لكنه مكرس من طرف إحدى السلطات مما جعله ينسب للمتمسكين بتعريفات مخالفة صفات الجهل والالتباس". انظر: جوزيف غابيل، "الأيديولوجيا"، في *إشكاليات الفكر المعاصر* (الدار البيضاء: منشورات الزمن، 2009)، 57.

²⁴ غابيل، "الأيديولوجيا"، 57-58.

البحث الاجتماعي في سياق زمني ومجتمعيّ محددين، وهذا الضابط هو ما سيجنب
البحث الشطط في مقاربات فلسفية عديدة لثنائية "معرفة/أيديولوجيا".

ولضرورات الانطلاق من نقطة متقدمة في سبيل الوصول إلى تعريف هو بمثابة
"نموذج مثالي" للأيديولوجيا؛²⁵ نقف عند المساهمات البحثية - تحديدا تلك التي اهتم بها
واعتمدها الباحثون العرب من مجمل الإسهام الغربي في هذا المجال- التي حاولت عرض
التصورات المختلفة للمفهوم وتصنيفها منذ ولادة المفهوم وحتى الوصول إلى الثنائية،
وهذا يفني بالغرض بدلا من البحث في تصورات كل فلسفة ومدرسة ومفكر في المفهوم
من خلال كتاباته، فالبحث لا يبغي الوصول إلى قراءة تاريخية لتطور المفهوم أو دراسة
مقارنة له في طروحات المدراس الفكرية والمفكرين المختلفين مع الاقتناع بأن أشكال
الاستخدام والتوظيف التي عرفتها المفردة في الأدبيات السياسية منحتها دلالات تتسم
بالكثير من القلق، فغاب عنها ما يسميه كمال عبد اللطيف بالتشبع المعرفي، والذي يفترض
أنه يمنح دلالة المفردات صلابة نظرية، كما يمنح الكلمات الوضوح اللازم للمساهمة في
عملية بناء التصورات والمواقف،²⁶ وكذلك الحال يتجنب البحث الخوض في التعريفات
المعجمية والموسوعية للمفاهيم فهذه لا تضيف إضافة جدية لدراسة الثنائية، ناهيك عن
كونها في عديد الدراسات مجرد حشو لا يدفع البحث قدما بل يحوله إلى شكل مدرسي من
الكتابة، وفي هذا السياق تبدو مساهمة المفكر المغربي عبد الله العروي في كتابه مفهوم

²⁵ في حالة مفهوم تتعدد تعريفاته واستخدامات المفهوم بأكثر من معنى قد يكون الاستقرار على نموذج مثالي يعني توضيح المعاني
والاستخدامات المختلفة للمفهوم مع الالتزام برد اللفظ إلى المعنى المقصود به عند وروده في السياق وهذا ما تم اعتماده في البحث، مع
الإشارة إلى أن العديد من الباحثين والمفكرين يستخدمون اللفظ في سياقات مختلفة وبمعان مختلفة دون توضيح المعنى المقصود في كل
سياق، وهذا يخلّف سوءا في الفهم لدى القارئ ويشي في كثير من الأحيان بقصور فهم الباحث أو ناقل هذه التعريفات ومستخدمها.

²⁶ عبد اللطيف، المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي، تقاطعات ورهانات، 97.

الأيدولوجيا أساسية ووافية في خدمة أغراض البحث، ولم تزد غالبية المساهمات العربية الأخرى بحثاً عن تصوّر شمولي لاستخدام المفهوم الكثير النافع على مساهمة العروي والتي تميزت أيضاً بمحاولة فهم استخدام المفهوم عربياً وهذا جانب بالغ الأهمية في البحث هنا كون الثنائية تكتسب أهمية متزايدة في السياق العربي، ويبدو جلياً كما يرد لاحقاً وفاء العروي للمنهج الفيلولوجي²⁷ في التعامل مع المفاهيم وتحديدًا في بحثه حول الأيدولوجيا، مع الاستعانة في البحث بمصادر أخرى تحرياً للموضوعية وتحقيقاً لما جاء عند العروي.

أوجه استخدام المفهوم في العلوم الإنسانية

يوضح العروي هدفه من الخوض في مفهوم الأيدولوجيا قائلاً إنه يبتغي إدخال شيء من النظام في ميدان كثر فيه الخلط، فوضوح المفاهيم المستعملة لا يوصل بالضرورة إلى إدراك الواقع، لكنه على الأقل يخلص الباحث من التساؤلات المزيفة، ويرى العروي كإطار عام لجهده في سبيل البحث في مفهوم الأيدولوجيا واستخدامه غربياً وعربياً أن مفهوم "الأدلوجة"²⁸ مشكل ويجب استعماله بحذر، بل يتحتم الاستغناء عنه في أكثر الحالات بعكس ما يقع حالياً، وأن المفهوم غير بريء يحمل في طياته اختيارات فكرية يجب الوعي بها لكي لا يتناقض تصريح الكلام مع مدلوله الضمني،

²⁷ يطبق العروي هذا المنهج وإن لم يصرح به في كتاب مفهوم الأيدولوجيا، ويستخدمه مدققاً ومفرقاً كل استعمال لمفردة أيدولوجيا عن غيرها في السياقات الزمانية والمكانية المختلفة، وهذا جانب أسهم في إكساب بحثه فريدة وتميزاً عن مجمل ما قيل في الأيدولوجيا عربياً، انظر: عبد الله العروي، "المنهجية بين الإبداع والاتباع"، المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2001)، 11-17.

²⁸ يقترح العروي تعريب لفظة "أيدولوجيا" وإدخالها في قوالب الصرف العربي، فلذلك يستخدم لفظة "أدلوجة". انظر: العروي، مفهوم الأيدولوجيا، 9.

والمفهوم يصلح أداة للتحليل السياسي والاجتماعي والتاريخي لكن بعد عملية فرز وتجريد لكي يبقى الباحث وفياً لمنهج المادة التي يبحث فيها، وهذا ما أفترض مراعاته في البحث هنا.

في بحثه ينطلق العروبي من تحديد استعمالات الأدلوجة في التأليف المعاصر، فيرى أن للمفهوم استعمالاً (أي تستعمل بمعنى محدد) أول في ميدان المناظرة السياسية وتدرس الأدلوجات في الحقل السياسي بالنظر إلى فاعليتها وقدرتها على استمالة الناس والاقتراب من أهدافها،²⁹ أما المجال الثاني للاستخدام فهو المجتمع في دور من أدواره التاريخية، أي أننا ندرك المجتمع ككل يتفق أعضاؤه على الولاء لقيم مشتركة ويستعملون منطقاً واحداً، وفي هذه الحالة تحدد الأدلوجة أفكار وأعمال الأفراد والجماعات بكيفيات خفية لا واعية، ولكي يصل الباحث حسب العروبي إلى رسم معالم الكيفيات تلك لا بد له من تحليل وتأويل أعمال أولئك المعاصرين، وأدلوجة عصر ما تعني تلك الأدلوجة التي تحكمت في أذهان من عاشوا في ذلك العصر وجعلتهم يهتمون بمشكلات محددة بين سائر المشكلات الممكنة ويضعون سؤالاً دون باقي الأسئلة ويحاولون الإجابة على الأسئلة ضمن إطار مخصوص بها، ويرى العروبي أن لا سبيل لاستخراج أدلوجتهم إلا بتأويل أعمالهم السياسية والأدبية، وهنا يتحدث العروبي عن جماعات أو تيارات سياسية أو دينية أو فكرية ويمثل على هذا الاستعمال بالبحث عن أدلوجة الخوارج.

أما المجال الثالث لاستخدام الأدلوجة فيسميه العروبي بمجال الكائن؛ كائن الإنسان المتعامل مع محيطه الطبيعي، والبحث فيه هو من قبيل نظرية الكائن، والماركسية حسب

²⁹المرجع السابق، 10.

العروي حين تحدد الأدلوجة فإنها تحدد في الوقت ذاته الواقع والكائن، ولهذا السبب لا تتفصل فيها نظرية التاريخ عن نظرية المعرفة والكائن، والاستعمال الرابع مشترك بين المجالات السابقة (أي بالمعاني الثلاثة السابقة)، بمعنى أننا حين ندرس تأثير أي أدلوجة على الفكر فإننا نبحث في الحدود الموضوعية التي ترسم أفق ذلك الفكر، والحدود ثلاثية أنواع: حدود الانتماء إلى أدلوجة سياسية وحدود الدور التاريخي الذي يمر به المجتمع ككل وحدود الإنسان في محيطه الطبيعي، ويرى العروي أن مفهوم الأدلوجة هو نقدي وصفي في نفس الوقت، ويستلزم مستويين دائماً: المستوى الذي تقف عنده الأدلوجة حيث تظن أنها حقيقة مطابقة للواقع وهو المستوى الذي يقف عنده الباحث لوصفها بأمانة، والمستوى الذي يقف عنده الباحث عندما يحكم على أدلوجة على أنها لا تعكس الواقع على وجهه الصحيح، ومن هذا يستنتج العروي أن النظرية النقدية هي التي تميز مفهوم الأدلوجة عن مفاهيم أخرى من قبيل: فكر، ذهنية، عقيدة، دين³⁰ ... وبالتالي تحول الكلمة إلى مفهوم له استخدامه وقيمه.

ويصوغ العروي المجالات السابقة لاستعمال الأيديولوجيا كالتالي:

- **الأدلوجة/قناع:** أي أن الأدلوجة تستعمل بمعنى القناع في مجال المناظرة السياسية وتخلق تفكيراً وهمياً وتتضمن تقارير وأحكاماً حول المجتمع تنبع عن مصلحة وتهدف في إنجاز عمل معين، وهي هنا وفق التصور الماركسي وعي زائف تتولى الطبقة المسيطرة نشره عبر متفقيها ويسود المجتمع، وهي ضمن هذا الاستعمال

³⁰ المرجع السابق، 10-12.

"أيدولوجيا جزئية" كما يسميها منهائم، موضحاً أنها التفكير الذي يهدف إلى استمرار الحاضر ونفي بذور التغيير الموجودة فيها وبذلك يقابلها مع اليوتوبيا في مؤلفه الشهير الأيدولوجيا واليوتوبيا، وهذا الاستخدام مهم في سبيل فهم مواقف الباحثين من أيدولوجيا مقابلة يسمونها وعياً زائفاً، وذلك للتدليل على الاتصال بين البحث الاجتماعي والمناظرة السياسية بشكل واضح، مع التأكيد على أن هذا المستوى من استخدام البحث الاجتماعي مكشوف نسبياً ومنسجم مع ما يرد في هذا البحث تحت توصيف الأيدولوجيا السائدة.

- الأدلوجة/نظرة كونية: أي تحوي الأدلوجة مجموعة من المقولات والأحكام حول الكون، وتستعمل حسب العروي في اجتماعيات الثقافة (وهي العلم الذي طوره منهائم ويسعى إلى التفهم المنوط بثلاثة عناصر: الإنتاج الفكري الذي هو تحت الدرس، ومنظار الباحث، ومنطق خطاب العصر، وقد طور هذا العلم على تعريفه للأيدولوجيا العامة على أنها البنية العامة لروح حقبة تاريخية أو طبقة اجتماعية)³¹ لإدراك دور من أدوار التاريخ وتعود إلى فكر يحكم على كل ظاهرة إنسانية بالرجوع إلى التاريخ كقصد يتحقق عبر الزمن، وهذا الاستعمال له حظ وافر وأساسي في هذا البحث فهو على صلة بعلم باجتماعيات الثقافة، وتندرج ضمنه طروحات كارل منهائم التي يفرد لها العروي حيزاً في فهم التعامل مع الأدلوجة كنظرة كونية أو كتصور للكون.

من المهم هنا توضيح تصور العروي للأدلوجة كنظرة كونية فهو ابتداء يعرض للتطور الذي دفع بماركس ونييتشه وغيرهم لإهمال "الكذب الواعي" المتمثل في الأدلوجة

³¹ المرجع السابق، 71.

كقناع أو كتعبير عن مصلحة ضمن مناظرة سياسية، وانشغلا مع الكثيرين بالتنبيه إلى أن الأدلوجة تؤثر من وراء الوعي، وبكلمات العروبي: "لقد اهتموا كثيرا بمعتقد الأدلوجة وقليلًا بمخترقها، لأن الفرد الذي يرث أدلوجة كعضو في طبقة أو كإنسان مثقف يكون أول ضحية من ضحاياها"، فالنظر للأدلوجة من هذه الزوايا يوصل إلى حقيقة مفادها أن الأدلوجة بالنسبة للفرد ليست قناعا بقدر ما هي أفقه الذهني، ويجد فيها الفرد كل العناصر التي يركب منها أفكاره في صور متنوعة، ويوظف منها لأغراضه القليل أو الكثير، لكنه لا يستطيع القفز فوق حدودها، هي مرتعه الذهني والمنظار الذي يرى به ذاته ومجتمعه والكون كله، ويضيف العروبي: الأدلوجة قناع لمصالح فئوية إذا نظرنا إليها في إطار مجتمع آني، وهي نظرة إلى العالم والكون إذا نظرنا إليها في إطار التسلسل التاريخي.³²

ويستنتج العروبي بالاستعانة بطروحات هيغل حول "روح العصر" قاعدة منهجية تفيد أن الباحث حين يواجه آثار حقبة معينة لا بد له من إدراك روح³³ تلك الحقبة لكي يدرك معنى دساتيرها وقوانينها ومذاهبها وعلومها وفنّها، وعليه أن يفهم الدولة التي ابتدعتها والدورة التي تمثلها تلك الدولة في سير التاريخ، وهذه العملية تنقسم لمرحلتين: **مرحلة وصف وفهم** فمن خلال ربط آثار حقبة ما بروح تلك الحقبة نتوصل للفهم مدركين أن المعاصرين كانوا لا يدركون روح عصرنا نحن لأن روح العصر تحدد أفق أفكاره، **ومرحلة تقييم وحكم** فمن خلال مقارنة روح العصر المدروس بسير التاريخ العام يمكننا

³² المرجع السابق، 53.

³³ في التفصيل اللاحق يتضح أن هنالك عدة مفردات تنوعت بتنوع مقترحيها بينما تفيد نفس الدلالة، وروح العصر هنا تكاد تتطابق مع طرح منهجيم للأيديولوجيا بمعناها العام.

الحكم والتقييم، ويخلص العروى للقول إن روح كل حقبة تمثل المنطق العام الكامن وراء إنتاجاتها كلها، فإذا لم نكتشف روح الحقبة فسنعجز عن فهم تلك الإنتاجات، إن روح العصر بمثابة المفتاح الذي يعيد الحياة إلى آثار الماضي.³⁴

عند هذا المستوى من القراءة التاريخية لتطور الأدلوجة كنظرة للكون يستدعي العروى ماركس الذي نفى النظرية الهيغلية التي تقلب الواقع وأوقف ماركس الواقع على رجليه قائلاً: "إن الظاهرة الأولى الأساسية في التاريخ، حالياً ومنذ ملايين السنين، هي إنتاج الحياة المادية"، وبالتالي يرى العروى أن ماركس قال صراحة إن روح العصر هي بالضبط علاقة الإنتاج في ذلك العصر، فلكل عصر معطيات مادية يدور فيها، وهذه المعطيات تحدّد وتحدد الإنجازات الفكرية والفنية، وينقل العروى عن قول ماركس في هذا الإطار قوله: "ليست الأفكار المسيطرة على حقبة ما إلا ترجمة ذهنية للعلاقات المادية السائدة في تلك الحقبة"، وعلى الرغم من الاختلاف الواسع في التعامل مع البنية الفوقية على أنها مطابقة لروح العصر أم أن هنالك فرقاً في تصور ماركس للبنية الفوقية وتصور هيغل لروح العصر، تظل المساهمتان كما يطرحهما العروى مهمتين بشكل جوهري في فهم الكيفية التي استخدمت فيها الأدلوجة كنظرة للكون متميزة في كل عصر عن العصور الأخرى، ومن هنا وجد تعبير "النظرة إلى الكون".³⁵

³⁴المرجع السابق، 60.

³⁵يعرض العروى لهذا التعبير كما التقطته الاجتماعيات الألمانية وتحديداً ديلثاي حين ذهب إلى دراسة تشكلات الذهن الإنساني المتواجدة في التاريخ انطلاقاً من وجود نظرة للكون تتميز بها كل حقبة عن غيرها، وبالتالي فإن مشروع ديلثاي كما يراه العروى يرفض فلسفة التاريخ الهيغلية والمادية الماركسية ويحافظ على مفهوم النظرة إلى الكون.

وهنا تحديداً تتموضع ضمن فهم العروبي طروحات ماكس فيبر النسبية، فيرى العروبي أن فيبر يفصل بصرامة بين عالم الطبيعة والوقائع والجبر والتفسير بالعلّة من جهة، وعالم الإنسان والقيم والحرية والتفهم بإدراك الأهداف من جهة ثانية، ويقول إن الحدث الإنساني لا يخضع لعلّة واحدة فلا سبيل إذن إلى تعليقه وتفسيره، وكل ما يمكن أن نطمح إليه هو أن نتفهم أهداف المسؤول عن ذلك الهدف إذا تمكنا أن نتصورها بطريقة من الطرق، وبالتالي لا يرى فيبر فائدة في ربط الذهنيات بالقاعدة المادية، لأن السبب المادي يقود إلى نتيجة مادية لا إلى قيمة، لأن القيمة صفة زائدة على الواقعة يلصقها الفرد بها، وبتعبير آخر فإن الذهنيات التي تحددها الظروف هي صورة مطابقة لتلك الظروف، أما الأحكام القيمية فهي التي تكيف الظروف وتجعلها إما إيجابية أو سلبية، إن المنظومات الفكرية المؤثرة في التاريخ هي عبارات عن قيم لا مبرر لها سوى ذاتها.³⁶

وبالتالي وإزاء قناعة فيبر بأن الظروف المادية تفسر تأثير القيم وانتشارها ونتائجها ولكنها تعجز عن تبريرها، يولي العروبي اقتراح فيبر توجه الباحث بحثاً عن القيم في خضم الوقائع من خلال صنع بوصلة خاصة أهمية كبيرة وقيمة تفسيرية، أي على الباحث أن يركب نموذجاً ذهنياً يستخرج عناصره من التاريخ المدوّن ويجرب به ليفهم الوقائع التي يدفعه همّه إلى إفرازها، فإذا تفهمها بطريقة مرضية فذاك دليل على أن النموذج قريب من القيمة التي يبحث عنها والتي كانت محور الوقائع، وإن لم يصل إلى إدراك مرض لا بد أن يعيد الكرة ويركب نموذجاً آخر وهكذا حتى ينجح، وهذا ما يرى العروبي أن فيبر فعله تماماً في بحثه الشهير *الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية*، وهذا

³⁶المرجع السابق، 66.

معناه أن الباحث نفسه هو الذي يفرز ظاهرة يجعل منها ميزة أساسية أو قيمة ثم يركب نموذجاً ذهنياً على أساس تلك الميزة، والتركيب مبني بالطبع من مكونات مأخوذة من التاريخ، إلا أنها مشتتة فيه والمؤرخ الباحث هو الذي يعطيها وزناً، أي أن العناصر واقعية والنموذج اصطناعي أداتي، وأوجز العروبي الاختلاف في هذه القضية بين ماركس وفيرر بقوله: "إن ماركس يضع القيمة في الواقع في حين يفصل فييرر القيمة عن الواقع نهائياً، والواقع عنده غير معروف بكيفية جزمية والقيمة ذاتية بالدوام، لا يبررها شي".³⁷

بين مانهايم وتوماس كون

لا بد من التذكير أن هذا الجزء من فهم الأيديولوجيا ومقاربتها ودراستها مرتبط بشكل أساسي بالتعامل مع الأدلوجة كنظرة للكون ويساهم في فهم الإنتاج الفكري ضمن حقبة معينة أو عصر ما، مع التأكيد أن الحديث يدور في مستوى آخر مغاير لاستخدام الأدلوجة كقناع، وضمن هذه المساحة يبرز بشكل مبرر ومهم إسهام كارل منهايم في إخراج الأيديولوجيا كمفهوم خارج الأوساط الماركسية وجعله المفهوم المحوري في علم السياسة واجتماعيات الثقافة - كما يقيم العروبي طروحاته حول المفهوم، ورسمه للعلمين معا هدفا واضحا واحدا وهو الكشف عن العوامل الاجتماعية التي تسيّر وتحدّ الدعوة السياسية والإنتاج الفكري،³⁸ وهذا الهدف في الشق المتعلق منه بالإنتاج الفكري يتصل أيضا اتصالاً ببحثنا.

³⁷المرجع السابق، 71

³⁸المرجع السابق، 46.

لعلّ ميزة مانهايم كما شرحة العروي في سياق البحث عن تعريف محدد يخدم أهداف هذا البحث أنه استخدم مفهوم الأيديولوجيا في معنيين، أحدهما ضيق وهو ما يرد ضمن تصنيف العروي في الأدلوجة كقناع، ومعنى واسع³⁹ ويعرفه على أنه "البنية العامة لروح حقبة تاريخية أو طبقة اجتماعية"⁴⁰ ويلاحظ من هذا الاستعمال الاتصال مع روح العصر الهيغلية والبنية الفوقية الماركسية والنموذج الذهني الباحث في القيمة لدى فيبر، ومن هذا الاتصال أسس مانهايم اجتماعيات الثقافة كما يرى العروي مبلورا مفهوم الأدلوجة الواسع هذا، ويرى العروي هنا محاولة للجمع بين موضوعية ماركس وحرصه على كشف الظروف التاريخية المحيطة بالعمل الفكري، وبين ذاتية فيبر أي وعيه الكامل بكل ما يفرضه الباحث على الماضي من أطر ذهنية ناتجة عن همومه وتوجهاته⁴¹ وبالضرورة فإن ما يقدمه العروي من شرح لمانهايم يفيد في فهم العلاقة بين الأيديولوجيا والإنتاج الفكري ككل، وكيف تدفع الأيديولوجيا الإنتاج الفكري أو تحدّه أو تؤثر فيه.

ويضيف العروي إضافة مهمة تفيد بأن ما أسسه مانهايم هو بمثابة تهذيب لما قام به عديد الباحثين قبله، ويطلق العروي على هذا البحث اسما عاما هو **النهج الاجتماعي لتفهّم الأعمال الفكرية**، ويعتبر العروي أن هذا النهج يتميز بفرضية مشتركة وهي وجود حدود ذهنية تتحكم لا واعيا في فكرية الفيلسوف أو الفنان أو الأديب، وقد يضيف الباحث

³⁹ Karl Mannheim, *Ideology and Utopia : an introduction to the sociology of knowledge* (New York: Harvest Book, 1936)

⁴⁰ العروي، مفهوم الأيديولوجيا، 75.

⁴¹ المرجع السابق، 71.

إلى الحدود ظروفًا زمنية اجتماعية فئوية مادية وقد لا يضيفها باحث آخر،⁴² ولكن الجميع يفترض وجودها، وهذه الحدود هي عناصر تصوّر الكون المشترك في حقبة أو لدى فئة، وتسمى عند مانهايم أدلوجة عامة، والتصور هذا ليس من إبداع الباحث ولا هو انعكاس حقيقة مطلقة دائمة وليس تفكيرًا خاصًا بالفرد الحر، بل هو تصوّر جموعي محدد تاريخيًا سائد في كل مجتمع أو في فئة فقط.

ويعن العروي في توضيح وظيفة التصور قائلًا:

"إن النهج الاجتماعي يقول إنه الأفق الذي يحدد الممكن واللاممكن في الفكر، فيميّز الأسئلة والأجوبة الممكنة التي يستطيع الفرد الذي ندرس إنجازاته التوصل إليها، وبالمقابل يوضح الأسئلة والأجوبة غير الممكنة التي لا يحق للباحث أن ينتظرها منه، وفي نطاق الحدود التي يرسمها ذلك التصور الجموعي⁴³ تتبلور شخصية الفرد المذكور، إبداعية كانت أو اتباعية".⁴⁴

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن هذا التصور الذي يقترحه العروي ينسجم تمامًا مع أغراض هذا البحث بعد التعديل عليه وتقويمه بما يتناسب الحالة المدروسة كما يتضح لاحقًا مع التأكيد على أن هذا النهج يقدم نتائج مرضية في حال البحث في الإنتاج الفكري في مراحل الاستقرار وضمن هوامش زمنية طويلة نسبيًا، ولا يبدو على قدر كبير من الفعالية حيال مراحل التحوّل والتثوير داخل المجال العلمي أو ضمن الإنتاج الفكري، ولذلك تبرز إسهامات أخرى معنية ومهجوسة بفترات التوتر مع السائد والبحث عن

⁴² في هذا البحث يتم سد هذه الثغرة إن صح التعبير من خلال العمل على تحديد ما يسميه جان بياجيه النموذج المجتمعي وهذا يرد تفصيله لاحقًا.

⁴³ أي التصور الجمعي الذي يحكم أذهان الغالبية في مجتمع ما أو حقبة ما.

⁴⁴ المرجع السابق، 73-74.

التعبير وهذا ما يتضح لاحقاً، ولا بد من القول إن العروي كمؤرخ تؤرقه دائماً رؤية المناهج وتصورها للتاريخ، ومن هذا المنطلق يرى أن هدف اجتماعيات الثقافة محدود واستعمالها للأدلوجة كتصور للكون لا ينفصل عن النسبية التاريخية، فبخلاف التصور الماركسي والهيغلي بأن حقيقة زمن معين تعتبر مرحلة في تحقيق الحقيقة المطلقة وبذا تكتسب قيمة دائمة، تبدو نسبية اجتماعيات الثقافة والدراسات الشبيهة بها مطلقاً؛ بمعنى أنه لا يوجد مقياس واحد تزد إليه كل تصورات الكون المختلفة، بل تقبل التصورات كما هي وتسجل عند ظهورها وكسوفها وتوظف لإضافة منطوق داخلي للإنجازات الذهنية،⁴⁵ وتوصيف العروي ينسحب بشكل كبير على دراسة البحث الاجتماعي في سياق زماني ومكاني محدد وضمن ظروف اجتماعية محددة، فيمكن الوصول عبر تحليل المنتج البحثي وغيره من الإنتاج الفكري والأدبي إلى تصور ذهني للأيديولوجيا السائدة ومساءلة أي منتج بحثي في ضوءها، إلا أن هذا جهد لا تتطلع الدراسة له مع الإشارة إلى أهميته ومركزيته ضمن تصورها النظري، ولعل البحث هنا عن استخدام فعال إجرائي للثنائية مهموم بهذه التحولات ولا يتجاوزها مع الإشارة إلى كيفية التعامل مع حالات يكون فيها الجهد المأمول غير ممكن أو متحصّل، وفي حالة تطبيق الاشتغال النظري على مجلة *آفاق فلسطينية* ضمن سياقها الاجتماعي تبدو المحدودية الطبيعية، مع الإشارة إلى مراعاة البحث لاعتبارات المناهج التاريخية دون جعلها الناظم الأساس له، وقد يكون هذا حال التحقيب المعرفي بشكل عام.

⁴⁵المرجع السابق، 75.

بعد شرح العروي المقتضب لرؤية مانهايم للأيدولوجيا بمفهومها الواسع والتأكيد على وجود حدود ذهنية تتحكم لا واعيا في فكرية الباحثين والفلاسفة والفنانين والأدباء...، وهذه الحدود هي عناصر تصوّر الكون المشترك في حقبة ما أو لدى فئة ما، من المهم القول إن ما سبق يقدم مساهمة مهمة في فهم وتفهم الإنتاج البحثي والفكري في مراحل الاستقرار إلا أنه لا يبدو كافيا لفهم مراحل التحوّل والتثوير في المجال العلمي وحتى في الإنتاج الفكري ككل، ولضرورات الوصول إلى التحديد الفعال لاستخدام الثنائيات وفهم التحوّل والتثوير في الإنتاج البحثي من المهم والمنطقي الانتقال إلى مستوى آخر من تطور علم اجتماع المعرفة والذي قاد إلى ظهور علم اجتماع العلم، وهذا التطور إنما جاء لسدّ الثغرات التي لم يفلح مانهايم في معالجتها، وهو ناشئ عن الحاجة لفهم مراحل التغيير بالدرجة الأولى.

ويمكن القول هنا إن مانهايم بتعريفه الضيق والواسع للأيدولوجيا وطرحه منهجية لتفهم الإنتاج الفكري في ضوء التعريف الواسع للأيدولوجيا عبر بشكل واضح عن اعتقاد سائد في تناول العلاقة بين الإنتاج الفكري والأيدولوجيا وهو أن الأثر الأيدولوجي موجود في أي إنتاج فكري والأمر متوقف على حجم هذا الأثر والقدرة على الكشف عنه، وكأننا نقول إن كل إنتاج فكري فيه من الأيدولوجيا (بمعناها العام) شيء، وهذا الاعتقاد منطبق على فترات الاستقرار حيث ينسجم الإنتاج الفكري مع الأيدولوجيا السائدة، إلا أن البحث في الإنتاج الفكري أو البحثي الاجتماعي (في هذا البحث تحديدا) يطرح تساؤلا عما يدفع نحو تطوير البحث الاجتماعي وتغيير أسئلته ومنهجيته، وهذا يحيل إلى إنتاج بحثي

لا يستسلم للسائد بل يقف منه موقفاً منوئاً، وهذه المواجهة إن صح التعبير هي من تقود إلى أسئلة جديدة ومنهجيات جديدة وطريقة تفكير مختلفة، ولهذا دور مركزي في المسار التطوري للبحث الاجتماعي (والبحث العلمي ككل)، وهذا ما يحملنا إلى شق الثنائية الآخر؛ "المعرفي".

وهنا ننتقل إلى مساهمات وقيدي وبدوي في نقاشهما للفترات الانتقالية في مسار البحث الاجتماعي وعلاقته بالأيدولوجيا وبحثهما في مراحل التغيير والتثوير في الإنتاج البحثي، وتمكن ملاحظة التطور الذي مرت به اهتمامات وقيدي ومروره من دراسة الأيدولوجيا في العلوم الاجتماعية إلى دراسة الإيستمولوجيا وتحديد التكوينية للعلوم، والبحث في منطقة التخوم بين التخصصات المختلفة لفهم أفضل للتغيرات التي تدفع بتطور العلوم الاجتماعية في سياقات محددة، ولهذا يسد هو ثغرة مهمة في فهم الانتقال بين السوسيولوجيا والإيستمولوجيا، بينما يقدم بدوي منهجية إجرائية تجمع المجالين معا.

وفي السياق النظري لتطور علم اجتماع العلم يورد بدوي أن الفضل يعزى لروبرت ميرتون في وضع الأفكار التأسيسية لهذا العلم إلا أن أفكاره تعرضت لنقد عنيف ضمن النقد العام للبنائية الوظيفية مع التأكيد على رفض رؤية ميرتون المثالية للحقل العلمي وفيه الصراع، ويمكن القول حسب بدوي إن بورديو كان من أبرز المساهمين في نقد ميرتون وتجاوزه والعبور بعلم اجتماع العلم مرحلة جديدة شكّلت إسهامات توماس كون فيها ركيزة أساسية.

ويدلل بدوي على مركزية طروحات كون بإيراده تأكيد نقاد البنائية الوظيفية البارزين على قيمة إسهامات كون، ويقرّ بورديو - كما يورد بدوي- بفضل الأفكار التي طرحها كون بقوله: "إنني أنسب الفضل لتوماس كون، في أهم جزء قدمته في ما يتعلق بمنطق الممارسة والديناميات التي تحتويه"،⁴⁶ ومن المهم هنا لفهم العلاقة بين طروحات مانهايم وكون طرح مقارنة لتصور مانهايم عن الأيديولوجيا العامة مع مفهوم البراديجم paradigm لدى توماس كون، فهو كما يعرفه كون "مجموعة القوانين، والتقنيات، والأدوات المرتبة بنظرية علمية والمسترشدة بها، والتي بها يمارس الباحثون عملهم ويديرون نشاطهم، وحالما تتأسس تتخذ اسم العلم العادي"،⁴⁷ وبفضل هذا المفهوم الذي تقوم عليه طروحات كون في كتابه الأساسي *بنية الثورات العلمية* تمكن كون كما يرى وقيدي من شرح وجهة نظره في تاريخ العلم، فرآه عبارة عن تاريخ براديجمات متعاقبة مختلف واحدها عن الآخر اختلافا نوعيا، وليس العلم كما خاله الآخرون من مؤرخي العلوم وفلسفاتها عملية تراكمية ممتدة لا يعترئها انقطاع، والبراديجم الذي وصفه بأنه نظرية علمية جديدة، عنى به، وبكلام آخر، **نظرة جديدة إلى الكون والطبيعة تقضي على نظرة سابقة، تماما كما يحصل في الثورات السياسية.**

إن أهمية الإسهام الفكري لكون في *بنية الثورات العلمية* نابعة من تصوره للتاريخ ولتقدم العلم، فهو يراه حصيلة ثورات علمية مقارنة لتلك التي تحدث في المجال السياسي، ففي كليهما تنشأ أزمات تسببها حالات عدم انتظام Anomalies يستعصي على النظام

⁴⁶ أحمد بدوي، الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، 63.

⁴⁷ توماس كون، *بنية الثورات العلمية*، ترجمة حيدر إسماعيل (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، 63.

القائم حلها، ومن يقوم بالثورة هو جزء من المجتمع وليس كله، وفي كليهما تظهر إلى الوجود نظرة جديدة لا تلبث أن تؤدي، وفي ضوءها، إلى نشوء نظام جديد في السياسة، وبراديجم جديد في العلم، وفي كليهما ينتهي الأمر بنشوء مؤسسات جديدة وتقاليد حياة سياسية أو علمية جديدة.⁴⁸

نترك قليلا آلية حدوث الثورات العلمية وآثارها وعلاقتها بالبراديجم السائد، وندخل في مقارنة للنظرة الجديدة إلى الكون والطبيعة التي تتشكل مع البراديجم وبه تعرف وهي جزء أساس من تحديده، مع العلم أن مفهوم البراديجم لدى كون تعددت تفسيراته وتعريفاته ولكن روح التعريف واحدة، ومن هنا يلحظ استخدام البراديجم على أنه نموذج سائد بشكل عام وعند التحديد تتنوع التعريفات دون أن تتعارض أو تتباين، والخلاصة أن البراديجم يحمل نظرة ما للكون وهي تحديدا سمته الأساسية وهي المؤثر والمحدد لمجمل الإجراءات المنهجية والتجريبية العلمية البحتة بدءا باختيار الموضوعات ووصولاً إلى تبرير النتائج وقبولها أو رفضها، وهنا يتضح بجلاء الاتصال بين براديجم كون والأيدولوجيا بمفهومها الواسع عند مانهايم كما قدمها العروي والأنصاري،⁴⁹ ويمكن عند اعتماد تعريف مانهايم للأيدولوجيا بمعناها الواسع استبدالها بالبراديجم ليستقيم المعنى والغاية من الاستخدام، ومن الواضح ارتباط تصور كون للبراديجم باعتقادات العلماء ورؤيتهم للعلم والطبيعة

⁴⁸المرجع السابق، 143-146.

⁴⁹انظر: عبد الله الأنصاري، الأيدولوجيا والبيوتوبيا في الأنساق المعرفية المعاصرة (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 2000). وفيه يبرر الكاتب بشكل واف المقاربة بين البراديجم عند كون والأيدولوجيا بمعناها الواسع عند مانهايم، ضمن النسق المعرفي كإطار أشمل وفي أحيان عديدة مطابق لمفهوم الأيدولوجيا بالمعنى الواسع، وفي توضيح كيفية عمل الثورات العلمية يتضح بجلاء أن كون يتحدث عن أيدولوجيا سائدة يسميها العلم العادي أو السوي، وعلم ثوري قادم هو أيدولوجيا لم تتحد معالمها أو لم تكتمل أدلجة العلم، مع إدراك موقعها المناوئ للسائد والعامل على غزائه كونه لم يعد قادرا على توفير الإجابات.

وطرق الوصول إلى الإجابات عن الأسئلة المطروحة في ضوء قناعاتهم ومعتقداتهم المشتركة.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن مجمل هذا النقاش يدور في فلك ما يسمى النسق المعرفي والذي تشترك التعريفات العديدة له في الوصول إلى أنه عبارة عن مجموعة الأحكام والأفكار والتصورات التي تحكم أذهان مجموعة بشرية معينة أو عدة مجموعات بشرية تعيش ضمن إطار سياسي واقتصادي محدد وفي إطار مسار تاريخي خاص يميّز هذه المجموعة أو المجموعات عن غيرها،⁵⁰ وببساطة يمكن إدراك حجم التقارب بين هذا التعريف⁵¹ وبين رؤية العروي للأيدولوجيا بمعناها الواسع كأفق ذهني لعصر أو فئة معينة مع إضافة تحديد العيش ضمن إطار سياسي واقتصادي، وهذا يعني - كما سيشرح لاحقاً - أن البراديجم السائد هو بمثابة أيدولوجيا بمعناها الواسع يحدد ويؤثر في الإنتاج البحثي العلمي والاجتماعي ويتحصّل تفهّم الأيدولوجيا/ البراديجم من خلال تأويل وتحليل نصوص وأعمال معاصري تلك الحقبة بشكل عام كما يرى منهايم، وكذلك الحال يمكن القول إن تفهّم الأيدولوجيا بمفهومها العام/ البراديجم يؤهل لتفهم أعمال ونصوص المعاصرين لتلك الحقبة، وإن الثورات العلمية تتأتى من خلال جماعة علمية تخالف النموذج السائد/ البراديجم / الأيدولوجيا والعلم العادي، وتأتي بعلم ثوري أو بملامح جديدة

⁵⁰فردريك مونتوق، المعرفة، المجتمع والتاريخ (لبنان: جروس برس، 1991)، 13.

⁵¹يورد وقيدي في معرض تعليق بياجيه على إسهامات كون في تاريخ العلوم ينقل عنه تعريفا للبراديجم على أنه: وجود تصور خاص يوسس النموذج المثالي للنظرية العلمية، ويضع المعايير التي يمكن أن يعتبر بها كل بحث علميا والمعايير التي تحدد خطوط البحث وتوجهاته، فالبراديجم هو الإطار المعرفي الذي تتبلور ضمنه المعارف العلمية في فترة معينة من تاريخها. راجع: محمد وقيدي، الإبتمولوجيا التكوينية للعلوم (الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2010)، 257.

متعارضة مع العلم السوي تتطور لتكون علما ثوريا، وحال "تجاح" الثورة العلمية فإن العلم الثوري يؤول إلى علم عادي وأيديولوجيا وبراديجم جديد وهكذا.

وكتحديد لما جاء في الاستعمال الثاني لمفهوم الأيديولوجيا عند العروي وتحديدًا استخدام مناهيم لها بالمعنى الواسع واتخاذها ما سماه العروي النهج الاجتماعي لتفهم الأعمال الفكرية وما اشتمل عليه توضيح العروي أعلاه لاستخدام هذا النهج وتفهم الأدلوجة العامة في عصر من العصور عبر تأويل وتحليل نصوص وأعمال من عاشوا في ذلك، يعتمد البحث النهج هذا لتفهم الأيديولوجيا العامة التي سادت في المرحلة التي يدرسها وهذا الشق مركزي في مساءلة المنتج البحثي في سياق معين، بمعنى أن يكون لدى الباحث افتراض مفاده أن الحقبة التي يدرسها سادت فيها أيديولوجيا محددة ويحاول وصف هذه الأيديولوجيا وتحديدًا من خلال وضع تصور ذهني تصدقه الشواهد، أو بناء التصور الذهني بناء على الشواهد، وبالتالي فالأعمال الفكرية والبحوث الاجتماعية أنتجت في ضوئها وتأثرت بها بشكل قاطع، ويستدل على صحة ما يصل إليه الباحث من تحديد للأيديولوجيا السائدة في السياق الذي يدرس الإنتاج البحثي فيه من خلال تأويل وتحليل أعمال المعاصرين لتلك الحقبة على الطريقة الفيبرية المعدلة بإسهامات مناهيم، مع أخذ العوامل المادية والاجتماعية بعين الاعتبار لتحقيق قدر أعلى من الموضوعية.

وبالعودة إلى القول إن النهج الاجتماعي لتفهم الأعمال الفكرية عند مناهيم يؤكد وجود شروط اجتماعية ومادية قد يضيفها باحث إلى بحثه وقد لا يفعل آخر؛ تبدو أهمية التطوير على هذا النهج وإضافة العوامل الاجتماعية والمادية والاعتناء بها وإيراز

إسهامها في الإنتاج البحثي تحريا لموضوعية⁵² أكبر وتجنباً للشغرات الأكيدة في التحليل إن اقتصر على وضع التركيب الذهني من قبل الباحث والبحث في تأكيده من تحليل النصوص والأعمال، أو بناء تصور للأيدولوجيا العامة من خلال النموذج الذهني المتأني من تحليل الأعمال والنصوص وتأويلها؛ بمعنى أن المطلوب هو كثير من التحوط وابتعاد عن النسبية المطلقة وذلك يتم من خلال دراسة العوامل الاجتماعية والمادية السائدة في الفترة المدروسة والسياق المبحوث، وهذا يضيف على البحث إضافة زمانية مهمة فيربطه بموقعه ضمن سلسلة الحقب والفترات الزمنية ولا يكون منبثا عن سياقه التاريخي الذي قد لا يهتم الباحث السوسيولوجي به، ولأجل ذلك وتحديد لفهم المراحل الانتقالية في المنتج البحثي في ضوء الأيدولوجيا السائدة يقترح هذا البحث أنه لا بد من الاستعانة بطروحات جان بياجيه وتطويره على تصور كون للبرايمغ النظري والثورات العلمية كما استثمرها وقيدي في دراسة العلاقة بين الأيدولوجيا والعلوم الاجتماعية.⁵³

وقبل المضي صوب التوليف بين الإيستمولوجيا والسوسيولوجيا في مقاربة الثنائية نتوقف عند المستوى الثالث من استخدام الأدلوجة كما طرحه العروي، بعد الأيدولوجيا كقناع والأيدولوجيا كنظرة للكون.⁵⁴

⁵² ورود مفردة "موضوعية" في سياق شبيه يعني الاهتمام بالاقتراب من الموضوع بصورة أكبر ومتابعته أثناء حركته في الواقع ولا صلة لها بالمقابلة مع الذاتية - وفق تصوراتها العامة- أو معارضتها أو ادعاء التخلص منها.

⁵³ الاستعانة ببياجيه هنا تأتي ضمن مسار الاعتناء العربي بالإيستمولوجيا، فالبحث يدعي أن محمد الوقيدي من خلال انشغاله بنقل طروحات بياجيه إلى العربية وإعطائها مركزية في فهم الإيستمولوجيا عربيا قدم إسهاما منسجما مع انشغالاته بالعلاقة بين الأيدولوجيا والعلوم الاجتماعية، ويأتي إيراد بياجيه كما عرّبه وشرحه الوقيدي ضمن قناعة بأهمية التوليف الذي قدمه بياجيه بين السوسيولوجيا والإيستمولوجيا والإفادة المتبادلة لكل منهما في مناهج الأخرى وطرق بحثها.

⁵⁴ انظر صفحة 24 من هذا البحث.

الأيدولوجي فلسفيا

عند هذه المرحلة من البحث تكون تشكلت الملامح العامة لتوصيف ما هو الأيدولوجي بالنسبة لباحث يقف في مستوى (المستوى الأول/ الوصف) يحاول وصف الأيدولوجيا التي تعتبر نفسها حقيقة مطابقة للواقع بوفاء وأمانة كما يقول العروي، وفي هذا المستوى يظل الباحث ملازما لدوره في الوصف والتشخيص وفهم ميكانزمات عمل الأيدولوجيا دون الحكم عليها، فالحكم على كون الأيدولوجيا مطابقة للواقع أم لا يستدعي موقفا مغايرا،⁵⁵ وليبيان هذا المستوى الثاني⁵⁶ (الحكم والنقد) من تعامل الباحث مع الأيدولوجيا يستلزم الأمر توضيح الاستعمال الثالث⁵⁷ للمفهوم كما وضّحه العروي:⁵⁸

- **الأدلوجة/ علم الظواهر:** يقول العروي في معرض توضيحه لاستعمال الأدلوجة بمعنى علم الظواهر "إن وصف الظواهرات على وجهها الظاهري في ميدان التاريخ والاجتماع يقود إلى معرفة أدلوجية لأنها تعطينا صورة مطابقة لقانون المجتمع القائم، وتدخل بالضرورة ضمن الأدلوجة العضوية التي تشتمّ آليات المجتمع وتجعلها تتحرك بتناسق ونظام"،⁵⁹ يرد هذا التوصيف خلال توضيح العروي أن مفهوم الأدلوجة يستتبع دراسة الأسباب التي تمنع الذهن البشري من عكس مباشر لبنية الأشياء القارّة الدائمة.

⁵⁵ ليس الغرض من البحث هو الحكم على أيدولوجيا ما بأنها مطابقة للواقع أم لا، وإنما الهدف من طرح هذا التصور هو الوقوف على موقف العاملين في حقل البحث الاجتماعي مما ينتج بحثيا في محيطهم ورؤيتهم له منسجما مع الأيدولوجيا السائدة أو هو جزء منها أم غير ذلك، ويتضح لاحقا موقع هذا الاستعمال للمفهوم في سياق البحث.

⁵⁶ المستوى الثاني من المستويين اللذين يقترحهما العروي لدراسة الأدلوجة، وهما الوصف والحكم.

⁵⁷ هذا الاستعمال الذي يلي استعمال مفهوم الأدلوجة كفتاح واستعمالها كروية للكون.

⁵⁸ انظر خلاصة هذا الفصل

⁵⁹ العروي، مفهوم الأيدولوجيا، 83.

من الواضح حسب طرح العروي بالاستناد إلى طروحات ماركس بشكل أساسي والتي تحاول التمييز بين العلم والأيدولوجيا على اعتبار أن العلم يحاول فهم الواقع وتقديمه كما هو، في حين تكتفي الأيدولوجيا بعكس ظواهر الأمور مدعية العلم وتفسير الظواهر وربط الأسباب بالنتائج، مع العلم حسب ماركس أنها ترى السبب نتيجة والنتيجة سببا، ولعل هذا التعامل مع الأدلوجة كعلم يناقش الظواهر ولا يعكس بنياتها الحقيقية يظهر بشكل صارخ في العلوم الاجتماعية وتحديدا في أوساط من يتمسكون بمفاهيم أنتجها العلم الاجتماعي في ظروف محددة ويعتقدون بصلاحياتها للاستخدام والتفسير في ظروف مغايرة تماما، فالعلم الاجتماعي - الاقتصاد مثلا حسب ماركس - لا يصل إلى مستوى العلم إلا إذا وضع ذاته في إطار التطور التاريخي، والغفلة عن التطور الذي يلحق بالظرف الاجتماعي التاريخي هي السبب في قلب العلم إلى أدلوجة، إصلاحية كانت أم تبريرية، وينقل العروي عن ماركس عبارة جامعة لهذا التصور: "إن المفاهيم الأكثر تجريدا تصلح، بسبب تجريدها، لفهم كل الحقب التاريخية، لكنها رغم هذا، نتيجة ظروف تاريخية، فلا توافق تماما إلا تلك الظروف"، ويقول أيضا: "إذا كان الفحص العلمي هو فقط سحب الحركة المرئية الظاهرة على حركة الأشياء الباطنية فإننا نسلم أن آراء حول قوانين الإنتاج تنشأ بالضرورة في أذهان القائمين على الإنتاج والتوزيع الرأسماليين، لكنها آراء تبتعد عن القوانين الحقيقية ولا تعكس في الأذهان إلا الحركة الظاهرية".⁶⁰

وكما يرى العروي وحسب هذا التصور لا ينشأ العلم إلا بتجاوز ونقد المعرفة الوصفية - الأدلوجة العضوية- والرجوع إلى أصولها وتولّد عناصرها، ويقول العروي:

⁶⁰المرجع السابق، 81-83.

"إن الأدلوجة في التاريخ والاجتماع هي تبرير الظاهرات حسب قوانين الظاهر وتفسير الجزئي بكيفية جزئية، وذلك لغرض اجتماعي، أي أن البعض يكتفي بمعرفة الجزئي لأنه لا يرغب في الكشف عن القانون الكلي"،⁶¹ وهذا القانون الكلي حسب العروبي يرد لدى ماركس بصيغ عديدة مثل القوانين الكلية أو الواقعي والعلمي في مقابل الأدلوجي والوهمي والظاهري، والسبيل للفصل بين هذه المتقابلات هو التجربة لدى فلسفة الأنوار والعقل المطلق لدى الفلسفة الألمانية والبروليتاريا لدى ماركس، وحسب العروبي فالضامن الحق لمعرفة الحق هو إرادة تلك المعرفة، وعندما تعرف الطبقة البرولتارية ذاتها تعرف في نفس الوقت حقيقة الرأسمال وتكشف لغز التاريخ.⁶²

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن مفهوم العلم إشكالي بامتياز وتحديدده يقع ضمن السياق المستخدم فيه، فما يدعو ماركس لاعتماده وصولاً إلى حقائق الأمور وبنياتها الأساسية ورفض الاكتفاء بالظواهر والغفلة عن الشرط التاريخي يمكن أن يسمى علم العلوم حسب العروبي أو مجموع الشروط العلمية، ولكنه لا يطابق تعريف علماء العلم الطبيعي للعلم، ومن المهم القول إن واحدة من أهم إشكاليات تعامل الباحثين العرب مع ثنائية المعرفي والأيدولوجي اعتبارهم العلم بمثابة الوسيلة المفضية إلى فهم الواقع كما هو، في حين أنهم ضمن سياق طروحاتهم يتحدثون عن العلم بما هو مجموعة من التقنيات والمنهجيات والقواعد المتخصصة في البحث سعياً لمجموعة إجابات محددة بحدود التخصص العلمي سلفاً، وبالتالي فإن الحد الأدنى من الموضوعية يقتضي الالتزام بتوضيح

⁶¹المرجع السابق، 84.

⁶²المرجع السابق، 85.

المقصود بهذه المفاهيم التي باتت تحمل من التشنت أكثر مما تحمل من التحديد، وليس أدل في سياق كهذا من توضيح باشلار القائل إننا وصلنا إلى درجة من المعرفة العلمية أصبحت فيها المعارف العلمية هي ما نصنعه نحن لا أقل ولا أكثر.

هنا ينتقل العرووي إلى عرض موجز مهم لأفكار لوكاتش الذي التقط من كتابات ماركس ما يسميه العرووي "أديولوجيا ماركس" - في الإشارة إليها كعلم - ووجد أن الفكر الغربي كله يدور في نطاق تعارض الذات والموضوع، ولم يفلح في تجاوز هذه الثنائية لأنها نظرة لها بتصور جامد، وبما أن البرجوازية نظرت إلى الموضوع أي كل إنجازات التاريخ في شكل شيء جامد غير متطور، فجاء علمها وصفيا تصنيفيا تعداديا، علم مقادير وكميات، يعطي صورة رمزية أو رسما بيانيا لعلاقات الأجزاء في الطبيعة دون الوصول إلى كنه الطبيعة، أما الذات فتم التعامل معها كمرآة ينعكس عليها الموضوع، تتأثر به ولا يتأثر بها، وبالتالي فالفلسفة الغربية البرجوازية تنطلق من الملموس ولا تتعداه أبدا لأنها لا تريد الكشف عما وراء الملموس، ولا تريد التعرف على التاريخ، حيث التاريخ يروي دوما بداية الظواهر ونهايتها، وبايجاز واف للعرووي: الاكتفاء بالملموس هو ضمان استمرار الوضع الآني،⁶³ فالأدلوحة عند لوكاتش حسب عرض العرووي هي كل ما يعكس الظاهر في الذهن، وبالتالي لا يتحقق العلم الحقيقي إلا بالشمول وإدراك كنه الأشياء وإدراك الذات بنقد الموضوع، أو إدراك الكائن بنقد الظاهر، ولا سبيل إليه إلا بتحقيق الوعي البرولتاري، وهنا يتضح بجلاء النقد المباشر لطروحات لوكاتش فهو يتحدث عن علم مطلق ولغز للتاريخ وكنه للأشياء ويتحدث عن البرولتاريا

⁶³المرجع السابق، 88-89.

كمفهوم كما يقول العروى أكثر مما هي طبقة فعلية، ويتساءل العروى تساؤلاً على صلة بالمنطق العام لبحثنا هذا المعتمد نهجا اجتماعيا ابستمولوجيا، بالقول: "إن لوكاتش يعود إلى مفارقة مفادها إما يتحقق الوعي البرولتاري يحلّ لغز التاريخ وإما يتأخر الوعي البرولتاري عن ذاته فيتعثّر التاريخ ويبقى لغزا، ومن الواضح أن طرح لوكاتش لا يؤثر في من ينفي أي لغز للتاريخ!"⁶⁴

وفي هذا الإطار يأتي بعد لوكاتش حسب تصوّر العروى التوسير بطروحاته العلمية الباحثة في ذات المبحث الذي اختاره لوكاتش داخل إرث ماركس، ولكن في مسعى لنفي الأثر الهيجلي الذي ألحقه لوكاتش بالإرث الماركسي حين بحث عن علم يقيني يعتمد على الوعي البرولتاري لا يختلف شيئا عن العلم المطلق كما جاء به هيجل وفق تحليل العروى، فقام التوسير بنفي الحاجة للتساؤل المتعلق بنشوء الأدلوجة قائلا "إن التساؤلات حول أصل ومضمون وشرعية المعرفة، التي تتعرض لها النظريات المعرفية، مرفوضة"، وما يستحق الدراسة هو عرقلة العملية المعرفية الطبيعية، وراى التوسير أن العلم يتأسس كلما انتفى تأثير الذات، والصفة العلمية هي نفي الذاتية والذاتية هي أصل النظرة الأدلوجية، وهنا يتضح مفهوم الذات عند التوسير؛ فهي ليست الفرد الملموس؛ فالأدلوجة تبدأ عندما يتحوّل الفرد الملموس إلى ذات تتوهم أنها حرّة مستقلة متحكمة في

⁶⁴المرجع السابق، 91.

الحركة التاريخية،⁶⁵ وبعبارات أخرى فإن مفهوم الذات أساس كل أدلوجة بقدر ما الوظيفة التي تحدد كل أدلوجة هي تحويل الأفراد إلى ذوات، والوصول إلى العلم يتم عبر إزاحة الذاتية والاطلاع على حركة الموضوع، ونفي الذات يتم من خلال العلم القائم على الانغماس في الحركة الموضوعية، ويرى العروبي أن التوسير تجاوز نسبية لوكاتش واختلف عن ماركس في أن فصل العلم عن الأدلوجة وجعل لكل منهما ميدانا، في حين رأى ماركس - كما يقترح العروبي - أن العلم يكتسب بنقد الأدلوجة،⁶⁶ والحقيقة القارة أن هذا الجزء من نقاش ماركس والتوسير يحمل طابعا فلسفيا ومسعاها الأساس هو التخلص من النسبية، وهذه كما تفهم ضمن النهج الاجتماعي ليست مثلبة في البحث، ولذلك لم يحظ هذا الجانب من كتابات ماركس باهتمام العلماء الاجتماعيين، وأهمية هذا التفصيل في رؤية العروبي هي أن باحثين وخلال رفضهم للأيديولوجيا السائدة يطلقون على العلم الاجتماعي السائد برمته أيديولوجيا، ويقصد بذلك أنه علم لا يتجاوز ظواهر الأمور وهذا الاستخدام للأيديولوجيا بهذا المعنى (مع ندرته) شديد الاتصال بطروحات التوسير، والإشارة إليه هنا مهمة، كونه يفترض ثنائية متقابلة حادة هي "الأيديولوجيا/ العلم"، على اعتبار الأيديولوجيا علما يكتفي بعكس ظواهر الأمور، والعلم هو ما يبحث عن حقيقة

⁶⁵ وبناء على شرح العروبي يمكن فهم إسهام التوسير في دراسة الأجهزة الأيديولوجية للدولة، فهو يرى أن الرأسمالية تتحقق كنظام فعال وقوة مسيطرة إلا إذا تخيل كل فرد أنه ذات حرة مستقلة، وشعور الذات بالاستقلال هو شرط تكوين الرأسمال، أي شرط انتفاء تلك الحرية وذلك الاستقلال في الواقع، وفي هذا الإطار يرى التوسير الأدلوجة مادية أي أنها قسم من الواقع الاجتماعي ومن مكونات ذلك الواقع، وبالتالي فإن الركيزة الحقيقية للنظام الرأسمالي هي الأجهزة الأيديولوجية لا الوسائل القمعية التي لا تمكن النظام من الانتعاش والتجديد اللازمين له. انظر: المرجع السابق، 94-95 .

وانظر أيضا: بلقزيز، المعرفي والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر، 45-49.

وفيه توضيح لمشروع التوسير وتحديدا تكيده للأدوار التي تقوم بها الأيديولوجيا في المجتمع والتاريخ ودراسة هذه الأدوار، وهنا يوجد شرح للجانب الوظيفي للأيديولوجيا كما طرحه التوسير، ولم تتم الإشارة للطابع الفلسفي الذي عني به العروبي في إسهامات التوسير.

⁶⁶ العروبي، مفهوم الأيديولوجيا، 96-100.

الأشياء، ويقع هذا الاستخدام عربيا كجزء من الخلط السائد في استخدام مفهوم الأيديولوجيا.

خلاصة

تقدم في هذا الفصل طرح معالجة العروي لمفهوم الأيديولوجيا، وحسب العروي فإن هنالك ثلاثة مجالات وأربعة استخدامات، في كل مجال يقترحه العروي هنالك استخدام للمفهوم، أما الاستخدام الرابع فهو مشترك في المجالات ككل، وحين يقف الباحث للتعامل مع الأدلوجة فهناك مستويان لعمله، الأول أن يقف ليصفها وصفا دقيقا، والثاني أن يقف ليحكم عليها أو ينقدها، ولذلك يقول العروي إن البحث في الأيديولوجيا وصفي نقدي، ومن المهم الإشارة إلى أن مفردة "مستوى" أو "مجال" أو "استخدام" لا تمتلك دلالة مفهومية هنا، بل هي تعبير يساعد في وصف هذه الاستخدامات ومجالات استخدامها، وهي كالتالي:

المجال	تستعمل كـ، أو بمعنى
المناظرة السياسية	قناع
اجتماعيات الثقافة	رؤية للكون
نظرية المعرفة والكائن	معرفة

وفي حال البحث حول المفهوم (بإطلاقه) في سياق معين يستخدم العروي تعبير "مستوى رابع" للإشارة إلى البحث عبر الوصف والنقد في الاستعمالات والمجالات الثلاثة

أعلاه، وذلك للتفريق بين دراسة كل استخدام على حدة والدراسة الشاملة التي تتناول المفهوم ككل في سياق ما، أو أثره في الإنتاج الفكري والبحثي.

وبلغة العروبي فإن المستوى الرابع كما يسميه هو استعمال المفاهيم الثلاثة

للأدلوجة حين دراسة أي واقع اجتماعي عيني كالتالي:

- مفهوم ضيق يطلق على مجموع المنظومات الفكرية التبريرية الجارية في المجتمع

المدرس

- مفهوم واسع يطلق على الذهنية المتحكمة في كل حركات ومنظمات ذلك المجتمع

- مفهوم أوسع يشير إلى "العلم" في عرف ذلك المجتمع.

والعروبي بطرحه ما سبق قدم إسهاما مركزيا في تجنب اللبس في التعامل مع

المفهوم، وفي ضوء ما سبق فإن استخدام المفهوم دون الإشارة إلى معناه بالتحديد، سواء

عند استخدامه أو ناقد استخدامه هو إشكال شائع ويعيق البحث في الأيديولوجيا عربيا،

ولذلك ودون هذا التحديد سيظل استخدام المفهوم عشوائيا ونقده كذلك، أما في حالة هذا

البحث فنحن بصدد دراسة المنتج البحثي السوسيولوجي في سياق محدد مكانيًا وزمانيًا،

ولذلك حين يتم إطلاق لفظ أيديولوجي فلا بد من توضيح أي معنى يقصد به، مع الإقرار

أن التسليم بوقوع كل هذا الاستخدام وهذه المعاني يجعل كل منتج بحثي فيه "أيديولوجيا"

بالمعنى الواسع، وهذا ما يتضح في الفصلين اللاحقين، ويبرر الاستخدام الإجرائي المحدد

في الفصل اللاحق لصفة "المعرفي".

الفصل الثاني

مقاربة "المعرفي/ الأيديولوجي" كثنائية سوسولوجية إبستمولوجية

تقديم

يقوم هذا الفصل على اتصال وثيق بالفصل السابق ويهدف إلى استكمال فحص الاستخدام العربي للثنائية مع مقاربتها كثنائية إبستمولوجية سوسولوجية ودراستها من هذا المدخل، وهذا الفصل يوضح العلاقة بين الإبستمولوجيا والسوسولوجيا بشكل عام، ومن ثم يعرض لمقاربة الثنائية في ضوء العلاقة الإبستمولوجية السوسولوجية مع تبرير هذه المقاربة وتوضيح الحاجة لها، ويمكن القول إن البحث في الأيديولوجي داخل الحقل البحثي الاجتماعي وضمن فهمه كما ورد في الفصل السابق يضع الباحث بشكل مباشر أمام منطقة التخوم بين الإبستمولوجيا والسوسولوجيا، وهذا ما يعرض له هذا الفصل.

وتقود هذه المقاربة للوصول إلى تحديد للآلية المنهجية التي أقترحها لاستخدام الثنائية لمساءلة المنتج البحثي الاجتماعي في سياق محدد زمانيا ومكانيا، وهو في حالة هذا البحث هنا يطبق على مجلة *آفاق فلسطينية* ضمن السياق الفلسطيني كجزء من سياق عربي وضمن النقاش العربي حول الثنائية، مع التأكيد على تنفيذ الأطر النظرية غير القادرة على فهم الثنائية ودراستها ضمن مسار البحث الاجتماعي، والوصول إلى تصور نظري عملي لقيمة الثنائية نقديا وكيفية التعامل معها كمدخل نقدي.

في التأليف الخلاق بين الإبستمولوجيا والسوسيولوجيا

في بحثه ضمن العلاقة بين الأيديولوجيا والعلوم الإنسانية يولي الباحث المغربي محمد وقيدي اهتماما كبيرا للعلاقة بين علم الاجتماع والإبستمولوجيا التكوينية لتكوّن المعارف وتطورها بوصفهما مجالين متداخلين أيما تداخل، ومن هذا المدخل اهتم وقيدي بطروحات جان بياجيه وعربّها، وفي معرض توضيح وقيدي لرؤية جان بياجيه لإبستمولوجيا علم الاجتماع يشير إلى إن علم الاجتماع كعلم بالظواهر المجتمعية يتضمن دراسة تطور الإنتاج الاجتماعي للمعارف وشروطه، فيساهم بذلك في دراسة شروط تكوّن المعرفة بما أن من بين تلك الشروط ما هو مجتمعي، وهذا ما يدعو بياجيه بالدراسة الاجتماعية لتكوّن المعارف،⁶⁷ والدراسة التكوينية للمعرفة وهي تبحث في الجذور الأولى للمعارف والبنىات، تستفيد من التفسير الاجتماعي في الحدود التي تمكن بفضلها من التعرف على معطيات موضوعية تتعلق بالمكونات المجتمعية للمعرفة، والدراسة الاجتماعية للمعارف تمكنّ من الاطلاع على معطيات موضوعية تتعلق بعلاقة تكوّن المعارف عند الذات العارفة بمحيطها المجتمعي، وهذا يتعلق بمعارف راهنة نحلل علاقتها بشروطها المجتمعية أو كان متعلقا بمعارف ماضية نرجع في تحليلها إلى علاقتها بالشروط المجتمعية التي رافقتها.

ويعرض وقيدي للأفكار المؤسسة لدى بياجيه وتحديدا تناوله لتكوّن المعارف لدى الطفل وهذا مجال إسهامه الرئيس وهو ما قاد إلى إنتاجه العلمي في الإبستمولوجيا

⁶⁷ وقيدي، الإبستمولوجيا التكوينية للعلوم، 256.

التكوينية، ويوضح بياجيه كيف يؤطر المحيط المجتمعي تكوين المعارف لدى الطفل وتظهر الموضوعات في سياقات تمنحها دلالة، ويظهر هذا بشكل أساس مع ظهور اللغة والوظيفة الرمزية من خلال تراجع التواصل المباشر مع الموضوعات ويستعاض عنه بتجربة يؤطرها سياق الدلالات التي يمنحها إياه المحيط المجتمعي،⁶⁸ وهذا ما يربطه شارح الإبستمولوجية التكوينية للعلوم عند بياجيه وناقلاها إلى العربية محمد وقيدى بعلم اجتماع المعرفة وفيه ربط للشروط المجتمعية والمعرفة، ولا يتوقف بياجيه كما يشرح إسهاماته وقيدى عند هذا الحد العام من إثبات علاقة المعرفة بالشروط المجتمعية، بل يذهب أيضا إلى البحث في علاقة تطور المعرفة العلمية عبر تاريخها بشروطها المجتمعية.⁶⁹

ولا يرى بياجيه التوقف عند البراديغم النظري كافيا، ويقترح ما يسميه بالبراديغم المجتمعي *sociale paradigme* ويقصد به الإشارة إلى الشروط المجتمعية العامة التي تؤثر في تطور الأفكار العلمية وتوجيه مسارها التاريخي، وذلك سواء كان الأمر متعلقا بتلك الشروط في إطارها الأعم الذي يهتم المجتمع بكامله أو كان متعلقا بالشروط المجتمعية الخاصة بجماعة علمية في مجتمع خاص وفترة تاريخية محددة، ويعقب وقيدى بأنه مما لا شك فيه أن توجه العلم نحو البحث في بعض القضايا الخاصة، سواء كان ذلك عن طريق الاهتمام الفردي بهذه القضايا أو عن طريق العمل ضمن جماعة، يجعل من التركيز حولها سبيلا لتطور العلم في مجالها، غير أن العوامل المؤثرة في ذلك التوجه لا

⁶⁸المرجع السابق.

⁶⁹المرجع السابق، 257.

تكون معرفية وحسب، بل هنالك عوامل متنوعة تلعب دورها في وجوده، وهي التي تفسر لنا في مجموعها اهتمام العلم ببعض القضايا دون غيرها، ومن بين هذه العوامل المتنوعة تلك التي تعود إلى الشروط العامة للمجتمع وإلى المطالب التي تكون له في فترة معينة من تاريخه.⁷⁰

ويتابع بياجيه تحليله لعلاقة الشروط غير النظرية والمعرفية المؤثرة بتطور العلم معتبرا أن التوجه العام للمجتمع ليس هو الشرط المجتمعي الوحيد الذي يؤثر في تطور العلوم أو بعض فروعها في فترة محددة من التاريخ وداخل مجتمع معين، بل إن هناك مستوى آخر من الشروط المجتمعية بالنسبة للباحثين العلميين هو المتمثل بشروط العمل داخل المجتمع العلمي، فإن هذا المستوى يساعدنا عند الاعتماد على معطياته على فهم الشروط التي تكون فيها بعض الأفكار العلمية في البحث مقبولة أو غير مقبولة، فهناك إلى جانب البراديغم المجتمعي بالمعنى العام وجود للبراديغم المجتمعي الخاص بالمجتمع العلمي في بلد معين وفي فترة محددة من تاريخ هذا البلد، ففي هذا الإطار نجد عدم قبول لوسم بعض الأبحاث بالطابع العلمي لكونها لا تدخل ضمن الجهاز المفهومي لجماعة علمية يكون لديها اتفاق ضمني أو صريح على اتصافه وحده بالصلاحية.⁷¹

⁷⁰ ومن خلال الأمثلة يستقر أن العلم لا يتطور بفعل عوامله الداخلية فحسب، بل إن هناك عوامل خارجية يفرضها المجتمع وتكون مؤثرة في توجيه الأبحاث العلمية وهذا هو المعنى الأول لما يدعوه بياجيه بالبراديغم المجتمعي.
⁷¹ المرجع السابق، 259.

في هذا السياق يطرح بياجيه مثالا واضحا يفيد بأنه كان على الميكانيكا النيوتونية أن تنتظر ثلاثين عاما لكي تعدو مقبولة في الوسط العلمي الفرنسي، ولم يكن عدم القبول هذا مبنيا على دليل علمي أو على القيام بتجارب تعطي نتائج مضادة؛ بل بني فقط على كون هذه الميكانيكا لا تقدم تفسيرات فيزيائية لقضاياها، غير أن التفسيرات التي كان يقدمها نيوتن قد أصبحت بعد ذلك بعقود قليلة من الزمن نموذجا للتفسير العلمي.

ويرى بياجيه حسب استخدام وقيدي له أن ميزة هذا النوع من البراديغم أنه لا يفرض ذاته من الخارج بوضوح، كما كان الشأن في البراديغم المجتمعي، بل إنه يصبح من صميم المعرفة العلمية وينتقل معها عند نقلها من جيل لآخر، وهذا ما يدفع بياجيه إلى اقتراح تسمية خاصة بدعوته البراديغم المعرفي *paradigm epistemique* تميزا نسبيا له عن البراديغم المجتمعي، ويدخل ضمن هذا النمط الجديد من البراديغم كل التصورات والاعتقادات التي تسود المجتمع العلمي في فترة تاريخية محددة ويكون لها تأثير على الباحثين العلميين، ويرى بياجيه أنه من الضروري البحث عن الميكانيزمات التي يتمكن بها البراديغم المعرفي من التأثير في أبحاث العلماء وفي توجيه مسار المعرفة العلمية، وذلك لفائدة هذا المعطى الأساسي في فهم تكوين المعارف والمفاهيم والنظريات العلمية، ويقترح بياجيه محاولة أولية في سبيل فهم الآلية التي يعمل بها البراديغم المعرفي معتمدا على بحوثه في تكوّن المعارف لدى الإنسان باعتباره ذاتا عارفة، مؤكدا على ما ورد سابقا من أن الموضوعات التي يدركها الفرد بوصفه ذاتا عارفة تكون قبل إدراكه لها خاضعة لتأطير التأويلات المجتمعية لها، فالذات العارفة تؤطر إدراكها للموضوعات بالأدوات المعرفية التي تكون قد اكتسبتها عبر نموها العقلي ولكن أيضا بتصور للعالم يكون شرطا عاما لكل تمثّل للموضوعات ولكل تجربة علمية.⁷²

ويدلل بياجيه على ما ذهب إليه بتوضيح أنه إذا كان لحضارتين مختلفتين تصوران متباينان عن العالم، فإن ذلك يكون بمثابة الأرضية الفكرية التي تسمح بالوصول إلى تفسيرات فيزيائية مختلفة، ويطرح بياجيه مثلا بالفرق بين التصور الفيزيائي للحركة

⁷²المرجع السابق، 259+260.

عند اليونانيين القدماء وانطلاقاً منهم إلى علماء العصر الحديث، وبين التصور الذي ساد عند مفكري الحضارة الصينية القديمة، فالحضارة الغربية انطلقاً من اليونانيين وإلى العصر الحديث لم تصل إلى فكرة الحركة الدائمة التي لا تسببها بالضرورة قوة تؤثر فيها باستمرار، غير أننا نجد عند الصينيين القدماء قولاً بأن الحركة لا تتوقف أبداً إن لم تجد قوة معارضة لها، وهي قضية كان الصينيون يرونها واضحة كل الوضوح، ويرى بياجيه في هذا المثال توضيحاً ودلالة على الميكانيزمات التي تتمكن بفضلها الأيديولوجيا⁷³ السائدة في مجتمع ما من التأثير في العلم المتطور داخل المجتمع والتصورات التي يشكلها العلم عن الظواهر التي تكون موضوع دراسته.⁷⁴

ولا بد هنا قبل المضي في استيفاء تصور وقيدي المبني بشكل أساسي على طروحات بياجيه من التنكير بأن النقاش يدور بشكل أساسي حول العلوم بمعناها العام والتدليل على الاستنتاجات يتم بطرح أمثلة من العلم الطبيعي وهذا يأتي في باب القول ضمناً إن ما يجري على العلم الطبيعي مدع الموضوعية والانفصال عن البنية الاجتماعية؛ يجري بصورة أوضح وأجلى في العلوم الاجتماعية المتصلة بالبنية الاجتماعية وتتحرك معها، وفي سياق أعم مع المعرفة بمعناها العام، وإن لم ترد هذه الإشارة فإنها مفهومة ضمناً، وهذا الأسلوب من البرهنة على صحة الافتراضات سائد في البحث الإبيستمولوجي، فكثير من الباحثين في فلسفة العلوم مثلاً يبرهنون على صحة فرضياتهم في حقل العلم الطبيعي خاصة إن كانت على صلة بتوضيح الارتباط بالبراديجم السائد أو رفضه أو التأثير

⁷³ يظهر بجلاء هنا أن بياجيه يتعامل من النظرة إلى العالم والكون على أنها الأيديولوجيا السائدة في المجتمع وهذا الاستخدام للمفهوم بهذا المعنى يحكم تصورات بياجيه وهذا متوقع كوننا بصدد إبستمولوجي متخصص بتكوّن المعارف والعلوم.

⁷⁴ المرجع السابق.

بالشروط المجتمعية ويعتبرون ما وصلوا إليه منسحباً على العلم الاجتماعي المتخفف بفعل
الرؤى النقدية المتواصلة من إدعاء العلمية المطلقة والموضوعية الكاملة.

ومن المهم في هذا السياق إيراد تحديد تولاة عبد الإله بلقزيز لأوجه العلمية في

الإبستمولوجيا،⁷⁵ قائلاً:

إن أولها المجال المعرفي؛ والذي تنصرف وله تتفرغ وهو العلم،
والعلم هنا ليس أي علم على نحو ما اعتادت الفلسفة على تحديده
وتصنيفه إلى أنواع، وإنما هو العلوم الحقة: التجريبية والرياضية،
فالإبستمولوجيا ليست نظرية المعرفة الكلاسيكية عند الإغريق ولا هي
فلسفة العلوم المعاصرة، ولا هي الميثودولوجيا، وإنما هي مبحث
علمي يتناول بالتحليل فرضيات العلم ونتائجه المخبرية إن كان
تجريبيًا، وفرضياته ونظام استنتاجه إن كان رياضيًا، هكذا تعامل
الإبستمولوجيون العرب مع هذا الميدان المعرفي كما تلقوه من
كتابات العلماء الإبستمولوجيين الغربيين أمثال باشلار وبياجيه
وكانغليم ودوزونتي، مع فارق أن الإبستمولوجيين الأوروبيين كانوا
علماء أما نظراؤهم وتلامذتهم العرب فكانوا فلاسفة أو باحثين في
الفلسفة.

ثانيها؛ الانتصار الفكري للعلم على الأيديولوجيا، فيرى بلقزيز أن
الاهتمام بالدراسات الإبستمولوجية كرس نزعة عدائية للأيديولوجيا
بحسبانها رديفاً للوعي المغلوط.

⁷⁵ بلقزيز، المعرفي والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر، 17-19.

وهنا يتحدث بلقزيز عن موقف الإيستمولوجيين من الأيديولوجيا، ووفق تصنيف العروي الذي يثبت كفاءة عابرة لكل الاستعمالات فإن ما قصده الإيستمولوجيون الغربيون ومنهم بياجيه وباشلار مثلا، لم يكن يعني الأيديولوجيا كنظرة للكون لأنهم كما تبين أسلموا لوجودها ودرسوا علاقتها بإنتاج العلوم والمعارف وتطورها ولم يدع أي كان القدرة على التخلّص منها حتى في أكثر العلوم وضعية، والدعوة إلى موضوعية أكبر وعلومية أشد إنما تأتي من باب مجابهة الأيديولوجيا كوعي زائف أو كفئاع تتلبس العلم لتحقيق أغراضها في المجال السياسي، والأيديولوجيا كعلم ظواهر، وهذا ما يفسر أن التقاط الإيستمولوجيين العرب لهذا التشديد على العلمية ارتبط بالثوسير بشكل كبير، ومن المهم القول إن التأكيد على العلمية الصارمة إنما يحمل طابعا دعاويا بمعنى أن طلب قدر مبالغ فيه وغير قابل للتحقق من الموضوعية إنما يرمي لتحقيق قدر معقول منها، مع توفر التسليم المبدئي باستحالة التعامل معها كموضوعية مطلقة.

ويرى بلقزيز أن ثالث وجه للعلمية في الإيستمولوجيا هو الانتصار للبنية على التاريخ في الموضوع والمنهج على السواء، فبما أن مناهج الإيستمولوجيين الغربيين بنبوية وعلمهم الفكري نشأ وتطور في مناخ معرفي وفلسفي عمرته البنيوية خلال اندفاعتها الكبرى ولأن مفهوم البنية مركزي في الدراسات الإيستمولوجية الغربية؛ قرّ في وعي الإيستمولوجيين العرب أن موضوع المعرفة هو البنية، وتم التعامل مع البنية منظورا لها في هياتها الناجزة، لا في ما قبل تكوينها ولا في صيرورتها، فكان التاريخ هو الضحية الأهم لهذه الرؤية البنيوية.

والشاهد أن هذه البداية الحرفية في فهم الإبيستيمولوجيا عند المفكرين العرب تم تجاوز العديد من إشكالياتها مؤخرا، وفي قضية اعتبار العلم "الطبيعي" مجال الإبيستيمولوجيا المعرفي؛ تم تجاوز هذا التصور المجزوء عن الإبيستيمولوجيا واستخدام مناهجها وأدواتها في دراسة الإسلاميات والتراث والدين، وهنا تبدو مهمة الإشارة إلى أن استخدام الإبيستيمولوجيا في العلوم الإنسانية إنما يعكس استخداما خلّاقا لها وإدراكا لقيمة مناهجها وأدواتها التحليلية التي تتضافر مع مناهج علم اجتماع المعرفة فيكتمل بذلك النظر إلى العلم الإنساني من داخله نشأة وتطورا واستخداما وفهما، وفهم الشروط المحيطة بنشأته وتطوره وكيف تغدو المعرفة ظاهرة اجتماعية.

وبالعودة إلى تقديم وقيدي تحليل بياجيه يتضح كيف تعمل الأيديولوجيا كروية للعالم على دفع التأثير في العلم والتصورات التي يقيمها عن الظواهر التي يدرسها، أي أنها بتعبير آخر وإلى جانب البراديجم المجتمعي والمعرفي تشكل أرضية إبيستيمولوجية للبحث العلمي، وهنا تحديدا يلتقي بياجيه مع توماس كون وغاستون باشلار كذلك ويتقاطع الثلاثة؛ فوقيدي يرى أن بياجيه يتحدث عن صيغة قريبة تماما من العائق الإبيستيمولوجي كما تحدث عنه باشلار، مع التأكيد على أن العائق الإبيستيمولوجي عند باشلار ينبثق عن الممارسة العلمية ذاتها وليس عائقا يفرض عليها من الخارج، وبلغة وقيدي فإن بياجيه يضيف الأيديولوجيا بوصفها عائقا ذا طبيعة مجتمعية ينفذ إلى داخل المعرفة ذاتها ليصبح مصدرا للعوائق الإبيستيمولوجية، وهكذا يرى بياجيه أنه في كل فترة تاريخية وفي كل مجتمع يسود إطار معرفي معين يكون مصدرا لبراديجمات مجتمعية ومصدرا في

الوقت ذاته لبراديغم معرفي جديد، وحالما يتأسس هذا البراديغم الجديد فإنه يصبح من الصعب الفصل بين ما هو مجتمعي وبين ما يعود إلى النسق المعرفي، فالبراديغم الجديد يبدأ بالتأثير كما لو كان أيديولوجيا تلعب دور الشرط بالنسبة لتطور العلم اللاحق، وتلعب هذه الأيديولوجيا دور العائق الإيستمولوجي الذي لا يسمح بأي تطور للعلم خارج الإطار المتواضع عليه، ولا تتم القطيعة مع الأيديولوجيا السائدة داخل المعرفة العلمية في وقت ما من تاريخها إلا بقيام ثورات علمية تكون شرطاً للانتقال إلى نسق علمي جديد متميز عن سابقه.⁷⁶

ومع ملاحظة التحوّط في استخدام مفهوم البراديغم والأيديولوجيا والنسق المعرفي وأي هذه المفاهيم أشمل ولأي حد يتماهى مع الآخر؛ إلا أن الواضح هنا تماماً أن هذا التصور لبياجيه يحاكي تصوّر كون للثورة العلمية مع تأكيد إضافة باشلار لمفهومي العائق الإيستمولوجي والقطيعة الإيستمولوجية المرتبطين بعملية البحث العلمي ذاتها، وتأكيد كون على التعامل مع الأيديولوجيا/كتصور عن العالم والكون كمصدر للعوائق الإيستمولوجية وذلك حين يستقر البراديغم الجديد ويصعب الفصل فيه بين المجتمعي والمعرفي، فيصبح البراديغم أيديولوجيا تنتج العوائق الإيستمولوجية ولا يتم التخلص منها إلا بقطيعة إيستمولوجية هي بمثابة تثوير قد ينجح ويؤدي إلى ثورة علمية فبراديغم

⁷⁶ وقيدي، الإيستمولوجيا التكوينية للعلوم، 261+260.

جديد،⁷⁷ وبمصطلحات كون فإن البراديغم السائد مرتبط بعلم عادي سائد هو في نهاية الأمر يقوم مقام الأيديولوجيا، وبعد عجز هذا العلم عن إعطاء الإجابات تبدأ الثورة العلمية حاملة ملامح براديغم جديد وعلم جديد يسميه علما ثوريا، وهذا حال ظفروه يصبح مع الوقت علما عاديا وأيديولوجيا سائدة.

ومن المهم التوقف هنا لتوضيح قيمة إسهام كون في دفع علم اجتماع العلم وتوفير تصور واضح لكيفية حدوث التغيير وآلياته والشرط الذي ينشأ فيه العلم الجديد أو النموذج الجديد، والتأثيرات الخارجية المفروضة على المجال العلمي، فكون يصف العلاقة بين النموذج القديم ونقيضه الجديد بطريقة بالغة الوضوح، فهو يصفها بأنها علاقة التوتر الجوهرية (The Essential Tension)؛ فالعلم التقليدي يقدم للمشغلين به قائمة بالمعايير المطلوب اتباعها لحلّ الألغاز، وما دام النموذج قادرا على إعطاء الإجابات يستمر في الوجود، وعندما تفشل المعايير السائدة في حل لغز علمي يتصاعد التوتر، ورويدا رويدا تدخل هذه الألغاز في تناقض صريح مكشوف لا لبس فيه مع المبادئ الأساسية لمعتقدات العلم القائم، وعندما تتضمن الألغاز الشاذة في حزم معرفية ذات معايير جديدة، يولد النموذج الجديد.⁷⁸

⁷⁷ يعبر مطاع صفدي عن هذه العملية بالقول: "ما أن تستنفد الحقبة جاهزيتها من الأفكار والإمكانات العملية والحدثية، وتكاد تتحول إلى أشكال نمطية جامدة بفعل عادة العقل الجماعي في الركون إلى الثابت ضدا على المتحول، حتى تبدو ملامح الأدلجة على المعتقدات السائدة، وفي هذه اللحظة الفاصلة تنفجر دواعي التغيير محمولة على أجنحة الأفكار الجديدة، فالأدلجة في سياق الحضارة الحيّة هي علامة جفاف سيولة الإبداع والإنتاج من الحقبة السابقة؛ إنها تؤدي دور الإنذار للعقول الراكدة كيما تستيقظ من غفلة الركون إلى الجاهزيات الثقافية المستنفدة، هاهنا تنبثق عوامل القطيعة المعرفية التي تحمل لواءها عادة النخب الفكرية والعلمية الجديدة الصاعدة منابر المجتمع، الأيديولوجيا هي علامة البيوسة في التربة الحضارية الحيّة التي تستدعي تفجير بناييع الخلق من تحتها، وهطول ماء الحياة من سماتها". انظر: مطاع صفدي، "تعقيب على: في الأيديولوجيا والمعرفة: مدخل عام"، المعرفي والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، 65-71.

⁷⁸ بدوي، الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية، 63.

وتبرز قيمة إسهامات كون في دفع سوسيولوجيا العلم كحقل متخصص يتجاوز علم اجتماع المعرفة، مع تأكيد أن موضوع سوسيولوجيا العلم هو "وصف البحث العلمي كفعل، وفهم المعرفة العلمية بوصفها متضمنة في هذا الفعل ومنتجة بواسطته... وأن البحث العلمي هو ما يقوم به جماعة الباحثين، وليس المقصود به البحث الفردي، فعلم الاجتماع يهتم بما يقوم به الناس بشكل جمعي، ويهتم بكيفية هذا الفعل الجماعي وأهدافه وعواقبه"⁷⁹ من الضرورة بمكان التشديد على أن علم اجتماع العلم يدرس إسهام مجموع الباحثين ولا ينشغل بالأعمال الفردية وهذا ما ينسجم مع طروحات كون القائلة بأن التثوير داخل الحقل العلمي تحمله جماعة علمية ولا يمكن أن يتم بجهد فردي، وهذا ما يبرر في هذا البحث الاعتراف بمجلة *آفاق فلسطينية* كتعبير عن جهود جماعية وصيغة مؤسسية نسبية، وترك الأعمال الفردية كونها لا ترتقي إلى درجة التأثير في المسار العام وهي في الغالب منسجمة مع السائد وإن كانت معارضة له فإن خروجها عليه لا يصل إلى درجة تمكنها من تغييره أو الوصول على الأقل إلى حالة توتر مع النموذج السائد كما يوضح كون.

وبناء على ما سبق يمكن الاستقراء على تعريف سوسيولوجيا العلم على أنها:
"الدراسة الاجتماعية للعلاقات المتبادلة بين مجالات إنتاج وتوزيع واكتساب وتطبيق المعرفة العلمية من جهة، وبين السياقات الاجتماعية"⁸⁰ السائدة في مجتمع محدد وفي

⁷⁹ المرجع السابق، 64. وانظر أيضا: ميشال دوبوا، *مدخل إلى علم اجتماع العلوم* (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، 76-82.

⁸⁰ المقصود بالسياقات الاجتماعية هو الاستعاضة عن الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي بلفظ واحد يشملها جميعا.

فترة زمنية محددة من جهة ثانية، وتشمل الدراسة كلاً من الفاعلين والمؤسسات والنظم والعلاقات القائمة المرتبطة بهذه المجالات".⁸¹

وقبل الوصول إلى المقاربة الإجرائية للثنائية وقيمتها نعود لنربط مع المستوى الثالث للأدلوجة كما طرحه العروي وتحديدًا الشق المتصل بالبحث هنا، وهو استعمال مفهوم الأدلوجة كعلم للظواهر، وكما ورد سابقاً فإن هذا الاستعمال مرتبط أساساً بسعي الباحث -أي باحث- للحكم على الأيديولوجيا إن كانت مطابقة للواقع وتفسره كما هو أم تدعي ذلك دون تحقيقه فيها، وهذا الموقف يتخذه الباحث في الحقل الاجتماعي إزاء الأيديولوجيا التي تعبر عن نفسها كعلم، وللتبسيط يمكن القول إن وسطاً علمياً ما في مجتمع ما يدرس ظواهر المجتمع وفق علم أو نظرية علمية يروج لها المعقدون بها على أنها تعكس الواقع، ويعتقد باحث بعد وصفه للعلم ذاك وتشخيصه أنه علم للظواهر لا ينفذ إلى كنه الأشياء وبالتالي يعتبره أيديولوجياً ويستخدم الأيديولوجيا بمعناها الثالث وفق تصنيف العروي للتعبير عن موقفه من ذلك العلم، وضمن تصور كون للثورات العلمية وحديث باشلار عن العائق الإبستمولوجي والقطيعة معه، وتصور بياجيه للأيديولوجيا كمولد للعوائق الإبستمولوجية في النسق المعرفي؛ يمكن القول إن من يقومون بالنتوير العلمي داخل الحقول العلمية ويسعون لإنجاز قطيعة إبستمولوجية مع العلم السائد إنما يرون هذا العلم بمثابة أيديولوجيا وهذا ما يقوله كون صراحة عن العلم العادي، وإن هذا العلم لا ينفك يولدّ العوائق الإبستمولوجية الحائلة دون نقده أو تجاوزه، وفي هذه الحالة يصح

⁸¹ بدوي، الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية، 64.

التعبير عنه كأيدولوجيا على أنها علم ظواهر، بعد أن كانت نظرة للكون شكلت البراديعم وتداخلت مع النسق المعرفي السائد.

ولكن لا بد من الإشارة إلى ان المعنيين الأول والثاني للأيدولوجيا هما المستخدمان في ميدان الاجتماعيات، في حين يبدو المعنى الثالث مختصا بميدان الفلسفة، وهذا الخلط يدركه الباحث ولكنّ الخلط واضح في توصيف الباحثة ضمن سياق الدراسة للإنتاج البحثي لدى آخرين أو السائد في حقبة معينة، فاتهم منتج بحثي اجتماعي بأنه أيدولوجي كان يرمي في فترة من الفترات الخاضعة للدراسة كما سيتضح لاحقا للقول أن المنتج البحثي هو أقرب إلى القناع والوعي الزائف، وفي أحيان كثيرة كان يعتبر أشبه بعلم الظواهر المكتفي باللموس وغير المتجاوز صوب حقيقة الأشياء، وهذا الخلط بين الاجتماعيات والفلسفة هو ما قاد ويقود في الغالب للكثير من اللغو والنقد المجاني كما يرى العروي.⁸²

القيمة الإجرائية للثنائية

بعد هذا التوضيح المستفيض لتصور العروي في الفصلين السابقين للتعامل مع معاني مفهوم الأيدولوجيا واستخداماته المختلفة ومحاولة فكّ الالتباس في استخدام المفهوم، نصل لتوضيح أن القيمة الإجرائية للثنائية كما ستتم مقاربتها تتم في سياق محدد زمانيا ومكانيا، بحيث يقوم الباحث بالتوصل إلى توصيف للأيدولوجيا السائدة في الإطار الزمني المرصود للدراسة من خلال النهج الاجتماعي المعبر عنه بإسهامات مانهايم المبنية

⁸²العروي، مفهوم الأيدولوجيا، 109.

على تركيب نموذج ذهني لحقبة ما والتثبت منه من خلال الكشف عن التصورات السائدة في تلك الفترة (النظرة المشتركة إلى الأشياء) عبر تأويل وتحليل نصوص وأعمال معاصري تلك الحقبة، وبما أننا نتحدث عن البحث الاجتماعي فيتم الاعتماد على النصوص البحثية وأعمال الباحثين من أجل التثبت من صحة النموذج الذهني لدى الباحث ويشمل الأمر تحليل المنتجات الفكرية ككل مثل الأدب والإنتاج الصحفي، وكذلك الحال يتم تأويل وتحليل النصوص وأفعال الباحثين الاجتماعيين في ضوء التصورات العامة لتلك الفترة، بمعنى أن الجهد تبادلي، وهذا ما تنبع أهميته من كون النصوص قد تتمظهر كمعارض أو تائر على السائد المشترك وهي في إعلانها موقفها "المعرفي" من السائد تساهم أيضا في صوغ هذا التصور العام/ الأيديولوجيا السائدة،⁸³ ويضاف إلى هذا المستوى تصورٍ بياجيه عن البراديجم المجتمعي ويتم تحديد الشروط المجتمعية المساهمة في تشكيل العلوم والمعارف وتوجيه البحث الاجتماعي من خارجه، وهذا يساهم في التقليل من محدودية تحليل مناهيم ويدفع البحث بدفعة موضوعية ويتساق مع هدف البحث في طرح منهجية مركبة لتفهم البحث الاجتماعي في فترة محددة على أن تقوم هذه المنهجية على التداخل الخلاق بين علم اجتماع المعرفة والإبستمولوجيا كما ورد سابقا، وتشكل الخطوات السابقة مرحلة أولى.

⁸³ ولعل العروي في جهده لتحديد الأيديولوجيا العربية المعاصرة قدم إسهاما مميذا وعمليا لفهم الآليات المعتمدة في التوصل إلى تشخيص للأيديولوجيا السائدة بكل معانيها، والتي اعتمد فيها على أعمال كل من ماكوزة وسعيه لفهم أيديولوجيا المجتمع المعاصر، وبحث مناهيم حول بنية الفكر المحافظ في مطلع القرن التاسع عشر كما وضحه العروي كتعبير عن مشروع مناهيم ونهجه الاجتماعي في فهم أدلوجة الحقب المختلفة.

ضمن التصور هذا يتم الاعتراف بالمستوى الذي يقف فيه معاصرو تلك الحقبة من الأيديولوجيا السائدة فيها وكيف يتعاملون معها هم، وبأي التوصيفات يصفونها وكيف يبررون خروجهم عليها وكيف يختارون شكلا لهذا الخروج، والسبيل إلى ذلك هو البحث في الإنتاج البحثي للباحثين الذين سعوا لإحداث التثوير داخل حقل البحث الاجتماعي في سياق معين - وهو هنا البحث الاجتماعي الفلسطيني في الضفة الغربية في الفترة الواقعة بين تأسيس جامعة بيرزيت حتى قبيل توقيع اتفاقية أوسلو-، وإجراء المقابلات المعمّقة معهم لفهم تصورهم للأيديولوجي في تلك الفترة وفهم مواقفهم المختلفة من البحث الاجتماعي السائد، وهنا تمت الاستعانة بالمقابلة المعمّقة كما يطرحها المنهج الكيفي في العلوم الاجتماعية بمثابة "جهد لخلق المعنى يتم بذله بالمشاركة بين الباحث والمبحوث، وذلك للحصول على البيانات الاستكشافية والوصفية والمفسّرة والتوصل إلى المعلومات أو المعرفة الخبيئة في الصدور"⁸⁴، ولقدرتها على توفير المعلومات عن الفترات التي تشح المصادر التي تتناولها، ولتوفير اطلاع على مواقف الباحثين اليوم ورؤيتهم للماضي بنظرة نقدية، وبالتالي يضمن تركيب المنهجية من تحليل للنصوص وتحليل للمقابلات إماما أشمل لا يوفره أي شقي المنهجية وحده، خاصة أننا نبحث في حيز زمني ضيق ولا تتوفر فيه آثار (نصوص) متسقة من حيث بنيتها وبكمّ كبير يسمح بتحليلها والاكتفاء به.

والقيمة الإجرائية التي يركز عليها هذا البحث لا تتطبق بشكل كامل على الحالة المدروسة في الفصل اللاحق، وذلك لأسباب عملية سيرد توضيحها لاحقا، وفي ظل

⁸⁴ باتريشيا ليفين وهس بيير، *البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية*، ترجمة هناء الجوهري (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011)،

اعتماد النهج الاجتماعية في تفهم الأعمال الفكرية كما يوضحه العروي عند منهاميم واجتماعيات الثقافة؛ يتم تأويل وتحليل النصوص للتأكد من صحة النموذج الذهني المركب للفترة المدروسة، بحيث تعبّر البحوث عن مجمل المسار والحالة السائد بغض النظر عن الموقف من السائد حينها، مع تأكيد أن يلتزم الباحث بجرد واف لما أنتج بحثيا خلال الفترات المدروسة وبهذه الطريقة تم الاستقرار على البحوث الأكثر تعبيراً عن روح الحقب انسجاماً أو تناقضاً معها، وفي حالات كثيرة تبدو الدوريات والمجلات ورسائل الماجستير والدكتوراة نصوصاً ذات قيمة مضاعفة كونها تتسم بالاتساق والتشابه وتتوفر منها أعداد تغطي فترات زمنية، وبذلك يبدو تحليلها في ضوء التركيب الذهني للأيديولوجيا السائدة مهما، ويساهم في فحص العلاقة مع الأيديولوجيا السائدة والخطاب حولها.

ويقترح البحث للاستفادة من الثنائية في دراسة الإنتاج البحثي الاجتماعي في سياقات محددة اعتبار "المعرفي" وتحديدته كتثوير داخل الحقل العلمي ينبغي الوصول إلى صيغة علمية أكثر أو يدعي ذلك وإن لم يحققه، "فالمعرفي" هنا هو ما يدفع البحث الاجتماعي في مسار تطوري، بمعنى أن التثوير داخل الوسط العلمي يبدأ معرفياً، وتحديدًا إن حمل على الأيديولوجيا السائدة في الوسط العلمي كعلم ظواهر أو وعي زائف بصرف النظر عن التوصيف، وحتى يؤدي هذا الدور فهو لا بد أن يكون جهداً جماعياً وبصيغة مؤسسية نسبية، ودون توفر هذا الشرط فلا يمكن اعتباره معرفياً، وهذا يشي ضمناً - ولا مفر من هذا الإقرار - أن كل بحث اجتماعي يمكن الوقوع على أثر

الأيدولوجيا فيه وإن لم يتم الأمر بطريقة واعية، فهو يتم بطريقة لا واعية، ولا يحمل ما سبق أي تقييم علمي للمنتج البحثي، بل الأمر يأتي من باب التوصيف، ولا ينطبق على بحث منفرد، بل يتناول سياقاً كاملاً كما ورد سابقاً.

عند الاستعانة بطروحات كون حول الثورة العلمية يتحصل فهم "المعرفي"⁸⁵ في هذه الأبحاث والأفعال خاصة إن ارتبطت بمجموعة تعمل بصيغة جمعية ضد العلم السائد القائم على والداخل في الأيدولوجيا كنظرة للكون، ومن خلال طروحات كون يمكن التثبت من التثوير في حقل البحث الاجتماعي في فلسطين خلال الفترة الخاضعة للدرس، ومن طروحات كون يتم التذليل على العلم كأيدولوجيا والبراديجم كجزء من تصور الكون.

وعلى مقربة يتم فهم كيف تدخل الأيدولوجيا إلى الحقل المعرفي وتؤثر فيه باعتبارها نظرة للكون وتصبح هي حاكمة التوجه العلمي داخل الحقل وتؤدي إلى خلق عوائق إبستمولوجية في وجه محاولات التثوير حتى يغدو العلم أيدولوجيا إما كعلم للظواهر أو كوعي زائف أو مزيج بينهما، وكيف يقود هذا إلى قطيعة إبستمولوجية توصف هنا بأنها معرفية بسبب دورها في التثوير وتطور العلم حتى وإن تحولت

⁸⁵ يمكن القول عند هذا المستوى من البحث إن خلو البحث الاجتماعي أياً كان موقعه أو موضوعه من الأثر الأيدولوجي يشتمل معاني المفهوم غير ممكن، وكل ادعاء بالتخلص من الأثر الأيدولوجي تماماً سيسقط عند أول موجة نقد تقليدية، أو سيصل بالبحث الاجتماعي إلى مقاربات فلسفية من قبيل ما جاء به لوكانش متأثراً بالإرث الهيجلي أو ما جاء به التوسير متأثراً بأسبينوزا والفلسفة العقلانية الأوروبية الكلاسيكية كما يرى العروي، وما نحن بصدده هنا هو القول إن الاستخدامات الثلاثة لمفهوم الأيدولوجيا - حتى لو جعلناها أربعة بإضافة استخدام يشمل الثلاثة - تؤدي دوراً وظيفياً حسب سياق الاستخدام وهذا واضح في الفصل الأول ككل ويتضح في الفصل اللاحق، ومن هنا كان الاستمرار على تحديد لما هو "المعرفي" بطريقة أدائية تفيد البحث وانطلاق من دوره الوظيفي في عملية تطور العلم الاجتماعي، فالجهد البحثي المناوئ للسائد الأيدولوجي والساعي إلى القطيعة معه في مراحل التثوير الأولى برده إلى وعي زائف أو علم ظواهر يؤدي وظيفة معرفية ولذلك هو معرفي حتى حين.

لأيديولوجيا أو دفعتها أيديولوجيا، وهنا تظهر قيمة طروحات باشلار حول القطيعة الإيستمولوجية، ويتم الاستعانة بتصوره للصياغات الأكثر علمية من غيرها في البحث العلمي كما طبقها بورديو في "علم الاجتماع كمهنة" وفق مقاربة وقيدي، ولتكامل فهم الميكانزمات العاملة داخل الجماعة العلمية أو المجتمع العلمي بالإضافة إلى البراديجم المجتمعي والمعرفي لدى بياجيه، تتم الاستعانة بتحليل هذا الحقل الخاص بالمجتمع العلمي بالأدوات السوسيولوجية التي طورها بورديو، مع الإشارة مرة أخرى إلى أن هذه الصيغة المقترحة للاستفادة من الثنائية إجرائيا مع عدم تطبيقها بشكل كامل في الفصل اللاحق لاعتبارات سيقع توضيحها.

خلاصة

في سبيل الوصول إلى تحديد وظيفي إجرائي لاستخدام الثنائية لنقد المنتج البحثي في سياق محدد زمانيا ومكانيا؛ تم البحث ضمن هذا الفصل في المقاربات الإيستمولوجية العربية للإنتاج البحثي عربيا وتحديدا جهد محمد وقيدي وصولا إلى مقاربة سوسيولوجية إيستمولوجية، وهذه التي طورها أحمد بدوي بشكل إجرائي في بحثه حول إنتاج واكتساب المعرفة في الجامعات المصرية، وبين النقاش المستفيض حجم الإفادة من هذا النقاش عربيا وقيمه في تطوير ثنائية "معرفي/ أيديولوجي" كثنائية نقدية واعية بكل الجدل الذي صاحبها وأصبح جزءا منها إلى حد بعيد، وبإيجاز يمكن القول إن الاشتغال النظري السابق في هذا الفصل والذي سبقه يهدف إلى وضع تصور للأيديولوجيا السائدة في حقبة ما من خلال تحليل النصوص والأعمال الفكرية لمن عايشوها وتدعيم هذا التحليل بفحص

الشروط الاجتماعية التي رافقت إنتاجهم وأثرت فيه، وصولاً إلى تركيب ذهني يضعه الباحث ويقارب السائد منه، ليقول بأن كل ما ينسجم مع السائد الأيديولوجي ولا يعارضه ولا يتعرض لأسسه بالنقد هو إنتاج "أيديولوجي" - دون أي طبيعة قذحية للصفة - ومع الفحص يمكن القول إن دوافعه أيديولوجية، ومن مسؤولية الباحث توضيح ضمن أي مستوى من مستويات الأيديولوجيا يصنّف كما يقترح العروي، وأما ما كان واعياً بالأيديولوجيا السائدة وينتج بحثاً اجتماعياً نقدياً يجابها ولا يخضع لشروطها فهو بحث "معرفي" كونه يسهم - بشكل واع أو غير واع - نحو التثوير داخل الحقل العلمي والدفء نحو صيغ أكثر علمية، وليس المقصود هنا كل بحث مناوئ للأيديولوجيا السائدة، بل كل بحث يعي هيمنتها ويبرر إسهامه في البحث عن صيغ أكثر علمية، مع إدراك أنه قد يكون مدفوعاً بدوافع أيديولوجية وهذه كما وضّحت سابقاً دوافع لا يخلو منها أي بحث اجتماعي أو علمي، ويراد من هذا الاشتغال النظري الإسهام في النقاش العربي المستمر والمتنامي حول الثنائية، ويمكن القول بكثير من الجرأة إن الاشتغال هنا يشكل مساهمة لإدخال شيء من النظام إلى استعمال الثنائية عربياً وهو حوار مع ما أنجزه الباحثون العرب في هذا السياق نظرياً، ويرمي الفصل التالي لتطبيق هذا العمل النظري إجرائياً وفحص إمكاناته وتقديم دليل على فعاليته.

الفصل الثالث

مجلة آفاق فلسطينية وأيديولوجيا الالتزام الوطني

تقديم

لعل أي نظرة تاريخية عامة على واقع الإقليم الجغرافي المسمى فلسطين منذ التقسيم الاستعماري لمنطقة بلاد الشام مروراً بالتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرّ بها الفلسطينيون داخل هذا الإقليم خلال القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين ستخلص سريعاً إلى أثر التغيرات المتلاحقة في انتفاء صفة الاتصال عن الظواهر الاجتماعية المتبدية في حياة أي مجموعة بشرية تعرّف نفسها كشعب واحد يملك الحدود الدنيا من الشعور بهوية جامعة متخيلة، وانتفاء الاتصال هذا أسفر عن الحاجة إلى دراسة حقبة زمنية محددة قصيرة نسبياً في حال البحث في ظاهرة اجتماعية ما، ويمكن القول إن الحالة الفلسطينية اتسمت بالتغيّر السريع في الميدان تبعاً للتغيرات في الظروف السياسية، وعانت من حالة عدم استقرار مزمن، ويمكن بوضوح ملاحظة أثر هذا التغير السريع في الميدان على البحث الاجتماعي في فلسطين، ولعل الإشارة إلى أثر هذا التغيّر في تقادم البيانات التي تجمع من الميدان بشكل سريع، وحدة المتغيرات وتسارعها ما يجعل البحث مضطراً لتغيير أسئلته وأدواته تبعاً للتغير الميداني؛ يعبر بشكل واضح عن هذا الواقع المعقد،⁸⁶ وتبدو محاولات البحث العابرة لكل التحولات والتغيرات

⁸⁶ انظر: مجدي المالكي، "أن تبحث في ظل بيئة غير ملائمة للبحث"، البحث النقدي في العلوم الاجتماعية مداخلة شرقية غربية عابرة للاختصاصات (بيروت: معهد أبو لغد، 2011).

الحادة في خلال القرن العشرين بمثابة عمل تجميعي تحركه نية خلق اتصال ولو ظاهري لمسار مقطّع، ولا يقتصر الحديث هنا عن تجميع الفترات الزمنية وخلق اتصال ما بينها بل يشمل أيضا الإشارة إلى حالة "التشتت الجغرافي والتشرد الاجتماعي" كما يسميها المالكي في المرجع السابق، وهذه أيضا جعلت الحديث عن "مجتمع فلسطيني" اشبه بموقف سياسي أو أيديولوجي أكثر منه معرفي.

وحتى بداية السبعينيات أي في مرحلة الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمرة للضفة وغزة والقدس لم تكن تراكمت بحوث اجتماعية تدرس المجتمع الفلسطيني لأسباب عدة لعل أحدها هو هذا التغيّر الحاد المتواصل، ولعل أهمها هو غياب جهد جماعي مؤسسي لدراسة "المجتمع الفلسطيني"، ففي مرحلة ما قبل السبعينيات كانت دراسة المجتمع الفلسطيني تتم بشكل فردي لباحثين فلسطينيين في الجامعات الغربية عادوا لإنتاج أبحاث متعلقة ببلدهم فلسطين وظلّت هذه الدراسات فردية متناثرة ولم تشكل مسارا واضحا، هذا المسار الذي احتاج لصيغ مؤسسية ليرى النور ويتحصل له الحد الأدنى من التواصل والتراكم، وأبرز تطبيق واقعي لهذه المؤسسات كانت الجامعات، وحسب والرشتالين فإن "الجامعات والمجالات العلمية والجمعيات الوطنية والعالمية هي السبب الأهم الكامن وراء إعادة إنتاج التخصصات المعرفية والحفاظ عليها حتى لو لم تعد تخصصات معرفية حقا ولم تعد تمثل حقولا مختلفة للدراسة وذات مناهج مختلفة وبالتالي ذات حدود ثابتة مميزة،

وبالتالي فإن وضع تخصص معرفي ما في إطار مؤسسي هو السبيل للمحافظة عليه وإعادة إنتاجه".⁸⁷

ومن المهم الإشارة هنا مبكراً إلى عناية البحث بالوقوف على المنتج البحثي الاجتماعي الفلسطيني متأثراً بالشروط السائدة خلال إنجازه وهي مرتبطة بالمجتمع الفلسطيني وشروطه الخاصة، فلذلك تبدو الدراسات الأولى للباحثين ما قبل تأسيس الجامعات ومراكز البحث المحلية، خاصة تلك الدراسات التي كانت جزءاً من استكمال الحصول على درجات علمية في جامعات غربية غير خاضعة للشرط الفلسطيني في البحث، حتى الأفق الذهني للباحثين كان محكوماً بتصورات تنتمي في كثير منها للشروط المعرفية والاجتماعية السائدة في المؤسسات الأكاديمية التي تعلم فيها ولا تنتمي للشرط الفلسطيني، ولذلك كان وجود الباحث ضمن المجتمع الفلسطيني مدة طويلة من الزمن - نسبياً - كفيلاً يجعل منتجه البحثي خاضعاً للشروط السائدة في بيئة البحث إما متسقاً معها أو رافضاً لها، ولذلك لا يلتفت البحث هنا إلى الإنتاج البحثي عن المجتمع الفلسطيني من قبل باحثين غير مقيمين فيه لفترة تضمن تمثلهم لشروطه الموضوعية حتى ولو كانوا فلسطينيين مغتربين.

ويمكن القول إن دراسة الإنتاج البحثي الاجتماعي الفلسطيني المنجز داخل فلسطين والمتأثر بشروط واقعه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مرتبطة بدرجة كبيرة بوجود المؤسسة المنتجة للبحث الاجتماعي، أو على الأقل الصيغة الجماعية لإنتاج

⁸⁷ إيمانويل والرستين، علم الاجتماع الغربي: مساهمة ومحاكمة، كبير علماء الاجتماع يراجع فكر الرواد، ترجمة محمود النواوي (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011).

البحوث من خلال جمعية ما أو مجلة أو مركز للأبحاث، ويلاحظ أن الدراسات الاجتماعية التي أنجزت بعد النكبة وقيل وجود الصيغ المؤسسية أو العمل الجمعي كانت في الغالب أطروحات لنيل درجات علمية في الجامعات الغربية وكانت فردية بشكل كبير يصعب معها القول إن هنالك مساراً عاماً متشكلاً تعبر هذه البحوث عنه، فلذلك كان من المبرر البدء في رصد تشكّل مسار للبحث الاجتماعي الفلسطيني بعد النكبة بالتزامن مع وجود المؤسسات⁸⁸ الفاعلة في هذا الجانب، ويضاف إلى الجامعات ومجلاتها البحثية في العلوم الإنسانية ظهور مجلة التراث والمجتمع في بداية السبعينيات والتي اهتمت بشكل أساسي ببحوث حول الفولكلور والتراث وحققت تراكماً واستمراراً أكبر من أية مجلة أخرى، إلا أن مبحثها الأساسي لم يكن سوسولوجياً وإن احتوت دراسات وأوراق سوسولوجية متفرقة طوال سنوات إصدارها وحتى الآن، مع الإشارة إلى الطابع التوثيقي المهجوس بالخوف من ضياع التراث أو اندثاره كان الطابع الغالب على موضوعات واهتمامات المجلة.⁸⁹

ويولي هذا الفصل الاهتمام والتحليل لمجلة آفاق فلسطينية الصادرة عن جامعة بيرزيت في 1985 حتى قبيل الانتفاضة بواقع 4 أعداد ومن ثم صدور 3 أعداد بعد الانتفاضة، وذلك في ضوء موقعها ضمن السياق المحدد زمانياً ومكانياً، فهذه المجلة تمثّل مساهمة "معرفية" للتثوير ضمن حقل البحث الاجتماعي الفلسطيني، وتعكس بوضوح كونها

⁸⁸ لفظة مؤسسة هنا تفيد معنى توفيقياً يجمع بين الجامعات والمراكز البحثية والمجلات والنوادي الثقافية، أي يركز الاستخدام على جانب العمل الجماعي المنظم والساعي لبلوغ أهداف محددة معلنة.

⁸⁹ وهذا ما حدا بسليم تماري - مقابلة في تموز 2012 - إلى ترك العمل في تحريرها والإشراف عليها كونها اتسمت بمعالجة موضوع التراث والفلكلور "بطريقة وصفية جافة مدفوعة بقناعة بنقاء الفولكلور الفلسطيني والخوف عليه من أي عوامل وتغيرات دخيلة، وهذا ما جعلها محكومة برؤية محافظة وبدوافع أيديولوجية، واستمر الصدام النقدي مع المجلة والقائمين عليها حتى تركي لها."

صدرت قبل الانتفاضة وبعدها؛ حجم الأثر الذي مارسه المجال السياسي على البحث الاجتماعي خلال الانتفاضة الأولى، وهو أثر كان في غالبه يدفع البحث إلى مقاربات أيديولوجية منسجمة مع السائد ولا ترمي لمجابهته عبر البحث بصيغ تبغي العلمية أو الموضوعية، وتكمن أهمية المجلة في كونها أول مجلة "علمية" في البحث الاجتماعي الفلسطيني⁹⁰ تصدر ضمن الشروط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في الضفة الغربية وغزة خلال فترة الاحتلال العسكري التي سبقت إنشاء السلطة الفلسطينية، وكونها ادعت العلمية ومخالفة السائد بحثيا واتسم خطابها بنفس نقدي قذحي حيال غالبية ما ينتج كبحث اجتماعي في تلك المرحلة، ولأنها خالفت السائد في الأيديولوجيا السائدة في المجال السياسي، ولأنها ضمّت عددا من الباحثين الأهم من حيث الإسهام البحثي وحجمه واتصاله لسنوات طوال، مع التأكيد على أن الباحث يرى في تتبع مسار بعض الباحثين الاجتماعيين سبيلا مهما لفهم مسار البحث الاجتماعي بمجمله مع توفر تبريراتهم لخياراتهم وتوجهاتهم في المراحل المختلفة.

وفي ضوء التقديم النظري والمنهجي في الفصل الأول يحاول البحث وضع تركيب ذهني يقارب التصورات المشتركة السائدة في مرحلة ما قبل أوسلو كجزء من أيديولوجيا سائدة هي أقرب إلى الأفق الذهني للباحثين في تلك الحقبة وهذا يستخلص من أعمالهم وبحوثهم، ويستخلص من خلال كتابات وبحوث وأعمال الخارجين على هذا السائد

⁹⁰بالضرورة لا تعني كلمة "الفلسطيني" الواردة لصيقة بالبحث الاجتماعي في الضفة الغربية حصرا للصفة على ما ينتج في الضفة، مع الإشارة وفق التصور المنهجي للبحث إلى أن مسار البحث الاجتماعي تشكل بفعل وأدوار فاعلين تركّزوا في الضفة الغربية، وبالتالي لا يفرض البحث إطارا جغرافيا له بقدر ما يستجيب لمعطيات موضوعية واقعية، ومن المهم بمكان التأكيد على أن البحث لا يرمي إلى تناول كل بحث صدر في السياق الفلسطيني بالدراسة، بل يحاول التحقيب معرفيا عبر تشخيص مسار البحث الاجتماعي مستعينا بالثنائية (معرفي/ أيديولوجي) كمدخل نقدي، ومن توفر التبرير الوافي لكل خيار قد يبدو في ظاهره انتقائيا.

والرافضين له، وهذا مستوى أول من البحث، أما المستوى الثاني فهو القائم على تحليل مواقف الباحثين ورؤيتهم للسائد في حقبتهم وتبريرهم له، مع الوقوف على ما يحكم جملة هذه المواقف والتصورات من شروط معرفية واجتماعية عامة وتلك الخاصة بالمجتمع العلمي، ومن المهم الإشارة إلى أن اعتماد المقابلة المعمّقة ساهم في توفر العديد من المعطيات عن فترة بداية الثمانينيات وما لحقها وتحديدا في ما له صلة بالبحث الاجتماعي نظرا لشحّ المواد المكتوبة أو المتناولة لتلك الفترة، ولأن المقابلة المعمّقة توفر إلى جانب المعلومات عن البحث الاجتماعي ومساره؛ اطلاعا على موقف المقابلين كباحثين من تلك الحقبة ومعطياتها وتبريراتهم لخياراتهم البحثية، وهذا يجعل للمقابلة المعمّقة كخيار منهجي أهمية مزدوجة.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن المعرفة المباشرة لظروف ماض ما متعذرة لأننا لا نحصل بالنسبة للماضي إلا على عبارات ذهنية لتلك الظروف المادية في شكل شهادات وآثار، "إن التاريخ كما وقع، أو في حدّ ذاته، يستلزم أسبقية الظروف المادية على الإنجازات الذهنية، لكن التاريخ المعروف عاجز عن تلمّس تلك الأسبقية لأنه يتعامل فقط مع الآثار، فحين نسعى لفهم مظاهر مجتمع ماض فإننا بالضرورة نهدف إلى ربط علاقات بين أفكار، لأن مظاهر المجتمع الماضي تنقلب كلها في نظرنا إلى أفكار، سواء أكانت ذهنية أو كانت تنظيمات أو علاقات"،⁹¹ وتطبيق هذا على البحث هنا يتمثل في أن التصورات والآراء الواردة عن الفترة موضع الدراسة محكومة بشهادات الباحثين من

⁹¹ هذا الإسهام الفيبري بالدرجة الأولى يرى فيه العروي تقبل فيبر لتميز كانب بين الشيء في ذاته والشيء بالنسبة لنا، انظر: العروي،

عاشوا تلك المرحلة وهذه الشهادات مرتبطة بموقعهم اليوم وتصوراتهم اليوم ولا تطابق بالضرورة ما كانوا يرونه في تلك الفترة، ومن جهة أخرى فإن النصوص الموجودة من تلك الفترة (الأثار) إنما تؤوّل وتحل بمنطق اليوم وفق التركيب الذهني الذي يشكله الباحث من موقعه في الحاضر، ومع كل السعي لاستكمال شروط تلك الفترة بكل مكوناتها يظل هنالك فارق واضح تعترف به الدراسات السوسيولوجية بين الماضي -الواقع- في ذاته، والواقع بالنسبة لنا.

آفاق فلسطينية كجهد مغاير للسائد

بما أن البحث يهدف من خلال البحث في ثنائية المعرفي والأيديولوجي ونقاش الجدل العربي حولها إلى نقد مسار البحث الاجتماعي - في أي سياق - كمسار عام يتفاعل مع السائد معرفياً منسجماً أو معارضاً لا بد من القول إن المسار يتحدد حصراً بالجهد الجماعي الذي يأخذ صيغة مؤسسية ويتجاوز الأعمال البحثية الفردية التي انتشرت في مرحلة ما بعد النكبة وظلّت تعاني من التشتت والفردية، ولذلك يمكن النظر إلى أن إنشاء الجامعات وافتتاح أقسام تدريس الإنسانيات فيها، بمثابة بداية تشكّل هذا المسار، ويمكن القول إن العاملين في هذه الجامعات من مدرسين وباحثين شكلوا صيغة أولية لما يمكن تسميتها بجماعة علمية هي القادرة على منح الجهد الفردي إطاراً عاماً وتوحيد الجهود في سبيل الوصول إلى إنتاج فكري جماعي.

ويمكن القول إن الإنتاج البحثي الاجتماعي في أواخر السبعينيات وحتى أواسط عقد الثمانينيات كان على صلة بالجامعات بطريقة ما، فبعضه كان ينتج ضمن مجلات

الجامعات ويتولاه الباحثون العاملون في التدريس والبحث الأكاديمي داخل الجامعات الفلسطينية أو ينتجه أساتذة الجامعات وهم في موقعهم في الإنتاج والتدريس وإن لم يكن صادرا عن الجامعات تحديدا، ويمكن النظر إلى أوساط الثمانينات باعتبارها المرحلة التي بدأ يأخذ فيها البحث الجامعي الاجتماعي منحى واضحا عبر البدء بإصدار مجموعة من المجلات العلمية الصادرة عن الجامعات، ومع العلم أن المختصين في البحث الاجتماعي بالكاد كانوا يتعدون العشرين باحثا في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في أوائل التسعينيات جّهم يعملون في جامعتي بيرزيت والنجاح، وقلة منهم كانوا ينتجون بحوثا اجتماعية مع مراكز ومؤسسات خارج الجامعات،⁹² وبالنظر إلى أن الجامعات الفلسطينية بدأت بالعمل كجامعات في فترة أواسط السبعينيات كان لا بد من مرور بعض الوقت حتى تبدأ الجامعات الوليدة في إنتاج بحث اجتماعي كان يأتي في مرحلة لاحقة بعد التدريس في التصور السائد لأدوار الجامعة والمدرسين فيها،⁹³ ولذلك يمكن فهم تأخر صدور المجلات والدوريات العلمية في العلوم الإنسانية لمرحلة أواسط الثمانينات، ويمكن النظر إلى هذه المجلات على اعتبار أنها التعبير الواضح عن السعي لمراكمة بحث اجتماعي من داخل المؤسسة ويلتزم صيغة جماعية، بالإضافة إلى كون المجلات والدوريات تستلزم تصورا عاما لمسار البحث الذي ستعتمد لنشره والاهتمام به من حيث الموضوعات والمناهج والمقاربات.

⁹²Salim Tamari, "Problems of Social Science Research in Palestine: An overview", *Current Sociology* (1994): 70+71

⁹³ Tamari, "Problems of Social Science Research in Palestine: An overview", 71

ولا بد من القول إن البحث المكتبي حول/في المجالات العلمية الصادرة عن دوائر العلوم الإنسانية في جامعتي بيت لحم والنجاح أظهر بشكل لافت الفارق النوعي بين الأبحاث والأوراق المنشورة في المجلتين وتلك المنشورة في مجلة بيرزيت، وذلك من حيث الموضوعات كونها بحوثاً اجتماعية والموقف من السائد المعرفي في تلك الفترة، فدراسات اللغة العربية والأدب والتاريخ طغت بشكل شبه كامل على مجلة النجاح للأبحاث التي صدرت عن مركز التوثيق والأبحاث في جامعة النجاح الوطنية وكانت فصلية للبحث العلمي بشقيه الإنساني والطبيعي، وجعلت المجلة هدفها هو "تنشيط عملية التجديد العلمي لدى أساتذة وطلاب الجامعة وذلك انطلاقاً من أن البحث العلمي هو أحد الأهداف والمهام الرئيسية التي تميز الجامعة عن المدرسة أو المعهد الثانوي"،⁹⁴ وغابت المجلة لسنة كاملة ثم صدرت بهيئة تحرير مؤقتة، وسنة (1986) تم فصل العلوم الطبيعية عن العلوم الإنسانية وصدر العدد الثالث بهيئة تحرير جديدة على رأسها عبد اللطيف عقل الذي يساهم بورقة حول "واقع البحث العلمي وآفاق تطويره"⁹⁵ وفيها يمر على جهد جامعة النجاح بمراكزها المختلفة في مجال البحث العلمي، وفي الغالب الأعم يحصر الإشكاليات التي تواجه البحث العلمي بالجانب اللوجستي العملي، من شح في البيانات وغياب الإحصاءات وعدم تجاوب المستجوبين مع الباحثين ومنع الاحتلال الباحثين من الوصول إلى مصادر المعلومات ... إلخ، مع اكتفاء بوصف واقع الحال وإيراد عديد الإحصاءات الوصفية، والحال أنه كما ورد سابقاً فقد أخذ هذا الجانب من التعليق على واقع البحث

⁹⁴ سليمان بشير، "كلمة العدد"، مجلة النجاح للأبحاث، ع1 (1983): 7-9.

⁹⁵ عبد اللطيف عقل، "واقع البحث العلمي وآفاق تطويره"، مجلة النجاح للأبحاث، ع4 (1986): 159-220.

العلمي في العلوم الإنسانية في المناطق المحتلة النصيب الأوفر والأكبر مما يكتب حول البيئة البحثية وواقع البحث العلمي، وبدءاً بهذا العدد تتوقف المجلة عن إيراد كلمة لهيئة تحريرها التي يرأسها في العدد الرابع سليمان خليل، وربما يكون لهذا التغيير المتعاقب في القائمين على المجلة والناشرين ضمنها دور في غياب صفة الجهد الجماعي والرؤية الجماعية للبحث الاجتماعي، وهذا ينسحب على بقية الأعداد المتضمنة في الفترة الزمنية المرصودة للبحث (قبيل أوسلو).

ولا يظهر في المجلتين⁹⁶ أي توجه نقدي أو تصور جماعي لشكل البحث الاجتماعي المنتج فلسطينياً والقلق حياله، بل ولا يظهر أي انفعال بالتغيرات الاجتماعية والسياسية الجارية في المجتمع الفلسطيني وتحديدًا في الفترة الواقعة بين بدء صدور هذه المجلات حتى توقيع اتفاقية أوسلو، وهي مرحلة شهدت الانتفاضة الأولى، وهذا ما لا يمكن أن يلاحظ الباحث أو حتى القارئ العادي أي أثر له في أعداد المجلتين سوى عدم الانتظام في إصدار الأعداد في موعدها، ومن خلال غياب كلمة لهيئة التحرير في المجلتين أو مداخلات نقدية لما تنشره المجلات أو رد على أوراق بحثية وردت فيها؛ يتضح أن الهدف الأساس والمعلن مع العدد الأول من مجلة جامعة النجاح ومجلة جامعة بيت لحم هو توفير مساحة لنشر البحث الذي ينجزه المدرسون والطلبة في الجامعة وبالتالي لا تشكل المجلات جهداً جماعياً ذا أهداف محددة ورؤية للإنتاج البحثي الاجتماعي وتطوره وانفعاله بالسائد السياسي والاجتماعي أو انفعاله بالأيدولوجيا السائدة،

⁹⁶ صدر العدد الأول من مجلة جامعة بيت لحم عام 1981 وهي مخصصة لنشر أبحاث علمية أو خلاصاتها في مختلف الحقول ولا تقتصر على العلوم الإنسانية.

وبما أن الغالبية العظمى من البحوث ليست ذات اتصال بالحاضر والآني؛ فلا يوجد ما يبعث على المواجهة أو الانفعال بالجاري السياسي أو الاجتماعي، وهذا ما نجد خلفه بشكل كبير في حالة آفاق فلسطينية.

ولا يرمي البحث هنا إلى إجراء مقارنة بين مجلة بيرزيت ومجلتي النجاح وبيت لحم مع الإقرار بأهمية المقارنة ودورها في تبرير الاعتقاد بدور مركزي لمجلة بيرزيت والقائمين عليها ولإنتاجهم الغزير في البحث الاجتماعي لسنوات طويلة وكون إنتاجهم يشكل جزءا غالبا في ما أنتج فلسطينيا من بحث سوسيولوجي.

وهنا لا بد من التوقف عند مجلة التراث والمجتمع الصادرة عن جمعية إنعاش الأسرة في البيرة فهي تكتسب أهمية كبيرة في سياق الحديث عن الإنتاج البحثي الاجتماعي في السياق الزمني المحدد للبحث، فهي أكثر المجالات المتصلة بالبحث الاجتماعي استمرارية، وأثرت فيها شروط المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال بشكل كامل منذ إطلاقها وحتى الآن، ولكونها اشتملت على بحوث اجتماعية وتراثية وفلوكلورية وأنثروبولوجية لباحثين فلسطينيين ساهموا بشكل أو بآخر بتشكّل مسار البحث الاجتماعي ككل، وبالتالي فنتبع مجلة التراث والمجتمع ضروري في سياق بحث كهذا، ولأن البحث يمنح المجالات والدوريات مركزية كنصوص للتحليل ضمن السعي لفهم العلاقة بين الإنتاج البحثي الاجتماعي والأيدولوجيا السائدة في السياق الزمني والمكاني المرصود للدراسة.

ومن المهم الإشارة إلى أن المجلة ومنذ عددها الأول (إبريل 1974) عبرت من خلال كلمة العدد التي تتولاها هيئة التحرير عن المهمة التي تتطلع المجلة إلى إنجازها والدور الذي ارتضه لنفسها، ويبدو تعريف القارئ والفلسطيني وإطلاعه على الجهد الذي تبذله "لجنة الأبحاث الاجتماعية والتراث الشعبي" في جمعية إنعاش الأسرة في البيرة، وإشراك القارئ في جهد اللجنة ومسعاها هدفا أساسيا تسعى المجلة لتحقيقه،⁹⁷ واللجنة كما يتضح في كلمة رئيسة الجمعية سميحة خليل تسعى بجهد دؤوب لحماية التراث الفلسطيني من الضياع وذلك عبر توثيقه وتسجيله والبحث عنه،⁹⁸ وينسحب الأمر على الفلكلور بمعناه العام، ومن الواضح كم انشغلت اللجنة والجمعية بتجميع القصص الشعبية والأغاني التراثية، بل وتشمل أعداد المجلة إعلانات تدعو القراء الذين تتوفر لديهم أي قطع تراثية للتبرع بها للجمعية أو بيعها لها، وتلك إشارة على هذا الدور الحامي للتراث والحريص عليها في ظل شعور بأن هذا التراث مهدد بالتضييع أو السرقة.

ويمكن ملاحظة مستويين من الانشغال لدى المجلة، فالمستوى الأول هو تجميع التراث وحفظه معنويا وماديا، والمستوى الثاني إخضاع هذه المادة الكبيرة للتحليل انطلاقا من القناعة من فعاليتها في فهم المجتمع الفلسطيني، ولعل نظرة إلى موضوعات العدد الأول من المجلة توضح المراوحة بين هذين المستويين، فهناك مساهمات توثيقية لحياة الفلاح الفلسطيني وتراثه ونمط معيشتته مثل: النشاط الزراعي لفلاح بيرزيت على مدار السنة لمنير ناصر، وأساليب التربية والتقويم عند الفلاحين لإلياس حداد (مترجمة)، وتقسيم

⁹⁷ هيئة التحرير، "كلمة العدد"، التراث والمجتمع، ع 1 (1974): 3.

⁹⁸ سميحة خليل، "نبذة عن لجنة الأبحاث"، التراث والمجتمع، ع 1 (1974): 4-8.

السنة في فلسطين لأسطفان أسطفان (مترجمة)، ويحوي العدد أيضا مواد تجميعية لقصص شعبية ودراسات فلوكلورية مثل: القهوة السادة في التراث الشعبي الفلسطيني من خلال أمثاله العامية لعمر حمدان، والثأر عند العرب لإلياس حداد (مترجمة)، وحكايات من بلدي لسميحة خليل، ويظهر الانشغال في العدد بتحليل هذا الإرث التراثي لفهم المجتمع عبر عدة مقالات هي: دراسة المجتمع الفلسطيني من خلال أمثاله العامية لوليد ربيع، وحول علاقة الاقتصاد بالتراث الشعبي لعادل سمارة، ولعل الدراسة النظرية المنشورة للدكتور محمد محمود الجوهرى حول التراث الشعبي بين الفولكلور وعلم الاجتماع إنما تأتي للتعبير عن مسعى القيام بمهمتي الاهتمام بالتراث وحفظه وفي ذات الوقت الإقبال من خلاله على دراسة المجتمع، ويضاف إلى ذلك مساهمات بحثية اجتماعية خالصة مثل مساهمة سليم تماري بعنوان "الطبيعة الأنثوية الركيزة الأيديولوجية لتبعية المرأة في المجتمع العربي".

ويمكن القول إن التوجه العام ظل واضحا في العدد الثاني (تموز 1974) الذي جاء إلى حد كبير شبيها بالعدد الأول، إلى أن خطاب "كلمة العدد" تجاه القارئ بدأ يسفر عن طبيعة العلاقة القائمة بين المجلة وجمهورها، فالتعويل على مشاركة القارئ وأهمية تفاعله من خلال عبارات من قبيل: "لقد طلبنا من القارئ أن يتناول قلمه حال فراغه من القراءة ليكتب لنا، ونحن نكرر رجاءنا مرة أخرى"، وهذا الخطاب يسود كل أعداد المجلة منذ إصدارها وطوال المدة المطروحة للدراسة، وتبدو أهمية رأي القارئ ومساهمته من الأهمية في ذهن القائمين على المجلة لدرجة قد تؤدي إلى تبديد كل هذا الجهد أو تطويره،

ولعل مخاطبة القارئ بعبارة "أخي القارئ"، وعبارات مثل "أبناءنا وأحبابنا" إنما تشير إلى مستوى تغلغل اللغة العامة على حساب اللغة العلمية في مجلة التراث والمجتمع، وتظهر الطابع التفاعلي بين المجلة والجمهور وحجم تأثير الجمهور على مسار المجلة، ودعوة الأقسام للكتابة والمنقذين للمسامحة انطلاقاً من الحرص العام على التراث المهدهد بالضياح وتأكيداً على تنوع المجالات القابلة للدراسة والبحث في المجتمع الفلسطيني.⁹⁹

ويشمل العدد الثاني تنويرها مهما مفاده: *إن دراستنا لتراثنا الشعبي لا تعني بأي حال إيماننا بالجمود عند حدود ذلك التراث، أو محاولة إخضاع يومنا لتقاليد الأمس وعاداته ... ومن هنا كانت دراستنا للقديم من تراثنا هي أحد الأسس التي نؤمن أن علينا مراعاتها إذا ما أردنا الوصول إلى تفسير سليم لواقع مجتمعنا المعاصر ... وهي أيضا إحدى الركائز التي تمكننا من التنبؤ العلمي الصحيح بغدنا .. إننا ندرس القديم من حيث ارتباطه الكامل بحياة الجماعة في أشكالها المتغيرة، وليس رؤيا رومانية حاملة لأيام "العز" التي مضت، متوخين التأسيس العلمي في الدراسة لا الخرافة أو العاطفة"¹⁰⁰، ويتضح من هذا المقطف أن هنالك سجالات - ربما داخليا - مستمرة حول فعالية دراسة التراث وفي أي سياق تأتي وبحثا عن صيغ أكثر علمية لتتبناها المجلة، ويبدو أن هذا السجال خفت بعد فترة من الزمن.*

وفي العدد الثاني تلاحظ المراوحة بين الإنتاج البحثي الاجتماعي ذي الغاية البحثية العلمية، والعرض العام لمكونات من التراث الشعبي، فتزد في العدد مساهمة لعادل

⁹⁹ هيئة التحرير، كلمة العدد، التراث والمجتمع، ع 2 (1974): 3.
¹⁰⁰ المرجع السابق.

سمارة حول ملامح الهجرات الفلسطينية، ومقال عن أثر ظهور المبدأ القومي والحركة الرومنسية على نشأة علم الفلكلور لوليد ربيع، واستكمال لمقالة الجوهرى حول التراث الشعبي وعلم الاجتماع، إلى جانب ترجمة لمقالة لتوفيق كنعان حول قوانين غير مكتوبة تتحكم بمكانة المرأة الفلسطينية،¹⁰¹ وفي الجهة المقابلة نشرت المجلة في هذا العدد لقاء مع طبيب شعبي في قالب احتفائي بغنى الطب الشعبي وفعاليته، وهذا ما استمر لأعداد لاحقة وأصبحت هنالك زاوية للطب الشعبي في المجلة إلى جانب زاوية تتناول "طبقا فلسطينيا" وأغان وحكايات من التراث، ويقتصر الأمر في غالب الأحيان على عرض هذه المكونات التراثية دون تحليل.

ولم يختلف العدد الثالث من المجلة (تشرين أول 1974) عن سابقه واستمر في المراوحة نفسها بين السعي لحفظ التراث تأكيد غناه، والمقاربة العلمية التحليلية لهذه المكونات والعناصر، فالمجلة تشعر أنها قطعت شوطا لا بأس به في عرض بعض الملامح المضيفة الفنية من تراثنا الشعبي الفلسطيني ... كما أننا لا نزال نشعر أننا بحاجة إلى ربط أنفسنا بالتيار العام لدراسة التراث الشعبي في العالم العربي، لأننا نؤمن أن التراث الشعبي الفلسطيني يشكل جزءا لا يتجزأ من التراث الشعبي العربي .. وبالرغم من أن أول أهداف لجنة الأبحاث الاجتماعية والتراث الشعبي الفلسطيني هو جمع التراث وحفظه، إلا أننا نود أن نلفت نظر الكتاب الذين يوافون المجلة بكتابتهم أن يهتموا بالتحليل والدراسة إلى جانب الجمع"،¹⁰² يعكس المقتطف توترا بين الرؤية الواضحة للتراث

¹⁰¹ أولت المجلة اهتماما لافتا لأبحاث توفيق كنعان وحوث أعدادها ترجمات عديدة لمقالاته وملخصات أبحاثه.

¹⁰² هيئة التحرير، "كلمة العدد"، التراث والمجتمع، ع3 (1974): 3.

والهدف من جمعه بل والدور الذي تنبري له المجلة، وبين البحث العلمي والتحليلي لهذا التراث، ومع تقادم المجلة يكاد يختفي البحث الاجتماعي الخالص، وتتحول المجلة تدريجيا إلى صيغة احتفائية بمكونات التراث الفلسطيني، ويمكن الالتفات إلى أن هذه الادوار التي تقوم بها المجلة غير معنية بصورة واضحة بالإنتاج البحثي ومساره، ولا تظهر أي احتكاك مع السائد اجتماعيا وبحثيا، ولعل الخطاب الموجه للقراء يفسر جزءا كبيرا من مسيرة المجلة، ففي العدد الثالث يرد الطبيب عبد الرازق جرار على مقالة تماري المنشورة بالعدد الأول حول "الطبيعة الأنثوية" الأيديولوجية لتبعية المرأة في المجتمع العربي، بمقال تحت عنوان "مرحبا بالتخلف إذا كان يحفظ للمرأة أنوثتها وحنانها وأمومتها"، ويبدو جليا الطابع المحافظ للمقال ورؤيته ولا يستند إلا إلى تصورات عامة حول المرأة ودورها وهذا ما يجعل رد تماري عليه والمنشور في العدد نفسه أشبه بسجال يفتقر إلى أي قاسم مشترك، ولعل الانشغال برضى القارئ وانتظار تقييمه للمجلة يشي بغياب الكثير من الضوابط العلمية التي يمكن أن تنظم عمل مجلة تنتج بحثا اجتماعيا.

وواصلت المجلة في أعدادها الرابع (كانون ثاني 1975) والخامس (كانون ثاني 1976) المسار ذاته وقدمت دراسات فلوركلورية وتراثية مهمة، إلى جانب العرض لقصص ومعلومات من التراث الشعبي، مع الدعوة المستمرة إلى انخراط القراء بعملية جمع التراث وحفظه وموافاة المجلة بالنقد، مع الإقرار بضعف المجلة في جانب التحليل والنقد،¹⁰³ وتوجهها نحو الاحتفاء بشخصيات لها دور في حفظ التراث وعرض مقابلات معها مثل المغنين والزجالين ومدربي الدبكة وغيرهم، والانشغال اللاقت بالطب الشعبي

¹⁰³ هيئة التحرير، "كلمة العدد"، التراث والمجتمع، ع 5 (1976): 3.

والتداوي بالاعشاب وغيرها، مع الإصرار على التعامل مع القارئ بخطاب من قبيل: "هذه مجلتك، وإن بقاءها مرهون بإرادتك"،¹⁰⁴ و"كلمتنا إليك ليست من قبيل وجود طرفين في الساحة هما هيئة التحرير والقراء، وإنما من منطلق موقعنا على خط واحد"،¹⁰⁵ وفي الأعداد اللاحقة تمت إضافة مواد تفاعلية مع الجمهور مثل مسابقة العدد، وبريد القراء، ومساهمات المواطنين لمتحف جمعية إنعاش الأسرة، وعرض تقارير أقرب إلى التقارير الصحفية عن مهرجانات الزجل الشعبي.

في العدد العاشر للمجلة (حزيران 1978) تعود لجنة الأبحاث لتؤكد لقراءها أن نظرة إلى المجلدين الأول والثاني من المجلة تظهر أن الدراسات الفولكلورية طاغية على المقالات والأبحاث المنشورة، فنعيد إلى ذاكرة قرائنا وكتابنا أن المجلة تعنى بالقضايا الاجتماعية والفولكلورية على حد سواء، واللجنة ترحب بالدراسات التي تتناول هموم أسرنا وشبابنا وأطفالنا .. وتحض على الدراسات التي تتحو المنهج العلمي في التحليل والاستنتاج، وترى أن الاتصالات المكثفة بالناس الذين لهم علاقة بالدراسة ... والمقابلات الميدانية الجادة والمنظمة للذين تلقى الكتابة على أوضاعهم المزيد من الأضواء، من أنجع الأساليب بغية تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة"،¹⁰⁶ إلا أن هذه الدعوة الفضفاضة لاعتماد "المنهج العلمي" والاهتمام بالتحليل والنقد والمقابلات الميدانية لا تجد لها تطبيقاً جاداً، وكذلك الأمر بالنسبة للبحث في الجوانب الاجتماعية المختلفة، فنجد في العدد

¹⁰⁴ هيئة التحرير، كلمة العدد، التراث والمجتمع، ع6 (1976): 3.

¹⁰⁵ لجنة الأبحاث الاجتماعية والتراث الشعبي الفلسطيني، كلمة العدد، التراث والمجتمع، ع7 (1977): 3.

¹⁰⁶ لجنة الأبحاث الاجتماعية والتراث الشعبي الفلسطيني، كلمة العدد، التراث والمجتمع، ع10 (1978): 3. ومن اللافت أن كلمة هذا

العدد تنتهي بعبارة "والله من وراء القصد".

مساهمة لشريف كناعنة حول ألعاب الأطفال والتغير الاجتماعي في قرية فلسطينية كمادة وحيدة لا يكون موضوعها الفولكلور وتحمل طابعاً بحثياً جاداً، وتعود المجلة في العدد اللاحق (نيسان 1979) للتأكيد على مركزية مهمة جمع الفولكلور والتراث وكون المجلة تعتبره دورها الأهم.¹⁰⁷

ويمكن القول إن جهد المجلة مندرج ضمن رؤية للمجتمع الفلسطيني وتراثه وثقافته تسعى لحفظ هذا الطابع والحرص على عدم تشوّهه، ولا يظهر في الأعداد حضور للاستعمار الصهيوني ولا للعلاقة مع سلطة الاحتلال ولا الحركة الوطنية، بل يكاد القارئ غير الملم بواقع الحال في تلك السنوات لا يستطيع الوقوف على أي ملمح من ملامح الحالة السياسية الاجتماعية الراهنة وهذا يتضح بشكل لافت في الأعداد الصادرة خلال الانتفاضة الأولى وتحديداً في السنوات 1988 و1989، وهذا ينسحب على مجلتي جامعة النجاح وبيت لحم، وهذا ما يمنح مجلة *آفاق فلسطينية* مركزية وأهمية في البحث؛ فعالقتها مع الراهن والسائد الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي يكسبها أهمية مضاعفة في فهم العلاقة بين الإنتاج البحثي الاجتماعي والأيديولوجيا، وكيف يقوم بدور معرفي يدفع البحث الاجتماعي إلى الأمام عبر المواجهة مع السائد الأيديولوجي ورفضه.

ومن خلال تحليل أعداد مجلة *التراث* والمجتمع خلال سنوات الثمانينيات يلاحظ أن المجلة دخلت في طور من الاستقرار على شكل يعرض التراث الفلسطيني ويدرس بعض مكوناته مع غلبة الاهتمام بالغناء الشعبي والحكايات والأمثال الشعبية والدبكة والمطبخ الفلسطيني - إن صح التعبير - ومفردات حياة الفلاح وطقوس الموت والفرح

¹⁰⁷ لجنة الأبحاث الاجتماعية والتراث الشعبي الفلسطيني، "كلمة العدد"، *التراث والمجتمع*، ع11 (1979):3.

لديه كالزواج والإنجاب والاحتفال بالحصاد، مع الدعوة المستمرة للقراء للمساهمة في الكتابة وجمع ما يمكنه من هذا التراث الذي تسبغ عليه أوصاف من قبيل "الأصيل، العريق، الحافظ للهوية والانتماء وملك الشعب والمنارة التي نوقدها من مصفاة قلوبنا، والشعلة الساطعة المضيئة"، ويبدو جليا أن المجلة استقرت على هذا الدور وأكدت عليه بصيغ جازمة، ومن المهم الإشارة إلى أن المجلة ومع العدد الرابع عشر (تشرين ثاني 1980) بدأت تنشر أسماء أعضاء لجنة الأبحاث وهم: سميحة خليل وشريف كناعنة وعبد العزيز أبو هدبا، وعمر حمادن، وعبد اللطيف البرغوثي، ونبيل علقم، ووليد ربيع وريما ترزي وشهلا الترتير، ومحمد الحلاج، وتغيرت لجنة الأبحاث أكثر من مرة، ودخلها سليمان منصور ونهلة بسيسو وميسون الوحدي ونبيل عناني وذياب علوش غيرهما، وكان سكرتيرا التحرير ناجي عبد الجبار، ونبيل علقم، ثم حلّ عبد العزيز أبو هدبا مكان عبد الجبار، ظل سكرتيرا للتحرير طوال الفترة الزمنية المرصودة للدراسة (حتى العدد الحادي والعشرين، نيسان 1992) ومن الواضح أن المجلة لم تكن تشتت في المساهمات أن يكون أصحابها حاملي لقب أكاديمي.

وكما ورد فإن المجلة دخلت في طور من الاستقرار خلال سنوات الثمانينيات وارتضت دورها في جمع التراث يدا بيد مع القارئ، وغابت الدراسات الاجتماعية وانعزلت بطريقة واضحة عن مجريات الأمور على الساحة الفلسطينية وظل هذا الحال حتى العدد الحادي والعشرين 1992 (هنا تنتهي الفترة المرصودة للدرس)، ورغم أن إسهام المجلة مركزي في موضوع التراث والفولكلور وتعتبر المجلة الأكثر استمرارية

وحوت مساهمات لباحثين لهم دور كبير في مسيرة البحث الاجتماعي ككل، إلا أنها كمجلتي النجاح وبيت لحم لم تكن مشغولة بمسار البحث الاجتماعي، ولم يشكل القائمون عليها جهداً جماعياً واعياً لإدخال تغيير إلى واقع البحث الاجتماعي أو الانشغال بأسئلته التي يفرضها واقع شديد التغير وضمن سياق يهيمن فيه المجال السياسي على مجالات الحياة كلها وعلى البحث الاجتماعي تحديداً، وبما أن المجالات والدوريات تتحقق فيها سمات الجهد الجماعي وتوفر مادة للتحليل ذات بنية متشابهة وضمن سياق زمني محدد وبتواتر يسمح بفحص التحولات الاجتماعية والتحويلات في المواضيع والمنهجيات والتصورات، وعلى الرغم من أن المجلات موضع التحليل هنا لا تتحقق فيها الكثير من هذه المقومات إلا أنها مادة غنية ومهمة للبحث، وبعد تحقيق تراكم أكبر لهذه المجالات ستكون مادة مهمة لفحص مسار البحث الاجتماعي، ومن هنا جاء الاهتمام بمركزية آفاق فلسطينية واختلافها عن السائد في البحث الاجتماعي الفلسطيني ضمن الحدود المرصودة للدراسة.

وفي ضوء ما سبق يتم النظر هنا إلى مجلة *آفاق فلسطينية* أو *ثورة أبحاث بيرزيت* كما سميت في أعدادها الأولى كتعبير مهم عن بدايات التراكم في البحث الاجتماعي وتعبير عن الاهتمام الجدي في الوصول إلى مرحلة أكثر علمية في البحث الاجتماعي في فلسطين، وبالنظر إلى أن جامعة بيرزيت هي أول جامعة فلسطينية تنشأ تحت الاحتلال في 1972، ومجلتها الخاصة بالعلوم الإنسانية كانت الأولى بين مجالات العلوم الإنسانية في الجامعات الفلسطينية، ويمكن القول إن المجلة توفر اطلعاً فريداً على

المنافسة العام للبحث الاجتماعي في ثلاث سنوات قبل الانتفاضة الأولى مباشرة (1985-1987)، والسنوات الثلاث الأخيرة من الانتفاضة (1990-1993)، بما يسمح بالاطلاع على منتج بحثي يدعي لنفسه الالتزام بالخطوط الناظمة للبحث العلمي في مرحلة أواسط الثمانينيات وما تغير على هذا المنتج البحثي بعد السنوات الثلاث الأهم في الانتفاضة الأولى والتي شهدت تغيرا مهما على مستوى العالم تمثل بانتهاء الاتحاد السوفياتي وما نتج عنه من أثر مهم على مجمل النخب في فلسطين والعالم، ومما يضاعف في أهمية النظر اليوم في هذا المنتج البحثي ذلك الإطار الذي جاء فيه وأراده القائمون عليه، إلى جانب اشتغالها على مقالات ودراسات لباحثين/ات يشكل إنتاجهم البحثي الاجتماعي جزءا أساسيا من مجمل الإنتاج البحثي الاجتماعي الفلسطيني، بالإضافة إلى مقالات نقدية فلا يقتصر الأمر على الوقوف عند دراسات هؤلاء الباحثين بل يتم الاطلاع على رؤاهم النقدية في تلك المرحلة التي ينظر إليها كثيرون منهم اليوم بعين نقدية أحد.

وتولى سليم تماري تحرير المجلة وشاركه عبد اللطيف البرغوثي التحرير في الأعداد اللاحقة، وكانت تصدر عن مركز الأبحاث في جامعة بيرزيت بإدارة شريف كناعنة، وكانت تسمى في أعدادها الأولى نشرة أبحاث بيرزيت، وتعرف نفسها في العدد الأول (1985) على أنها "مجلة فصلية تعنى بمراجعة الأبحاث المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني في العلوم الإنسانية والاجتماعية"، و صدر منها قبل الانتفاضة وعلى هذه الصيغة 4 أعداد، وكتب فيها توماس ريكس وبني جونسون وبشارة دومانى وتيد

سويدنبرغ وريتا جقمان وعودة شحادة ودافيد هيرفورد وألكس بولوك وألبرت جلوك وغادة زيادة ومروان أبو خلف ووليد الشريف.

وفي صيف 1990 وبعد ثلاث سنوات من الانقطاع ظهر العدد الخامس من المجلة بعد انقطاع تحت عنوان *آفاق فلسطينية: نشرة أبحاث جامعة بيرزيت*، وعرفت المجلة نفسها على أنها *لورية محكمة تصدر مرتين في السنة وتعنى بقضايا المجتمع الفلسطيني والصراع العربي الإسرائيلي* وبالإضافة إلى التغيير في تعريف المجلة لنفسها فقد توقف إصدارها عن مركز الأبحاث بسبب إغلاقه من قبل الاحتلال، وكان العدد بدعم من مؤسسة ايبرت الألمانية، وشارك في العدد الخامس المخصص للانتفاضة كل من ليزا تراكي ومحمود معاري وصالح عبد الجواد ويوست هيلترمان وأناليس مورز، وفي العدد السادس شارك بشارة دوماني وسمير حليلة وألكس بولاك، وجاء ملف العدد تحت عنوان *"الإنتاج الفكري في فلسطين: تيارات وقضايا منهجية"* وشارك فيه كل من جورج جقمان وعزمي بشارة وإلهام أبو غزالة ومنير فاشة وجاد إسحق وريما حمامي.

وفي التصدير الأول للعدد الأول *لنشرة أبحاث بيرزيت* 1985 يقدم المحرر سليم تماري تبريرا مقتضبا لوجود نشرة الأبحاث في *"ظرف زمني تميز بافتتاح العديد من مراكز الأبحاث العلمية ومعاهد الدراسات الفلكلورية وما رافقه من انتشار واسع في عدد الكتب والدراسات والأبحاث المتناولة لأوضاع الفلسطينيين والتغيرات التي أصابت مجتمعهم وتراثهم تحت الاحتلال، فجزء كبير مما ينتج يتسم بطبيعة ارتجالية، والمحاولات الجادة لم تكن ناجحة دائما للدراسة العلمية والموضوعية لموضوعات*

البحث، والقليل النادر استطاع الوصول إلى مستويات مقبولة عالميا في مناهج التحليل".¹⁰⁸

ووضعت المجلة التي صدرت باللغتين العربية والإنجليزية لنفسها هدفا رئيسيا يتمثل في "تبني معايير نقدية في تقييم إنتاج المفكرين العرب وغير العرب ليسترشد بها الباحث المبتدئ من ناحية، ويرتدع البعض عن الاستمرار في نهج انتقائي ارتجالي وتمريه للقارئ في إطار البحث العلمي بنمط أصبح اليوم يهدد الإنتاج الذهني الجاد"، ومن خلال تحديد إطار عمل المجلة المخصص في كل عدد لموضوعة محددة إلى جانب مواضيع دورية ثابتة كمراجعة الكتب والتقارير والتعقيب على المؤتمرات العلمية والمراجعات البيبلوغرافية حول مواضيع مختارة وأخبار الباحثين ومؤسسات البحث؛ سعت لاستعراض ومراجعة آخر التطورات في الأبحاث والدراسات الفلسطينية في الوطن والمهجر لتصبح دليلا للقارئ المهتم.

ومما يلحظ من التقديم المقتضب في العدد الأول هو سعي المجلة للتمايز عن سائد ترفضه في البحوث أو التأليف الاجتماعي، وتسعى للبدء بتوفير مادة أولية إرشادية تحدد الخطوط الناظمة للعمل البحثي العلمي وتقف ضد ما بات برأي النشرة وهيئة تحريرها يمثل تهديدا للإنتاج الذهني الجاد، ومن خلال ملاحظة الموضوعات الرئيسية المخصصة للأعداد يمكن الوقوف على جانب من الاهتمام البحثي في تلك المرحلة، إلا أن الهدف الرئيس للمجلة والمتمثل بتقديم تجسيد لما تراه بحثا علميا ملتزما بمناهج التحليل المقبولة

¹⁰⁸ سليم تماري، "مقدمة المحرر"، نشرة أبحاث بيرزيت، عدد 1 (1985): 2.

عالمياً؛¹⁰⁹ يبدو أنه ألقى بظلال واضحة في اختيار الموضوعات بناء على توفر هكذا بحوث، فالمجلة كما يتضح لم تكن تستكتب باحثين/ات في موضوعاتها المحددة بل تعتمد إلى الترجمة والتوفيق بين دراسات ومقالات موجودة وتقدمها في إطار "علمي"، فالعدد الأول جاء تحت عنوان "تيارات في أبحاث التربية الفلسطينية" و"مؤسسات الأبحاث في مدينة القدس"، ولم يكن منسجماً مع الهدف الرئيس للمجلة فاقصر على مراجعات مقتضبة حول أبحاث التربية الفلسطينية، وتعريف وصفي موجز بمؤسسات بحثية في مدينة القدس، إضافة إلى مراجعات موجزة لبعض الكتب، ويبدو أن العدد الأول للمجلة كان تجريبياً إن صح التعبير، وهذا ما تشي به مقدمة المحرر التي تحدثت عن العدد الثاني بطابع احتفائي بخلاف العدد الأول.

وفي تقديم العدد الثاني من المجلة (شئاء 1985) يتضح المسار المفترض لموضوعاتها واهتمامها البحثي في تلك الفترة؛ فالمفترض أن تخصص الأعداد القادمة لقضايا: التنمية، الآثار، الفلكلور، تيارات في الأبحاث السوسيولوجية، دراسات حول وضع المرأة الفلسطينية، ومراجعات للسيرة الذاتية والمذكرات، وقد صدر عددان قبل توقف المجلة عن الصدور بسبب اندلاع الانتفاضة، إلا أن هذا التصريح بموضوعات الأعداد المفترضة يعبر عن اهتمامات بحثية كانت ملحة لدى القائمين عليها وملحة في السياق البحثي الاجتماعي الفلسطيني ولا زالت حتى الآن، ويظهر بجلاء كيف يصرح خطاب المجلة عن كونها تأتي لمواجهة السائد وطرح تصور بديل علمي، ومن المهم

¹⁰⁹التزمت المجلة بتفاصيل عديدة تتماشى مع السائد في المجالات العلمية عالمياً في تلك الفترة؛ فمثلاً كانت تسقط الألقاب العلمية عن الكتاب والباحثين وتبرر هذا الإجراء بالتماشى مع التقاليد العلمية السائدة عالمياً، وهذا جزء لا يتجزأ من خطاب المجلة العلمي عن نفسها ودورها.

الإشارة هنا إلى واحدة من أهم القضايا التي شغلت غالبية الكتابات الباحثة بواقع البحث الاجتماعي في فلسطين في مراحل التشكل الأولى لمسار البحث، وهي القضايا المتصلة بكون البيئة البحثية غير ملائمة وتعاني الكثير من الإشكاليات العملية والصعوبات اللوجستية.

هذا النقاش حاز جزءا واسعا من البحث في الإنتاج البحثي الاجتماعي الذي رافق إنشاء الجامعات والمرحلة التي تلتها؛ ويمكن القول إن كثيرا من النقاش حول واقع البحث الاجتماعي جعل من هذه القضية قضية محورية، فغياب جهاز إحصائي وعدم توفر قواعد للبيانات وغياب الأرشفة وفقر الجامعات وتأخر حوسبة المعلومات وغيرها من الإشكاليات العملية كانت تعرقل تطور البحث الاجتماعي، وكانت هذه الشروط العملية ذات أثر كبير قد يفوق كل العوامل الأخرى في تحديد ملامح مسار البحث الاجتماعي وفي أحيان كثيرة تم اللجوء إلى خيارات بحثية تفرضها هذه الشروط وبالتالي لا يصلح معها القول إن هنالك دافع معرفي أو أيديولوجي، بل هي دوافع عملية وإن استخدمت فيما بعد ضمن سياق أيديولوجي أو معرفي، ولعل واحدة من أهم هذه الشروط هو غياب مسح إحصائي يوفر جملة من البيانات الأولية التي لا يمكن للبحث الاجتماعي العمل دونها، ولم تكن هنالك المؤسسات القادرة على القيام بهذا الدور، وتحت هذا الظرف تم اللجوء إلى مسوح تجريها الإدارة المدنية الإسرائيلية، وهذا ما كان مثار نقاش طويل يعكس بجلاء حجم تأثير الشروط العملية على خيارات الباحثين.

آفاق فلسطينية والسعي لقطيعة مع السائد

بعد التوضيح في الفصل السابق لأهمية الخروج بالإبستمولوجيا من كون مجالها المعرفي هو العلم الطبيعي وتوسيع تطبيق تصوراتها لتشمل العلوم الإنسانية، تمكن محاولة مساهلة مجلة *آفاق فلسطينية* بأدوات إبستمولوجية وتحديدًا باشلارية لفهم موقع المجلة المفترض ضمن مسار البحث الاجتماعي في فترة أوائل الثمانينات حتى اتفاقية أوسلو، ومن خلال هذه المساهلة يمكن الوقوف على جوانب القصور في الفلسفة الباشلارية وكيف يقترح البحث سبيلاً لتجاوز العلوم الاجتماعية لنقص التحليل الباشلاري، وتتم الاستعانة هنا بمحاولة علماء اجتماع فهم واقع علم الاجتماع بالاستعانة بالتحليل الباشلاري لتاريخ العلوم، وتحديدًا المحاولة التي قام بها مؤلفو كتاب "مهنة عالم الاجتماع" كما عرضها محمد وقيدي.¹¹⁰

والتساؤل الأهم في ضوء التحليل الباشلاري - كما يقاربه وقيدي - يكون حول ما يمنع العلوم الاجتماعية من أن تكون علماء، ومؤلفو مهنة عالم الاجتماع يعبرون عن هذه العوائق على أنها كل ما يبقي الفكر سجيناً لتصورات المعرفة العامة ويمنعه من بلوغ معرفة موضوعية بالظواهر التي يدرسها، وبالتالي فإن التداخل بين المعرفة العلمية والمعرفة العامة هو المصدر الأول للعوائق الإبستمولوجية، وعند الحديث عن المعرفة العامة فإننا بالضرورة نكون على صلة بالأيديولوجيا كتصور للكون ونظرة للحياة، وهنا تبرز أهمية التفصيل الذي قدمه العروي في فهم الأيديولوجيا واستخدامها كمفهوم، ومعنى التداخل بين المعرفة العلمية والمعرفة العامة أن عالم الاجتماع ينقل إلى الميدان العلمي

¹¹⁰ وقيدي، العلوم الإنسانية والأيدولوجيا، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2011): 170-183.

جملة من التصورات العامة الناتجة عن تأثره بالمفاهيم الشائعة في محيطه، وبالتالي تنتفي الصفة العلمية عن المنتج البحثي ما لم يتم الفصل بين المعرفة العلمية والمعرفة العامة، وهذا على صلة حسب وقيدي بالصورة التي يتحدث عنها باشلار حول "الرأي"، فالعلم يعارض الرأي لأنه ناشئ عن منفعة ما تعيق المعرفة، وبالتالي حسب باشلار فإن الرأي هو أول عائق إبستمولوجي ينبغي تجاوزه، ولذلك يرى باشلار أن المعرفة العلمية تتأسس بهدم المعرفة العامة.¹¹¹

وضمن هذا العائق الأول ولتجنب النقص في التحليل الباشلاري تبرز قيمة البحث في البراديغم الاجتماعي الذي تنتج ضمنه البحوث، وذلك لأن الحديث عن التداخل بين المعرفة العلمية والمعرفة العامة والرأي والعلم وتسرب المفاهيم غير العلمية إلى تحليل عالم الاجتماعي إنما ينشأ إما عن تصور عام للكون يسود الحقبة أو عن شروط مجتمعية تدفع نحو تبني رأي بعينه والتعبير عن منفعة ما بهذا التبني، وفي هذا المستوى يمكن الوصول إلى تداخل ما مع الأيديولوجيا كقناع، فحين تستخدم المفاهيم والمعرفة العامة لتحقيق منافع يمكن اعتبار المعرفة العامة تلك أو المفاهيم ذات الوظيفة المجتمعية كأيديولوجيا توظف لتحقيق مكاسب في المجال السياسي والاجتماعي.

أما العائق الإبستمولوجي الثاني فهو مرتبط بالتعبير عن نتائج البحث الاجتماعي، وهنا يبرز وجه آخر للتداخل بين المعرفة العلمية والمعرفة العامة، فإلى جانب تداخل المفاهيم العلمية والمفاهيم العامة هنالك تداخل على مستوى اللغة؛ فبغيباب اليقظة الإبستمولوجية قد تتسرب المفاهيم العامة إلى عالم الاجتماع عن طريق اللغة، فيستخدم

¹¹¹ وقيدي، محمد. المرجع السابق، 170-171

مفردات اللغة العامة للتعبير بها كمصطلحات علمية، وبالتالي فإن القطيعة الإبيستيمولوجية بين المعرفة الاجتماعية الثقافية والمعرفة الاجتماعية العلمية لن تتحقق إلا بقدر ابتعاد لغة علم الاجتماع عن اللغة العامة، وبقدر صياغة العالم لمفاهيم علمية دقيقة يعبر بها عن النتائج التي توصل إليها ويصوغ بها فرضياته الجديدة، ويعزى نفاذ اللغة العامة إلى تعبير عالم الاجتماع إلى الألفة التي تنشأ بين العالم والمحيط المجتمعي الذي يكون موضوع دراسته،¹¹² فتتدفق المفاهيم الشائعة إلى فكره، وبالضرورة نتلمس هنا علاقة الأيديولوجيا كأفق ذهني لفئة أو حقبة بالبحث الاجتماعي وفكر العالم، ومن المهم الإشارة هنا إلى أن الحديث يدور على مستوى غير واعٍ من قبل عالم الاجتماع.

وبعد توصيف أهم ملامح العوائق الإبيستيمولوجية على اعتبار أنها الواقع الذي لا بد من تجاوزه وصولاً للقطيعة الإبيستيمولوجية يقترح علماء الاجتماع¹¹³ عدة تقنيات يتوجب على عالم الاجتماع تحقيقها،¹¹⁴ وأولها القياس الإحصائي، وهذا القياس يبعد العالم عن الخضوع للملاحظة الناتجة عن الاتصال الأول المباشر في الظاهرة، وهذا يقى التأثير بالمفاهيم العامة، وهذا القياس يخضع ملاحظة الظاهرة للعقلنة من حيث إنها يجعلها

¹¹² المرجع السابق، 173.

¹¹³ مؤلفو كتاب "مهنة عالم الاجتماع" كما يوضح طرحهم وقيدي في المرجع السابق.

¹¹⁴ من المهم الإشارة هنا إلى إسهام ريمون أرون أحد أبرز علماء الاجتماع الفرنسيين في نقد الفكري العلمي الاجتماعي من مداخل إبيستيمولوجية، وتحديدًا مقاله "علم المجتمع ووعيه" المنشور سنة 1960 والذي ينتقد فيه الدراسات حول الطبقات الاجتماعية، ويستعرض فيه أبرز المشكلات التي تحول دون فهم علمي أفضل للظواهر ويظهر إلى أي مدى تنسجم طروحاته الأساسية مع التقنيات الواردة لدى مؤلفي علم الاجتماع كمهنة ومنها حسب أرون: "الخلط في مستوى النظرية بين التعريف التوافقي والتعريف المعبر عن نتائج البحث، والانتخاب الاعباطي للوقائع، وادعاء المعرفة اليقينية والدقيقة في الظواهر، والتحديد الاعباطي لما هو أساسي وهام، وإسقاط المراقب حكمه على المجتمع ذاته فيما يتعلق بمزايا النظام الاجتماعي ومعابيه"، ومن الجلي أن التقنيات المقترحة من قبل مؤلفي علم الاجتماع كمهنة إما ترمي لتلافي هذه الإشكاليات التي يسميها أرون "أنماط الانحياز العلمي الاجتماعي"، ومما يتضح لاحقاً فإن القائمين على المجلة وتحديدًا سليم تماري كان يرمي إلى تلافي هذه الانحيازات التي كانت تتم بدوافع أيديولوجية تستديم السائد وتعيد إنتاجه.

راجع: سيرج بوغام، ممارسة علم الاجتماع، ترجمة منير السعيداني (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012): 48-54.

ملاحظة منظّمة، وهذا مخالف لنتائج الاتصال الأول المباشر، وبالتالي يشكل قطيعة بين ملاحظة الظاهرة عند العالم وتلك الملاحظة في المعرفة الاجتماعية العامة، ولا يقتصر القياس الإحصائي هنا على الإحصاءات الكمية بل يعني عقلنة التعامل مع الظواهر عبر ملاحظات منظمة يمكن إخضاعها لقياس منطقي عقلي، ومن المهم هنا الإشارة إلى أن البحث الاجتماعي الفلسطيني في أواخر السبعينيات وحتى إنشاء السلطة كان يواجه معضلة أساسية في الحصول على الإحصاءات والمسوح، ما يجعل القياس الإحصائي معتمداً على تجميع بيانات على نطاق ضيق وبإمكانيات ضئيلة تصلح لدراسات محدودة، دون توفر إحصاءات عامة عن المجتمع ككل أو عن المدن أو أي قطاع كان، فهذه المسوح الإحصائية التي تمهّد للقياس الإحصائي كانت حكرًا على دوائر الإدارة المدنية الإسرائيلية وكان يمنع الباحث الفلسطيني من الحصول عليها أو الاطلاع عليها لأسباب أمنية،¹¹⁵ وفي أواخر السبعينات يقول تمّاري إنه استخدم في دائرة علم الاجتماع في بيرزيت الإحصاءات المنشورة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية تحت مسمى "مسح البيوتات" في أغراض بحثية، وعلى الرغم من إدراك ما للإحصاء من قيمة كعملية ضمن السياسة الإستعمارية والوعي بخطورة التسليم بالأرقام والإحصاءات الواردة عن السلطة الاستعمارية إلا أن مبررات البحث العلمي الجاد كما يرى تمّاري كانت تستوجب على الأقل الاسترشاد بهذه الإحصاءات وهذا ما اعتمد في الجامعة في تدريس الطلاب وإجراء بعض الأبحاث، مع الدراية الواضحة بخطورة البناء على معطيات أولية ينشرها المستعمر عن واقع المستعمرين، ويرى تمّاري أن التعامل مع تلك البحوث كان يتم بمنطق الاستفادة

¹¹⁵ Tamari, "Problems of Social Science Research in Palestine: An overview", 79

منها لأنها ضرورية ودونها يفقد البحث الكثير من شروطه وضوابطه وفي ذات الوقت كانت مرفوضة لصدورها عن الجهاز الاستعماري.¹¹⁶

وعدم توفر البيانات الأولية المسحية المتعلقة بأعداد السكان وخلفياتهم الاجتماعية والمعطيات الاقتصادية، وعدم توفر إمكانية الوصول إلى خرائط مسحية أو سجلات المحاكم أو بيانات مراكز الشرطة ودوائر تسجيل الأراضي وأرشيف البلديات والمجالس المحلية،¹¹⁷ كل هذا كان سمة واضحة للبحث الاجتماعي قبل أوسلو وحاز على هامش كبير من المحاولات الخجولة لدراسة البحث الاجتماعي قبل أوسلو، وانصرفت غالبية المقالات والدراسات لتوصيف طبيعة البيئة التي تجعل من البحث العلمي الاجتماعي مهمة شبه مستحيلة،¹¹⁸ ومن هنا جاءت آفاق فلسطينية أو نشرة أبحاث بيرزيت بتصورها لتوفير قدر أدنى من المعلومات التي تشكل خريطة مفتاحية للباحثين حتى يتمكنوا من

¹¹⁶ في تقديمه لكتاب بندكت أندرسون *الجماعات المتخيلة* يشير عزمي بشارة إلى أن أهمية الإحصاء الاستعماري وخطورته تكمن في أنه يحدد التصنيف ويغيره عدة مرات تحت مفاهيم رؤيته هو للناس وليس كما يرون أنفسهم، وهكذا يعود الناس على فهم أنفسهم كطوائف وديانات وأعراف بمجرد إبلاغ الناس على الملأ عن نسب كهذه من السكان وبمجرد تعامل الدولة معهم على هذا الأساس على مستوى التمثيل أو التوظيف وهكذا .. وهذا اختراع لم يكن قائما قبل الاستعمار بأي معنى شبيه أو مشابه، ويتفق تماري مع هذا التصور ويرى أن التعامل مع الإحصاء الإسرائيلي كان يتم بروحية مشابهة وبوعي بخطورته، ويقول تماري: "كنا نستفيد من الإحصاءات ونرفضها في الوقت نفسه.

راجع: عزمي بشارة، "تقديم"، *الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها* (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع: 2009)، 39-45.

ويشير إيليا زريق في مقال بعنوان "الخطاب الإسرائيلي حول التوازن السكاني" إلى خطورة الإحصاء في المجتمعات المستعمرة والمنقسمة على ذاتها، "ففي مواجهة النظام الاجتماعي التقليدي الذي يحتوي على عدة انتماءات وعلى هويات هجينة، كما هو الحال في العالم العربي المستعمر، فإن تيموثي ممثل وروجر أوين يلاحظان أن الدولة الاستعمارية تحاول إعادة تكوينها (الهويات) كمجموعات محددة وموحدة من خلال سيطرتها على بعض وسائل التعداد مثل تنظيم عملية الإحصاء". راجع: إيليا زريق، "الخطاب الإسرائيلي حول التوازن السكاني العربي - اليهودي"، *أبحاث فلسطينية في المجتمع والتاريخ*، عدد 1 (2006): 7-30.

¹¹⁷ حسب دراسة لواقع البحث الاجتماعي في فترة الثمانينات يسرد سليم تماري عديد الشواهد على شح البيانات الأولية والإجراءات الإسرائيلية الحائلة دون الحصول عليها، حتى وصل الأمر في إحدى محاولاته للحصول على بعض المعلومات من دوائر رسمية إلى اعتقاله!

¹¹⁸ انظر مثلا: Salim Tamari, "Problems of Social Science Research in Palestine: An overview", *Current Sociology* (1994)

عبد اللطيف عقل، "واقع البحث العلمي وآفاق تطويره"، مجلة النجاح للأبحاث، 4 (1986): 159-220.

العمل ضمن هذه البيئة ويتعرفوا عليها، وعرفت نفسها على أنها "مجلة تعنتي بمراجعة الأبحاث المتعلقة بالمجتمع الفلسطيني في العلوم الإنسانية والاجتماعية" بكل ما للتعريف الصريح هذا من دلالة نقدية إرشادية، ومن هنا جاء العدد الأول مخصصا للتعريف بأهم المراكز والمؤسسات البحثية الناشطة وعرض ببلوغرافيا لمنشوراتها وإنجازاتها وتوضيح توفرها على أرشيف أو خرائط أو أية بيانات أولية، في محاولة لتجاوز الشح في هذه الموارد ولدفع البحث الاجتماعي قدر الإمكان ضمن الظروف السائدة، ولا بد من الإشارة إلى أن الشرط الاجتماعي المتمثل بكون الإدارة المدنية الإسرائيلية هي الجهة الرسمية التي تتولى إدارة شؤون الضفة وغزة في تلك الفترة، يعتبر جزءا مهما من البراديعم الاجتماعي لمرحلة ما قبل أوسلو وكل ما ورد من توصيف لسيطرتها على المعلومات وتحكمها في ظروف البحث الاجتماعي يعتبر جزءا من فهم مسار البحث الاجتماعي وتحديد البراديعم الاجتماعي في تلك الفترة، فلا يمكن البحث في دوافع أيديولوجية أو معرفية وراء الإحجام عن البحوث المستند إلى إحصاءات سكانية مثلا في ظل شرط اجتماعي يعيق الحصول على المعلومات ولا يمكن الباحثين منها.¹¹⁹

والتقنية الثانية المطروحة لإحداث القطيعة الإستمولوجية مع المعرفة السائدة بوصفها نقيضا للمعرفة العلمية هي ما يسميه مؤلفو مهنة عالم الاجتماع بال**تعريف المؤقت**، والهدف من هذا التعريف تعويض العالم عن المفاهيم العامة بمفاهيم علمية،

¹¹⁹ من المفيد القول إن دراسة مسار البحث الاجتماعي في حقبة ما إن اقتضت على المنتج البحثي وحسب دون شروطه الاجتماعية والمعرفية ستكون قاصرة تماما، فمثلا يمهد فتح أرشيف بعض الدوائر الرسمية في الكثير من الدول أمام الباحثين مادة وافية صالحة للدراسة وإنجاز البحوث، وقد يكون التوجه نحو قضايا معينة في مرحلة ما نابعا بشكل أساس من توفر البيانات الأولية عن تلك القضايا، ولهذا تبدو دراسة الشروط الاجتماعية والملايسات العملية على ذات الأهمية المعطاة لدراسة الأيديولوجيا بمعناها الواسع كأفق ذهني لحقبة ما أو تصور للكون.

فهناك فرق بين دراسة ظاهرة مجتمعية مع امتلاك تعريف مؤقت يرشد البحث، والدراسة دون أي تعريف، فالتعريف يحدد بصورة مضبوطة الظاهرة موضوع البحث، ويعطي نقطة انطلاق حتى يتم تجاوز المعرفة العامة وبلوغ المعرفة العلمية،¹²⁰ ونتوقف هنا عند العدد الثالث من نشرة *أبحاث بيرزيت* (ربيع 1986)، وهذا العدد جاء تحت عنوان "دراسات في التنمية والتخلف"، يأتي العدد على تلمس غياب التنمية في ظل الاحتلال الذي كان يشارف على اكمال عقده الثاني من حكم الضفة الغربية وغزة، وشهد العقد الثاني طفرة في الحديث عن التنمية وعقد المؤتمرات والندوات خارج فلسطين، وظهور مراكز أبحاث في الداخل وكلها تبحث في إمكانيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المحتلة، وي طرح سليم تماري في تقديمه للعدد الثالث إشارة إلى مؤتمر انعقد في جامعة أوكسford بهدف التعريف بمشاكل المناطق المحتلة ومستقبلها، وكان شعاره "التنمية الاقتصادية في ظل الاحتلال الطويل المدى"، ويقول تماري إن عبارة "طويل المدى" جاءت لتعكس طبيعة الزمن الذي نعيش فيه، ولو حاول الدارس الملتزم وطنيا أو أكاديميا أن يستعمل هذه العبارة في أي دراسة قبل بضعة سنوات لانتهالت عليه حملة من الاتهامات التشكيكية حول مآربه وتوجهاته، إلا أننا نجدها اليوم مناسبة وصفيًا وملائمة استراتيجيًا لفهم طبيعة المرحلة التي نعيشها".¹²¹

ومن المفيد هنا التأكيد في هذه القضية تحديدا على العلاقة الوطيدة بين التنوير في الحقل العلمي كما يطرحه توماس كون وتطبيق بورديو لطروحات باشلار سعيا لإحداث

¹²⁰ وقدي، الأيديولوجيا والعلوم الإنسانية، 174

¹²¹ سليم تماري، "مقدمة المحرر"، نشرة *أبحاث بيرزيت*، ع 2 (1985): 3.

القطيعة الإبستمولوجية؛ فالتغيّر الذي يطرأ على النموذج القياسي (العلم العادي) أو البراديجم السائد حسب كون وكما يشرحه ديفد بلور يكون مصحوبا دوما بتغيّر في اللغة العلمية والمعاني، ومن ثم يمكن الكشف عن بؤادر التغير في النموذج القياسي من خلال التغيرات التي تطرأ على اللغة العلمية في تخصص من التخصصات،¹²² وهذا ما يتضح في اللغة المستخدمة في نشرة *أبحاث بيرزيت / آفاق فلسطينية*، والسعي للقطيعة مع اللغة المفروضة من المجال السياسي أو من السائد المجتمعي، ومن المهم التأكيد هنا على أهمية توضيح كون لآلية إحداث التغيير وكذلك الحال بالنسبة لباشلار، وهذه الآلية تحديدا كمسار تعبّر عن التثوير في حقل البحث الاجتماعي ويمكن وصف السعي لإحداثها بالمعرفي.

ويمكننا تأويل النص السابق لتماري من التعرّف على جزء من هيمنة الأيديولوجيا في المجال السياسي على البحث العلمي في تلك الفترة، وهذه الهيمنة بلغت حدا جعل من توصيف الاحتلال بأنه "طويل المدى" تناقضا ينفي صفة الوطنية والالتزام عن الباحث، فمرحلة السعي نحو التحرر وصولا للدولة كانت تقتضي التعامل مع الاحتلال على أنه زائل وترفض إشاعة التوصيفات التي تصف الواقع كما هو، بمعنى أنه وإن كان الاحتلال طويل المدى لا ينبغي استخدام هذا التعبير وإن تم استخدامه سيكون الباحث عرضة للتشكيك والاتهام، وهنا تمكن ملاحظة كيف رأت النشرة أن التعبير مناسب وملائم لفهم طبيعة المرحلة مع قرب اكتمال العقد الثاني من الاحتلال، ولعل هذه الهيمنة السياسية على البحث الاجتماعي بلغت أوجها في خضم الانتفاضة الأولى وهذا ما يرد لاحقا، وتمكن هنا ملاحظة استخدام النشرة للتعبير كونه تعريفا وتوصيفا مناسباً للمرحلة التي وصل إليها

¹²² بدوي، الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية، 64.

احتلال الضفة وغزة والقدس، وتبنى النشرة للتوصيف الذي تراه منسجما مع التزامها الأكاديمي العلمي وتحمل الدفاع عن هذا التصور بما يخالف اللغة السائدة أو العامة، وهذا ما يتضح في ثنايا الدراسات والأوراق المنشورة أيضا، ويمكن من خلال النظر في تبرير استخدام هذا التوصيف الوصول إلى مقدار الصعوبة التي كانت تواجه البحث الاجتماعي في تحديد تعريفاته وتوصيفاته، وبالضرورة كانت المحاذير والضوابط غير متصلة بعملية البحث أو رؤية الباحث أو أية شروط موضوعية وإنما كانت نابعة من مؤثرات الأيديولوجيا السياسية، ويمكن القول إن الحذر من الاتهام والتشكيك بالنوايا كانت بمثابة رقابة داخلية لدى الباحثين تجعلهم يحجمون عما يتعارض والخطاب السياسي السائد لدى منظمة التحرير والحركة الوطنية ككل حينها.

وعلى صلة بما سبق يتضح حجم التباين في التعامل مع موضوع التنمية في الضفة وغزة والقدس، وقبل فترة انتشار البحوث وانعقاد المؤتمرات في الثمانينات وجعل التنمية قضية أساسية، كان طرح الأمر أشبه بالتصادم مع الخطاب السياسي الذي يرى التنمية مرحلة لاحقة للتحرر أو قيام الدولة، ومن هنا يبدو تخصيص العدد الثاني من النشرة لبحث التنمية والتخلف جزءا من موقعها النقدي ووفائها لرؤيتها بمناقشة القضايا الأكثر إلحاحا من وجهة نظر القائمين عليها، ويبدو إدراك حجم خطورة طرح قضية التنمية في تلك المرحلة من خلال عقد توازن في الأوراق وملخصات البحوث المنشورة في العدد بين المنطلقات التي ترى التنمية مرحلة لاحقة للتحرر وأهمية الاعتناء بدعم صمود الفلسطينيين حتى تحقيق التحرر والاستقلال، والمنطلقات التي تؤكد أهمية الشروع

بتتمية قطاعية ولو تحت الاحتلال، وبما أن النشرة وضعت لنفسها هدف عرض خلاصة المؤتمرات والأبحاث المنشورة في فترات صدورها، فنقلت هذا الجدل وانحازت للتعريفات الأليق بالواقع كما يرى القائمون عليها، وهذه مقاربة موضوعية تقطع مع السائد المهيمن عليه من الخطاب السياسي، ويمكن رصد هذا التوتر في خلاصات الأبحاث ومقدمات الأعداد بشكل واضح، ويظهر في إحدى الدراسات حول تنمية القطاع الصحي مقدار الالتزام بعرض نتائج الدراسات وإن كانت متعارضة مع السائد بحثيا واجتماعيا ومتصادما مع السياسي، فتوفرت الجرأة البحثية للقول إن الشروط الصحية وبعض مرافق القطاع الصحي تحسنت تحت الاحتلال الإسرائيلي.¹²³

وباستحضار وقيدي فإنه يرى أن هنالك مستوى آخر من التداخل بين المعرفة العلمية والمعرفة العامة يبدو عند التداخل بين القول العلمي والقول السياسي، فيتداخل القول العلمي الذي يهدف إلى تحليل موضوعي للواقع المجتمعي مع القول السياسي الهادف إلى استمالة الجمهور لصالح قضايا معينة ضمن شروط آنية، وهذا التداخل ينزلق بالقول العلمي إلى الوقوع في شرك القول السياسي فيستجيب لأهدافه، وتنشأ عوائق تعوقه عن بلوغ المعرفة الموضوعية وهذه هدفه الخاص،¹²⁴ ويمكن ملاحظة التداخل بين القول العلمي والسياسي بجلاء في فترة الثمانينيات من خلال الأمثلة السابقة وسعي الباحثين في نشرة أبحاث بيرزيت للتخلص من هذا التداخل، ولا يدعي البحث هنا أنهم نجحوا في ذلك

¹²³ريما حمامي، "مراجعة نقدية حول الكتابات عن المرأة في الانتفاضة"، *أفاق فلسطينية: مجلة أبحاث بيرزيت*. عدد6، (1991).

¹²⁴يمكن القول هنا إن ما يسميه الوقيدي معتمدا على باشلار وبوردو بالمعرفة العامة هو تعبير عام عمّا فصله العروي بالنظرة إلى الكون والأيدولوجيا كقناع، وهنا تداخل بين المستوى الاجتماعي والتصور المشترك للحياة والكون بين مجموعة بشرية في حقبة ما، والأيدولوجيا كقناع يخفي مصالح سياسية وطبقية أو يقوم بحشد الجماهير صوب هدف ما ويسعى لتحقيق مصلحة فيؤدي دورا وظيفيا.

وإنما يرصد درابتهم ووعيمهم بهذا التداخل وأثره على البحث الاجتماعي، وهذا ما يتضح بشكل أكبر في الأعداد التي صدرت بعد الانتفاضة الأولى.

وحسب وقيدي فحتى يكتمل التصور الباشلاري وتطبيقه لدى مؤلفي مهنة عالم الاجتماع وتحقق القطيعة الإستمولوجية كان لا بد من وجود النظرية، فكل التقنيات السابقة ليست كافية لإقصاء العوائق الإستمولوجية التي تضعها المعرفة الاجتماعية التناقضية أمام المعرفة الاجتماعية العلمية، وإن الوسيلة الحقيقية التي يمكن أن تعمل على إقصاء كل تلك العوائق هي وجود نظرية حول ما هو مجتمعي، فالميزة الإستمولوجية للنظرية أنها تقدّم جملة من المفاهيم المتناسقة التي تقي العالم من خطر الوقوع في كل حين في أسر المفاهيم العامة، وبالتالي فإن نظرية حول ما هو مجتمعي هي ضرورة إستمولوجية، فكل التقنيات السابقة إنما تكتسبها قيمتها العلمية بوجود النظرية،¹²⁵ ويمكن القول إن العلماء الذين يطبقون التقنيات السابقة دون الوعي بأهمية النظرية يسقطون ضحية للواقع موضوع البحث فيأخذون بتأويلاته للظاهرة بدل من أن يسيروا في اتجاه البحث عن تفسير علمي،¹²⁶ وهنا يرد التنبيه من وقيدي أن ما وجد في العلوم الاجتماعية غالبا هو تقليد نظري¹²⁷ ويعني وجود نظريات مختلفة لا نظرية واحدة يمكن أن تسمح

¹²⁵ وقيدي، العلوم الإنسانية والأيدولوجيا، 175+176.

¹²⁶ كما يظهر بجلاء توصيف العلم على أنه علم الظواهر/ أيدولوجيا كما وضحه العروي في طرح ألتوسير ولوكاتش في تحليلهم لماركس، ويبدو أن التأكيد على وجود النظرية إنما يعني الوصول إلى تصوّر نظري شامل يقي من الاكتفاء بظاهر الأمور وعدم معرفتها كما هي.

¹²⁷ يتساءل والرساتين بطريقة نقدية عن قائمتنا" في علم الاجتماع، أي قائمة المؤسسين الأوائل ومن وضعها على الرغم من أن فيير وماركس لم يعتبرا نفسيهما عالمي اجتماع، ويتساءل عن ادعاء الكثيرين كونهم ماركسيين أو دركهايميين أو فيبريين ولكن لم يدع أحد ما أمامه أنه فيبري ماركس دركهايمي، ويصل للقول إن ما رسّخ هؤلاء الرجال الثلاثة كمؤسسي علم الاجتماع هو تالكوت بارسونز في كتابه "بنية الفعل الاجتماعي"، ويشرح والرساتين لذلك الشواهد والإشارات، والشاهد هنا أن ما جرى في اعتناق فكر المؤسسين كان تقليدا نظريا وليس نظرية، وغياب نظرية حول ما هو مجتمعي أوقع الباحثين في التقليد النظري، والرساتين، علم الاجتماع الغربي: مسالة ومحكمة، كيبير علماء الاجتماع يراجع فكر الرواد. ترجمة محمود الذوايدي (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2011)، 15.

بقيام الملاحظات والتجارب ضمنها، ولا نظرية واحدة يمكن أن تتحدد النتائج التي يتم بلوغها، ويرى وقيدي إن وجود هذا التقليد النظري في العلوم الإنسانية يدل على أنها لاتزال خاضعة للتأثير المباشر للأيديولوجيا، وأن مسألة بناء نظرية حول ما هو مجتمعي ليست موضع بحث علمي فحسب، بل هي أيضا موضع بحث أيديولوجي.¹²⁸

يلفت وقيدي الانتباه إلى أن نقل التصور الباشلاري دون نقده جعل مؤلفي مهنة عالم الاجتماع يقتصرون على توضيح أهمية النظرية كوسيلة فعالة لدفع كل الخطوات العلمية الأخرى إلى السير نحو تحقيق القطيعة الإيستمولوجية مع المعرفة الاجتماعية التقليدية، والواقع أن النظرية يمكن أن تلعب دور العائق الإيستمولوجي، وذلك حين تضع مجموعة من المفاهيم المتماسكة والمنغلقة، وحينها يتجه سعي العالم دوما إلى أن يحافظ في عمله وهو يعمل بهدي من النظرية على تحقيق تماسكها أكثر مما سعى إلى امتحان فعاليتها،¹²⁹ هنا تمكن الإشارة إلى سيطرة النظرية الماركسية على البحث الاجتماعي الفلسطيني في مرحلة السبعينيات وأوائل الثمانينيات كما يؤكد الباحثون الاجتماعيون الفاعلون في تلك المرحلة، مع شيوع نظريات المدارس الفكرية العالمثالية، واعتماد نظريات التبعية والتطور اللامتكافئ في الدراسات التنموية التي انتشرت في الثمانينيات، وهذا يرجع لرواج هذه النظريات في بلدان "العالم الثالث" ونتيجة لانتماء الباحثين لتيارات يسارية وتتلذهم في الجامعات على هذه النظريات تحديدا، وهذا يعكس بشكل جلي أن اعتماد نظرية أو إطار تحليلي في دراسة ظاهرة ما كان ناجما عن اعتبارات عديدة ليست

¹²⁸ وقيدي، العلوم الإنسانية والأيديولوجيا، 179.

¹²⁹ المرجع السابق، 180.

بالضرورة معرفية علمية أو متصلة بالواقع وتحاول فهمه، ولا يمكن فصل هذه التوجهات النظرية عن التوجهات السياسية لدى الباحثين مع الإشارة الواضحة إلى أن البحث الاجتماعي كان ينحو منحى شموليا عاما ويحاول الوصول إلى إجابات عامة، وبالكاد وجدت دراسات متخصصة وجزئية، بلغة أخرى كان البحث الاجتماعي يجري على مستوى الماكرو اجتماعيا وليس المايكرو، وهذا ما تغيّر في مراحل لاحقة شهدت انحسارا في تطبيق النظرية الماركسية تحديدا.¹³⁰

ضمن هذا السياق يمكن إيراد تأكيد وقيدي أن النظرية كضرورة إبستمولوجية هي عبارة عن مجموعة من المفاهيم الإجرائية التي إذ تمكّن العالم من فتح حوار إيجابي ومنظّم مع الواقع؛ تقبل هي ذاتها نتائج هذا الحوار مع الواقع، ذلك أن النظرية لا تزال تلعب في العلوم الإنسانية وعلم الاجتماع تحديدا دورا أيديولوجيا ومعرفيا، وحين تعطى الأولوية في العمل العلمي للدور الأيديولوجي للنظرية على حساب دورها المعرفي، فإنها قد تكون حينئذ عائقا إبستمولوجيا بدل أن تكون تلك الوسيلة الفعالة لتحقيق القطيعة الإيبستمولوجية المأمولة، وهنا تمكن ملاحظة كيف يتنقل وقيدي بين استعمالات الأيديولوجيا المختلفة دون تحديد واضح، فيتعامل مع الجانب الأيديولوجي في النظرية - الأيديولوجيا/ علم ظواهر - كما يتعامل مع الأيديولوجيا في الحقل السياسي - الأيديولوجيا/

¹³⁰ ولعل انهيار الاتحاد السوفياتي شكل عاملا رئيسيا في الابتعاد عن النظرية الماركسية وهذا بالضرورة غير منسجم مع الموقف العلمي أو المعرفي، فالنظرية لا تسقط بسقوط نظام ادعى تطبيقها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مع الإشارة إلى أن المقابلات أسفرت عن اعتقاد الباحثين أن استخدام النظرية الماركسية وأدواتها في التحليل لم يكن نابعا من خيارات موضوعية بقدر ما كان ناتجا من كونها العدة المعرفية التي يمتلكها الباحثون الذين تخرّجوا من جامعات وأوساط تسودها النظرية الماركسية أو انتموا إلى تيارات سياسية وقناعات أيديولوجية منسجمة مع التصور الماركسي وإسهامه في دراسات الاقتصاد السياسي، ويرى جميل هلال أن "العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية التي كانت تدعي تبني الماركسية كانت تفهمها وتستخدمها في أدبياتها بتبسيط شديد، وما فرغ الماركسية من فعاليتها كمنهج في التحليل وليس كأيديولوجيا هو الاعتماد بشكل مطرد على الإنتاج السوفياتي للماركسية نتيجة التحالف السياسي، ولم يكن هناك اهتمام كاف بتوطين المنهج الماركسي بنفَس موضوعي غير أيديولوجي".

قناع، وهذا الخلط هو وجه القصور الأبرز في تعامل الباحثين العرب مع مفهوم الأيديولوجيا وتحديدا في علاقته مع المعرفة، ويمكن القول بوضوح إن إشكالية الدور الأيديولوجي للنظرية داخل الإنتاج البحثي الاجتماعي هي جزء من الإشكال الفلسفي الموضّح في الأيديولوجيا/ علم للظواهر، وتغليب المعرفي على الأيديولوجي في النظرية نسبي ولا يمكن الفكك منه، وهذا ما يبرر اللجوء في البحث إلى القول إن المعرفي هو ما يؤدي دورا وظيفيا في تطور العلم الاجتماعي مع أنه قد يؤول إلى أيديولوجي.¹³¹

وقد لا يكون من السهل القول إن اعتماد نظرية ما كإطار لدراسة المجتمع في الحالة الفلسطينية كان في حالات محددة عائقا لإستمولوجيا؛ إلا أن الحاصل يوضح أن اعتماد نظرية ما لم يكن لاعتبارات علمية معرفية خالصة كما ورد سابقا، وبالتالي لم يأت اللجوء إلى النظرية كجزء من تصوّر الوصول إلى قطيعة إستمولوجية، وهذه القطيعة بدأت تتشكل في نشرة أبحاث بيرزيت بشكل تدريجي وكجهد جماعي يسعى لإحداث تثير داخل حقل البحث الاجتماعي مع الحرص على نقد السائد من إنتاج بحثي والإتيان بتصورات مقابلة، وفي الغالب لم تظهر النظريات العامة كجزء في تصور الباحثين في نشرة أبحاث بيرزيت، وقد يكون هذا مفهوما على اعتبار أن النظريات السائدة لم تكن

¹³¹ هذا يقود إلى إشكالية أساسية في تطبيق التصور الباشلاري كما اعتمده علماء الاجتماع في هذا السياق، ويوضحها وقيدي بالقول إن الموضوع العلمي الحقيقي بالنسبة لهم أصبح الموضوع الذي يتم بناؤه وليس الموضوع المعطى، والعمل العلمي ينطلق من النظرية إلى التطبيق؛ ويمكن اختصار هذا الطرح بحديث مؤلفي مهنة عالم الاجتماع كما يورد وقيدي على لسانهم: "إن موضوع البحث مهما كان جزئيا أو مجزءا لا يمكن أن يحدد أو يبنى إلا في ضوء إشكالية نظرية تسمح بإخضاع مظاهر الواقع لسؤال منظم، بحيث تدخل تلك المظاهر في علاقة بفضل السؤال المطروح عليها"، في هذا التوضيح تحديدا تظهر إشكالية اعتماد التصور الباشلاري دون نقده، فعلماء الاجتماع اعتمدوا عقلانية باشلار وتصوره للعلاقة بين النظرية والتطبيق بدءا من النظرية وصولا للتطبيق وهذا يعني أنهم في سعيهم لتحقيق العقلانية المطبقة لدى باشلار افترضوا أن النظرية في العلوم الاجتماعية قادرة على القيام بالدور الذي منحه باشلار للرياضيات في الفيزياء.

قادرة على توفير الإجابات،¹³² وبانت جزءاً من التصورات السائدة التي عملت النشرية لطرح بديل لها ولرفضها.

وكجزء من تصور نشرية أبحاث بيرزيت لدورها في توجيه البحث الاجتماعي الفلسطيني جاء عددها الرابع (1987) ليحاول سدّ ثغرة فكرية متصلة بالدراسات الأثرية، ورأت النشرية أن هنالك إغفالا غير مبرر للدراسات الأثرية في حين تلقى هذه الدراسات اهتماما إسرائيليا يصل حدّ الهوس القومي، ويوضّح سليم تمّاري أهمية الدراسات الأثرية ويرى إغفالها غريبا وغير مبرر، قائلا: "كأن لسان حال مثقفينا يقول إن ارتباطنا بالأرض وجذورنا في التاريخ واضحة للعيان ولا تحتاج الإصرار على هذا البديهي"، ويظهر مستوى النقد للسائد الثقافي الذي لا يفلح في تحديد الأولويات البحثية ويترك مجال الآثار للإسرائيليين يهيمنون عليه لأنهم "أخذوا على عاتقهم الدراسة المنظمة جالبيين معهم أولوياتهم الموضوعية وأطرهم الأيديولوجية" كما يرى تمّاري.¹³³

وعند هذا المستوى من البحث من المهم الإشارة إلى أن الموضوعات الأساسية التي وضعتها هيئة تحرير نشرية أبحاث بيرزيت كمفاتيح لأعدادها اللاحقة شكلت جزءاً أساسية بل غالباً لكل ما أنتج من بحث اجتماعي منذ ذلك الحين وحتى إنجاز هذا البحث، ويمكن القول إن الموضوعات التي وضعتها النشرية كأولويات من حيث البحث الاجتماعي كانت أشبه بأجندة للمنتج البحثي طوال السنوات اللاحقة، وهذه الموضوعات أو الخطوط العريضة - كما ورد سابقاً - شملت التنمية، الآثار، الفلكلور، تيارات في الأبحاث

¹³² يمكن القول إن النظريات الشاملة كانت تتداعي في تلك الفترة على مستوى عالمي وليس فقط في السياق الفلسطيني، وبالضرورة كانت السمة النقدية تطيح بالنظريات العامة وتقوّض الطموح للتحليل الشامل في العلوم الاجتماعية.

¹³³ سليم تمّاري، مقدمة المحرر، نشرية أبحاث بيرزيت، عدد 4 (1987): 3.

السوسيولوجية، دراسات حول وضع المرأة الفلسطينية، ومراجعات للسير الذاتية والمذكرات، وهذا ما يبرر التوقف طويلا عند هذه المجلة وإيلائها كل هذا الاهتمام ويؤكد الدور المحوري غير المدروس جيدا لهذه المجلة والقائمين عليها، ومن خلال تأويل موقف المجلة خلال الانتفاضة الأولى يمكن الوصول إلى فهم أجلى لطبيعة دورها المعرفي وموقفها من الأيديولوجيا السائدة.

الانتفاضة الأولى وهيمنة السياسي على البحث الاجتماعي

"لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة"

تستخدم ليزا تراكي "الهيمنة" بمضمونها الغرامشي لتوصيف العلاقة بين الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير من جهة، والبحث الاجتماعي في فترة الانتفاضة الأولى والسنوات التي أعقبتها حتى توقيع اتفاقية أوسلو من جهة أخرى، وترى أن الهيمنة كانت تطال كل مكونات المجتمع الفلسطيني وكان لها دور في توجيه وتحديد البحث الاجتماعي في تلك الفترة،¹³⁴ وقد يكون التعامل مع الانتفاضة الأولى بحثيا أحد أبرز أشكال هذه الهيمنة.

ومن المهم القول إن كلا من جميل هلال وسليم تماري وليزا تراكي أكدوا مرارا خلال المقابلات على أن مواقفهم النقدية حيال ما أنتج وما أنتجوا هم في فترة الثمانينيات وحتى الانتفاضة الأولى وخلالها هو وليد رؤيتهم اليوم لذلك المسار، ولم يكن ممكنا في تلك الفترة التعامل مع الإنتاج البحثي نقديا كما هو عليه اليوم، ويرى سليم تماري أن

¹³⁴مقابلة في جامعة بيرزيت بتاريخ 28 أيار 2012

الأمر طبيعي وينسحب على عديد المواقف التي يبدأ الإنسان باتخاذها بعد أن تفصله عنها خبرة طويلة، ومن اللافت أن تماري يرى أن الموقف من أوصلو والمتبلور الآن لدى عديد الباحثين والرؤية النقدية لكل تبعات الاتفاقية لم تكن متأتية ولا واضحة كما هي اليوم، والأمر أشبه بالنقد بأثر رجعي.

وبعد التأكيد على أنّ الرؤى النقدية التي تتوفر اليوم لدى الباحثين الاجتماعيين لم تكن بمقدار الوضوح نفسه في فترة إنتاجهم الأبحاث الاجتماعية حول الانتفاضة الأولى؛ يبرز شبه اتفاق عام على أن البحث الاجتماعي في تلك الفترة كان مدفوعا بدوافع عديدة غير معرفية بالدرجة الأولى، وكان منساقا وراء الهبة الجماهيرية وينظر لها بعين متفائلة ويحجم عن تبني موقف نقدي اتقاء للاصطدام مع هيمنة الحركة الوطنية،¹³⁵ وترى تراكي أن اعتماد موقف نقدي حيال الحركة الجماهيرية في الانتفاضة الأولى كان يمكن أن يؤدي في أبسط الأحوال إلى سوء فهم أو إلى احتساب الباحث على فئات سياسية هو ينأى بنفسه عن الوجود بينها ولذلك تكاد الروح النقدية اختفت في تلك الأثناء، واليوم ينظر الباحثون إلى ما أنتجوه هم أنفسهم بكثير من النقد، ولا يخفي كل من تماري وتراكي وهلال بناء على المقابلات اقتناعهم بأن التفاؤل المفرط والتعويل على هذه الهبة الجماهيرية كانا سمة واضحة للكتابة والبحث حول الانتفاضة، وحسب تماري فإن هنالك مبالغة في التحليل

¹³⁵في الوقت الذي اتسمت فيه تلك الفترة بهيمنة الحركة الوطنية ومنظمة التحرير، يمكن رصد تأثير مشابه رافق مجمل البحث الاجتماعي بعد أوصلو وهو وجود شبكة تناقضات عالية التوتر تسير على المجتمع الفلسطيني ككل كما يرى مجدي المالكي، وهذه التناقضات كالتناقض مع الاحتلال والتناقضات بين الفصائل والتناقض بين الحركات الاجتماعية والسلطة إلى جانب درجة التحزب العالي التي تصل حد الاقتتال المسلح، تجعل من البحث الاجتماعي وكأنه سير في حقل ألغام، ويجعل البحوث معرضة للاتهام بالانحياز لجهة أو فكرة أو توجه بكل سهولة دون أي دراية للمتهمين بأصول البحث الاجتماعي ومنطقاته، ولذلك لا يخفى على أي متابع مقدار الحذر في التعاطي مع القضايا الشائكة وتحديدا في المجال السياسيين ويلاحظ الإحجام عن دراسة الكثير من القضايا المتصلة بهذه التناقضات الحادة خاصة بين الفصائل والحركات الفلسطينية. انظر: مجدي المالكي، "أن تبحث في ظل بيئة غير ملائمة للبحث"، البحث النقدي في العلوم الاجتماعية مداخلات شرقية غربية عابرة للاختصاصات. تحرير روجر هيوكوك (بيرزيت: معهد أبو لغد، 2011).

والتعويل على الهبة الجماهيرية وهنالك حمولة "أيديولوجية" عالية كانت تتبدى الكتابة والبحث،¹³⁶ وفي ذات السياق ترى تراكي أن الكتابة والبحث في الانتفاضة كان يهدف في جزء كبير منه إلى إبراز ما يجري وإظهاره على أنه مقاومة مجتمع يمتلك مقومات المقاومة والصمود ويستند إلى جهد كبير من التنظيم الذي سبق الانتفاضة وتجلي فيها.

وبالرجوع إلى عرض بدوي لتصوير كون وبورديو حول حدوث التثوير في الوسط العلمي وتحديد الآلية التي يحدث عبرها يبدو جلياً أن "الألغاز الشاذة" التي لا يستطيع النموذج السائد حلّها تتجمّع رويدا رويدا، مع إدراك أن التعرف عليها والوصول إليها كان في فترات العلم القياسي (العادي)، ومع أنها بذرة العلم الجديد إلا أنها تنمو في أرض العلم التقليدي، وتمر بمخاض هو التوتر الجوهرى بين القديم والجديد،¹³⁷ ومن هنا يمكن فهم حالة التوتر التي تظهر في نصوص وأعمال الباحثين الاجتماعيين في فترة المخاض أو السعي للقطيعة مع السائد، ويمكن القول أن التأليف والبحث الثوري الرفض للسائد المستجيب أو الخاضع للمجال السياسي يعيش حالة التوتر انطلاقاً من أرض السائد التقليدي، ويلتزم في بعض المراحل تحفظاً ما إزاء السائد حتى تتكاثف الألغاز وتشكل نسفاً خاصاً ونموذجاً خاصاً، ويمكن القول إن الانتفاضة الأولى من حيث هي مرحلة حادة

¹³⁶ ويرى تماري أن الإعلام ساهم بشكل كبير في اقتناع الفلسطينيين بأنهم يغيرون واقعهم ويكتبون التاريخ بل ويغيرون العالم، وسقط الجميع في حالة التضخيم الإعلامي والذي أعطى الصوت لأول مرة بهذا الحجم للفلسطينيين وبات الطفل الفلسطيني من خلال وسائل الإعلام الأجنبية يخاطب العالم، ومقدار المبالغة يتضح برودة الفعل العنيفة بعد الانتفاضة لدى الباحثين الذين أدركوا حجم التهويل والمبالغة في التعامل مع الانتفاضة كثورة اجتماعية، فطفرة الدراسات الجندرية خلال الانتفاضة والتي تتحدث عن تحرر المرأة من الهيمنة الذكورية أو مشاركة المرأة سياسياً ودورها في قيادة الانتفاضة، والتأكيد على صراع الأجيال وتدافعها خلال الانتفاضة؛ تداعت أمام انخفاض سن الزواج والاقبال الكثيف عليه بعد الانتفاضة وصعود التيارات الإسلامية السياسية وهذا ما يتضح بوضوح في طروحات ربما حمامي في مجلة *آفاق فلسطينية* بعد الانتفاضة. انظر صفحة 110 من هذا البحث.

¹³⁷ بدوي، *الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية*، 64. ومن المفيد التأكيد على ما حواه الفصلان الأول والثاني في هذا البحث من توضيح واف لوفرة المفردات التي نصب في النهاية في ذات المعنى؛ فالسائد أو القديم أو التقليدي أو القياسي أو العادي لها ذات الدلالة.

حافلة بالتغيرات كانت ثقيلة الوطأة على التأليف النقدي المعارض للسائد والساعي للتثوير، ولكنها في ذات الوقت ساهمت بشكل كبير في تكثيف الألبان الشاذة والكشف الواضح عن عدم قدرة السائد على توفير الإجابات وحل الألبان،¹³⁸ وهذا ما مهدّ الألبان لاستكمال التوجه المعرفي نحو القطيعة الكاملة مع السائد، ولكن هذا لم يحصل مع توفّر مقوماته.

ويمكن القول بتعايير أخرى أن النظر إلى الانتفاضة الأولى على اعتبار أنها شكّلت حالة من هيمنة السائد سياسيا واجتماعيا وبحثيا وتثبيت سطوته على جميع مناحي الحياة الاجتماعية في فلسطين يبدو توصيفا صحيحا ويبدو شعار الانتفاضة الأهم "لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة" تعبيراً مهما على الهيمنة الكاملة على مناحي الحياة وعلى البحث الاجتماعي، وتحفل عديد الشهادات عن الانتفاضة الأولى بمقدار هيمنة الحركة الوطنية حتى على سلوك الأفراد الخاص مثل لباسهم وأفراحهم ولهوهم،¹³⁹ وسيطرة "أيديولوجيا الالتزام الوطني"¹⁴⁰ التي تفرض على الفلسطينيين الالتزام بالسلوكيات المنسجمة مع السائد وطنيا في تلك الفترة والمعيلة من خطاب الانتفاضة

¹³⁸ وهنا تأكيد على التصور القائل بأن التغيرات الحادة في الواقع تساهم في انضاج الظواهر وانضاج البحث حولها في زمن قياسي نسبيا. ¹³⁹ قد لا يحتاج الأمر لكثير من البحث للإشارة إلى عديد حوادث الامتاع عن إقامة حفلات الزفاف والأعياد خلال الانتفاضة أو استنكار مظاهر اللهو ومهاجمة مواقفه في كثير من الأحيان ضمن افتراض مفاده أن على الجميع الالتزام بهمّ الانتفاضة وقرارات قيادتها. ¹⁴⁰ هذه التسمية هي مجرد محاولة للتعبير عن ماهية الأيديولوجيا السائدة في تلك المرحلة، مع إمكانية تسميتها بأيديولوجيا التحرر الوطني، إلا أن هذا ارتبط بشكل مباشر بقيام سلطة وطنية وإعلان استقلال على دولة في الأرض المحتلة سنة 1967، ولذلك كان الأجدى توصيف الأيديولوجيا تلك بما كان يسمى الالتزام الوطني، كأيديولوجيا تعبر عن التصورات المشتركة للفلسطينيين حيال القضية الوطنية ومواقفهم المتوقعة في ضوء هذه الأيديولوجيا.

ويستعير البحث تعبير "أيديولوجيا التحرر الوطني وأيديولوجيا بناء مؤسسات الدولة" من إسهام الباحث جميل هلال الذي يرى بالاستناد إلى مساهمات بحثية في الخطاب الرسمي الفلسطيني أن الحركة الوطنية الفلسطينية بدأت تتحول بالتدريج من حركة تحرر وطني إلى حركة يرتكز جهودها على إقامة دولة على جزء من فلسطين، وشهد الحقل السياسي الفلسطيني خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات تحولات دفعت في اتجاه الانتقال من أيديولوجيا التجريب إلى أيديولوجيا بناء الدولة، مع الإشارة إلى أن البحث يفترض تخصيصا في أيديولوجيا التحرير هو أيديولوجيا الالتزام الوطني كمرحلة أخيرة من أيديولوجيا التحرير وتحديدا في فترة الانتفاضة الأولى. راجع: جميل هلال، إضاءة على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013)، 10-12.

وقيادتها ومركزته كخطاب فلسطيني أوحده، إلا أن الانتفاضة ساهمت في وصول السائد إلى مأزقه الأكبر وأزمته الكبرى، وهي عدم القدرة على توفير الحلول المرضية وطرح الإجابات الوافية عن كل الألغاز الجديدة والمعضلات الواضحة، وهذا ما كان مبررا كافيا للقطيعة مع السائد ورفع مستوى النقد حياله، وهذا ما حصل على نطاق محدود كاستكمال لجهد بدأ في أواسط الثمانينيات، ولكن المسار بتر مع توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية وهذا افتراض يحتاج للإثبات.

وبالنظر إلى أن *آفاق فلسطينية* - وهو الاسم الذي اعتمد للنشرة بعد انقطاع لثلاث سنوات في الانتفاضة - عبّرت بشكل واضح عن حجم تأثير المناخ العام السائد خلال الانتفاضة على البحث الاجتماعي، تضاف إليه عديد العوائق والإشكاليات العملية التي نشأت عن إغلاق الجامعات والتضييق عليها من سلطات الاحتلال وعزل الجماعة العلمية الموجودة في الضفة عن محيطها العربي والعالمي بشكل كامل، ما جعل هذا "الحصار" سمة أبرز في أي حديث عن واقع البحث العلمي في تلك الفترات، وهنا تأكيد على أن مجمل المحاولات النقدية لتحليل مسار البحث الاجتماعي في الفترات تلك كانت تستهلك جزءا كبيرا من طاقتها في توضيح طبيعة بيئة البحث "المعادية للبحث" تلك البيئة التي تحاول الهيمنة على مجريات البحث في مراحله المختلفة وصولا إلى تحديد التوجهات العامة للنتائج، ويصح إطلاق مصطلح "المنفذ المغلق" لتوصيف مجمل الصعوبات التي تواجه الباحث أثناء سعيه للوصول إلى البيانات المطلوبة للبحث ومصادر المعلومات،

ويمكن القول إن اعتماد المالكي تسمية "بيئة غير ملائمة للبحث"¹⁴¹ هو تعبير جامع لمجمل هذه التعبيرات ودلالته تمتد لتشمل جملة العوائق التي تستهدف البحث الاجتماعي، ويمكن اليوم بقليل من الجرأة القول إن إجراءات الاحتلال من إغلاق للجامعات والتضييق على التبادل العلمي من مجلات ومنشورات وكتب وصولاً حتى قطع صلة البحث الفلسطيني بالعالم الخارجي وفرض الرسوم والتراخيص على وسائل الاتصال والتبادل الإلكتروني وحرمان الباحث الفلسطيني من الحصول على أية إحصاءات دقيقة متعلقة بوضع الفلسطينيين تحت الاحتلال؛ تشكل وجهاً لمعاداة البحث، وفي الجهة المقابلة كانت هيمنة السياسي على المعرفي عائقاً مهماً يحول دون بلوغ البحث الاجتماعي درجة مقبولة من الموضوعية، ويمكن القول إن توجيه السياسي للمعرفي في تلك الفترة جعل البيئة البحثية بشكل ما "معادية للبحث".

ولتلّمس ما طرأ في الانتفاضة الأولى من تغيّرات وتأثيرات على البحث الاجتماعي يبدو العدد الخامس (1990) من *آفاق فلسطينية* موضحاً لجزء من هذه التغيرات، فبالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على شكل المجلة ومضمونها بسبب إغلاق جامعة بيرزيت ومركز الأبحاث وإغلاق السوق المحلية الفلسطينية، واصلت المجلة دورها المنشود في "دفع المسيرة العلمية للإنتاج الفكري الفلسطيني في تلك المرحلة الحرجة" من خلال تسليط الضوء على "أزمة الأبحاث الفلسطينية"، وتوصيف حالة الإنتاج الفكري المحلي بأنها أزمة مستوى، وصولاً لانتهاج الكتاب المحليين بالضحالة والسوقية والارتزاق، وطرح مجموعة من المداخلات التي تشخّص الحالة وتطرح جملة مسببات وإمكانيات

¹⁴¹المالكي، "أن تبحث في ظل بيئة غير ملائمة للبحث"، 161-162.

للحل، ولعل المجلة بإدارتها لهذا النقاش أو رصده تضع نفسها في موقع معارض لهذا السائد وبالضرورة لا يتفق معه بل ويسعى لتجاوزه بجهد جماعي هو ميزتها الأساسية وبضوابط علمية، وأكدت المجلة على أن واحدا من أهم أسباب الحال المتردية للإنتاج الفكري هو الانقطاع عن الحركة الثقافية في العالم العربي وتوقع الإنتاج البحثي داخل هموم وقضايا المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، ويقول تماري: *فيظهر هذا المجتمع وكأنه احتل مرتين: مرة من السلطات الإسرائيلية وما يرافق ذلك من قيود سياسية وبيروقراطية، ومرة أخرى من هامشية مجتمع محافظ صغير انقطعت جسوره عن جذوره التاريخية الغنية*."

ولعل تعبير تماري عن الأزمة بالشكل الذي ورد في تقديمه للعدد الخامس من المجلة يعبر بشكل واضح عن مجمل قراءته لواقع البحث الاجتماعي الفلسطيني في السنوات التي نشط هو فيها ضمن هذه البيئة البحثية، ومن خلال مساهمتين أساسيتين ضمن واقع يتسم بشح المراجعات النقدية يظهر اهتمام تماري بتوضيح طبيعة الإشكاليات العملية وأثرها الواضح على العملية البحثية وهذا الجانب يأخذ مساحة واسعة من النقاش، وفي الشق الثاني يتم التركيز على محلية المجتمع الفلسطيني ومحافظة بعد الإغلاق والحصار وانقطاع السبل إلى جذوره التاريخية، ولعل هذه القضية سيطرت كذلك على مجمل الإنتاج البحثي لتماري بعد أعماله الأولى عن علاقة الريف الفلسطيني بالاحتلال والتغيرات التي طرأت عليه اقتصاديا واجتماعيا، وبالضرورة تمكن ملاحظة انشغال تماري في تشخيص الحداثة الفلسطينية المبتورة بالنكبة وما بعدها وغرق المجتمع

الفلسطيني في محليته، وسعي تماري الدائم لتشخيص الانقطاع في مسيرة الحواضر الفلسطينية الساحلية والانقطاع عن إرث النخبة المدنية الفلسطينية، ويمكن النظر إلى إسهاماته في إعادة كتابة التاريخ الاجتماعي من خلال السير والمذكرات كتعبير واضح عن هذا التوجه، الذي بدأه مع نشرة أبحاث بيرزيت وهو اليوم توجه رئيس لدى مؤسسات الدراسات الفلسطينية وتوجه واضح لدى جملة من الباحثين المؤرخين الاجتماعيين والسوسولوجيين.¹⁴²

وفي صلب مراجعة تماري للإنتاج البحثي الاجتماعي الفلسطيني¹⁴³ وعلى صلة بما سبق تبرز إشكالية واضحة متعلقة بما يسمى "الاستثناء الفلسطيني"، وهو ادعاء تبناه غالبية الباحثين الاجتماعيين في تلك الفترة والنابع من الادعاء بأن المجتمع الفلسطيني مختلف وفريد ولديه تجربة تاريخية مغايرة متميزة ما يجعل من تطبيق الأطر النظرية المتصلة بالتمية ودراسات النوع الاجتماعي والأقليات ليست ذات صلة مباشرة بدراسته، ومع الاقتناع الذي يبديه تماري بأهمية نقد المركزية الأوروبية في البحث الاجتماعي وما أنتجته من نظريات؛ إلا أن ذلك لا يعني رفض مجمل الإسهام النظري الغربي في الحقل الاجتماعي وفصل دراسة المجتمع الفلسطيني عن الأطر النظرية العامة التي توفر بطبيعتها مساحة للخصوصية الثقافية أو يمكن العمل على توفيرها بدل الرفض المطلق

¹⁴² يمكن القول بالقليل من الجراءة إن الموضوعات الأساسية التي وضعها سليم تماري كمحرر لنشرة أبحاث بيرزيت كأولويات بحثية في أواسط الثمانينيات شكّلت ما يشبه أجندة للبحث الاجتماعي الفلسطيني في السنوات اللاحقة، باستثناء البحوث السياسية التطبيقية المزدهرة في مرحلة ما بعد أوسلو.

¹⁴³ تتمثل مساهمة تماري في هذا المجال بمقالتين يمكن وصفهما بالإضاءة على واقع البحث الاجتماعي الفلسطيني، وهما: Rema Hammami and Salim Tamari, "Populist Paradigms: Palestinian Sociology", *Contemporary Sociology*, Vol. 26, No. 3 (May, 1997): 275-279. Salim Tamari, "Problems of Social Science Research in Palestine: An overview", *Current Sociology*, Volume 42 (2): 68-86 (Summer 1994).

لهذه الأطر انطلاقاً من الادعاء باستثنائية الحالة الفلسطينية، والموقف النقدي الأسلم حسب تماري يتمثل في استخدام الأدوات التحليلية التي تراعي الطبيعة الثقافية أو الاجتماعية للمجتمع العربي.¹⁴⁴

ويرى تماري أن دراسة الانتفاضة الأولى تمت في كثير من الأحيان ضمن هذا الادعاء بالاستثناء الفلسطيني، ولم ينجز عمل بحثي جاد ليقارب أو يقارن العصيان الجماهيري ضمن سياق الحركات الثورية التاريخية، أو ضمن سياق أو إطار مرتبط بحركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وظلّ التأكيد على خصوصية الحالة الفلسطينية التاريخية محصوراً في المقدمات والخلاصات البحثية دون تقديم إثبات واضح صريح لهذا الادعاء كما يرى تماري، وفي الغالب حال هذا الادعاء دون تحقيق قراءات مختلفة للانتفاضة الأولى وأعاق فهم التمرد الجماهيري، وهذا امتداد لتعامل الباحثين الاجتماعيين مع فلسطين كاستثناء، ويتضح من عرض تماري أن الدراسات التي خرجت من هذا الهوس بالاستثناء أنجزها باحثون غربيون أو فلسطينيون غير خاضعين للشرط الاجتماعي والسياسي الفلسطيني أي مقيمون في الخارج،¹⁴⁵ في حين سيطر هذا الهاجس على الباحثين الفلسطينيين الخاضعين لهذه الشروط وكذلك الحال على مجلة شؤون فلسطينية الصادرة عن مركز الأبحاث الفلسطيني.¹⁴⁶

¹⁴⁴ المرجع السابق، 71

¹⁴⁵ المرجع السابق، 72

¹⁴⁶ تبرز في هذا السياق مجلة *الفكر الديمقراطي* التي تولى تحريرها جميل هلال من نيوقوسيا وصدرت خلال الانتفاضة الأولى وتوقفت في 1991، وهي مجلة غنية باهتماماتها المعرفية والأسماء التي كتبت فيها ليس على مستوى فلسطيني وحسب وإنما على مستوى عربي، وخرجت المجلة من انغلاق مدعي الخصوصية الفلسطينية إلى محاولة لدراسة المجتمع الفلسطيني من مدخل اقتصاد سياسي يربط المجتمع الفلسطيني في محاولة فهمه بمحيطه العالم ثالثي الشرق أوسطي، ولا بد من القول إن المجلة كانت متحللة من الشروط المجتمعية والاقتصادية والسياسية السائدة في الداخل الفلسطيني وهذا ما يجعل دراستها هنا غير منسجمة مع التصور النظري للبحث.

ويرى تماري أن افتراض الاستثناء الفلسطيني وجد بسبب المحليّة والانعزال الذي فرض على العلوم الاجتماعية في فلسطين وعدم التواصل الفاعل مع مستجدات الأطر والتصورات النظرية في البحث الاجتماعي باستثناء تلك السائدة في إسرائيل، ووجد بتأثير من الإدعاء الصهيوني بفرادة الصهيونية كظاهرة تاريخية،¹⁴⁷ ويلاحظ تماري أنه لم ينجز تقريبا عمل بحثي يدرس المجتمع الفلسطيني كأى مجتمع عبر دراسة الثقافة الشعبية أو العائلة أو الجريمة أو الإعلام، ولم تخصص الجامعات جهودا لدراسة المجتمع الفلسطيني بالمعنى الفعلي للدراسة السوسيولوجية، وهذا كان بشكل أو بآخر بتأثير من الشعور بالاستثنائية، وللمفارقة يرى تماري أنه في حالة تنمية المجتمع الفلسطيني والمجتمع المدني تحديدا في غياب الدولة أو أجهزتها وهي حالة فريدة استثنائية لم تجر إلّا دراسات قليلة،¹⁴⁸ وبذلك يشير تماري إلى أن الافتراض بالاستثناء الفلسطيني كان عائقا في مسيرة البحث الاجتماعي، وتعزز خلال الانتفاضة.

ويمكن القول في هذا السياق إن القضية الأولى التي تنبّه تماري إليها في معرض نقده للإنتاج البحثي الفلسطيني حول المجتمع الفلسطيني وتوضح بشكل كبير مساره البحثي الشخصي هي الطابع الوصفي الجاف المعتمد على الجانب الكمي في البحث السوسيولوجي دون استخدام فعال لأدوات بحثية كيفية تساهم في فهم المجتمع، ويقول إن "التعامل مع العلم الاجتماعي كان يتم على أنه مسوح اجتماعية وحسب، وكان البحث وصفيا أكثر من كونه تحليليا"، وهذا إلى جانب "وهم الاستثناء الفلسطيني"، ورفض هيمنة

¹⁴⁷ يرى تماري من خلال المقابلات معه أن جزءا كبيرا من الشعور لدى الباحثين الفلسطينيين بفرادة الحالة الفلسطينية واستثنائيتها متسربة من الفكرة الصهيونية بفرادة وتمايز تجريتهم التاريخية.

¹⁴⁸ Tamari, "Problems of Social Science Research in Palestine: An overview", 73

الدوافع الأيديولوجية المتسرّبة من المجال السياسي أهمّ محددات رؤاه النقدية والمبررات النظرية لخياراته في البحث حتى نهاية الانتفاضة الأولى أو توقفه عن تحرير مجلة *آفاق فلسطينية*.

العدد الأخير من *آفاق فلسطينية*¹⁴⁹

جاء العدد السادس (1991) من مجلة *آفاق فلسطينية* ليعبّر بوضوح عن الحال الذي وصل إليه الإنتاج الفكري والبحثي في صيف العالم 1991 نتيجة جملة عوامل تتضح بجلاء في ثنايا العدد، فالى جانب التضييق الإسرائيلي عبر إغلاق مركز أبحاث جامعة بيرزيت الذي تصدر عنه المجلة وتقييد استعمال وسائل الاتصال الإلكترونية، استحكمت الرقابة الداخلية على المؤلفين استباقاً لمقصّر الرقيب وشاعت التورية في الإنتاج الأدبي والفني وتقلّص سوق الكتب والدوريات حتى كاد ينقطع الاتصال كلياً مع الإنتاج الفكري والأدبي في العالم العربي، ويرى تمّاري أن الضحية لكل هذه التطورات هي الحياة الفكرية والأكاديمية في فلسطين، فهي محصورة في رقعة جغرافية محدودة بسبب ظروف الحصار ومعزولة عن امتدادها الطبيعي في العالم العربي، والقارئ المحلي لا يشكّل الضابط الكافي لمستوى الإنتاج الفكري السليم، والنتيجة كما رأى تمّاري في تقديم

¹⁴⁹ صدر من مجلة *آفاق فلسطينية* عدد سابع بعد هذا، إلا أنه جاء بعد ترك سليم تمّاري وطاقم المجلة العمل فيها، وهو ما يعني بوضوح انتهاء مشروع المجلة النقدي الواضح الملامح، ولذلك كان العدد السابع غير منسجم مع مسار الأعداد اللاحقة ولا منسجماً مع تصورات وأعمال رواد المجلة أو التيار النقدي الذي نشط في جامعة بيرزيت أول جامعة فلسطينية تحت الاحتلال حينها.

العدد السادس للمجلة هي "تسيب ملحوظ في مستويات النشر والكتابة، لا تبررها حتى ظروف التقييدات الاحتلالية".¹⁵⁰

ولعل تماري يختصر الأزمة التي تصاعدت خلال الانتفاضة متلبسة شعار الالتزام الوطني ومنسجمة مع السائد غير النقدي، من خلال تخصيص العدد لمناقشة محاضر المؤتمر الذي عقده جامعة بيرزيت حول "قضايا البحث العلمي والنشر في الأراضي المحتلة"،¹⁵¹ ويحدد الهدف من نشر هذه المساهمات وعرضها بالقول إن بيت القصيد من هذا الجهد هو: "يجب أن لا نسمح لعملية "تطبيع القمع"، الذي نواجهه في بلادنا، أن يشكّل غطاء لإنتاج فكريّ سقيم يختفي وراء شعار الالتزام الوطني"، وتبدو عبارة تماري صريحة واضحة تؤكد أن هنالك مسعى إسرائيلي لتطبيع القمع والتقييد بكل أشكاله وهنالك من يستغل هذه الحالة ويستغل الأيديولوجيا السائدة ليواصل طرح إنتاجه الفكري السقيم، ويمكن القول هنا إن "الالتزام الوطني" يبدو كجزء من أيديولوجيا سائدة وأحد مكونات خطابها الرافض للرؤى النقدية، ومن أهم ما يوفره العددان الخامس والسادس من المجلة بالإضافة إلى كشفهما عن ما خلفته الانتفاضة الأولى من أزمات على مستوى الإنتاج البحثي، بيان الموقف الواضح الصريح للقائمين على المجلة من الأيديولوجيا السائدة والمنتج البحثي في تلك الفترة، والاطلاع على المواقف الصريحة التي تعبر عن تصور القائمين على المجلة حول تأثير الأيديولوجيا على البحث العلمي.

¹⁵⁰ سليم تماري، "كلمة المحرر: البحث العلمي وتطبيع القمع"، *آفاق فلسطينية: مجلة أبحاث جامعة بيرزيت*، ع6، (1991): 3.

¹⁵¹ يتضح من خلال الحديث عن المؤتمر الذي عقد في القدس عام 1990 وعرض أوراقه الموقع الذي كانت فيه بيرزيت والدور الذي لعبته أو حاولت أن تلعبه في سبيل دفع البحث العلمي وتحديدا في فترات نشاط مركز الأبحاث لديها، وهذا ما يعزز الافتراض القائل إن التطوير في مسار البحث العلمي مرهون بتوفر الصيغ المؤسسية والجهد الجماعي وهذا ما يبدو في الحالة هذه.

يحفل العدد السادس من المجلة بثلاث مقالات أساسية تعبر عن الموقف من الإنتاج الفكري والبحثي في تلك الفترة، ومن المهم عرض أبرز الوارد فيها وبيان موقعها النقدي، ففي مقالته "الإنتاج الفكري المحلي ومستويات النشر" يركّز جورج جقمان المحاضر في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت حينها على غياب "التقييم" بعد النشر ومحدودية التقييم قبله، وخلص جقمان حينها إلى أن السبب الأهم والأعم لتدني مستوى النشر المحلي يكمن في هذه الظاهرة الفكرية التي لها أسباب مجتمعية محددة، ويقصد بالتقييم بعد النشر؛ ذلك النقد والجدل والنقاش والحوار والأخذ والرد الذي ينبغي أن تتعرض له المنشورات بعد صدورها، وحسب جقمان فإن هذا هو عماد أية حركة فكرية وشرط ضروري لا غنى عنه لوجودها واستمرارها ونموها وتطورها، وفي المقالة أكد جقمان أن هذا النقاش شبه معدوم في الأراضي المحتلة، وحسب جقمان فإن حركة النقد العلنية تلك تساعد في ضبط وتعديل وتحسين مستوى الكتابة والتأليف، وتسهم في وضع معايير للتأليف والكتابة والنشر، ومن ثم معايير للفكر والإنتاج الفكري، وغياب هذه المعايير يسهم بشكل واضح في تدني مستوى التأليف والإنتاج الفكري، ويذكر جقمان أن مستوى التقييم قبل النشر في المجالات والدوريات في الجامعات محكوم بكون أساتذة الجامعات المقيمين في الغالب هم في بداية حياتهم العلمية وتتقصم الخبرة والاطلاع، وإن توفرت لديهم القدرات العلمية فإن مستوى النصوص يجعل المجلة أو الدورية في التباس حول نشر النصوص أو عدم نشرها لتدني مستواها وفي غالب الأحيان يتم النشر على أمل أن يبنى على تلك البدايات المتواضعة.¹⁵²

¹⁵² جورج جقمان، "الإنتاج الفكري المحلي ومستويات النشر"، آفاق فلسطينية: مجلة أبحاث بيرزيت، عدد 6، (1991): 89-96.

وفي رؤية سليم تماري حول الإنتاج البحثي الاجتماعي في تلك المراحل يرى أن العائق الأهم الذي حال دون تطور البحث الاجتماعي هو غياب المساحة والتقاليد النقدية في البيئة الأكاديمية الفلسطينية، وبالنظر إلى أن مجمل العوائق العملية التي انشغل غالبية المشخصين لواقع البحث الاجتماعي بالحديث عنها هي موجودة في أي بيئة بحثية مشابهة وعالم ثالثة، إلا أن ما يختفي في فلسطين تحديدا هو المناخ القائم على النقد وتبادل الآراء والأفكار النقدية حول البحوث بين المختصين الزملاء، وتتجلى هذه الحال بغياب منتدى نقاش حيث تعقد المناقشات حول الأبحاث ومقدار الإنجاز فيها، وفي الغالب لا يتداول الباحثون الاجتماعيون مخطوطاتهم مع الزملاء لدعم البحوث وتطويرها، وغياب مجموعات النقاش المحددة على أعمال الباحثين الاجتماعيين من الباحثين أنفسهم، يضاف إلى ذلك غياب الجمهور النقدي والقادر على خوض مناقشات ومناظرات تدفع المقاربات البحثية وتطورها من منظور علمي، ومجمل المجادلات الحاصلة فلسطينيا هي بين نشطاء سياسيين أو في الغالب أيديولوجية خالصة، ويشير تماري إلى وجود أزمة مفهومية ولغوية على مستوى آخر، بحيث أن المفاهيم واللغة البحثية والموضوعات هنا لا تتسرب إلى الجمهور العام، ففي أوروبا مثلا تستخدم الصحافة المصطلحات والمفاهيم السائدة في بيئة البحث الاجتماعي، مثل الحركية والتناقف والصراع الإثني لتحليل الواقع الاجتماعي بحيث يتواصل ويستوعب الجمهور العادي هذه المفاهيم وهذا المستوى من التحليل، أما في فلسطين والعالم العربي تحديدا فإن القضايا التي تستهلك النقاش بشكل أساس متعلقة بالزواج والطلاق، وتمرد الشباب، والصحافة في الغالب تأخذ لنفسها خطابا أخلاقيا

وبيداغوجيا، وهذا ما أنتج فجوة واسعة بين لغة وموضوعات ومفاهيم الباحثين الاجتماعيين والتي تحسب على النخبة والمتقنين، وبين الإطار العام الشعبي المرتبط بقيم أخلاقية ودينية والتي تتحو نحو التبسيط.¹⁵³

يبدو واضحا أن غياب المناخ النقدي العام كان بالنسبة لدى القائمين على مجلة *آفاق فلسطينية* إشكالية أساسية تحول دون مجابهة السائد المحلي الأيديولوجي والمحدد بشكل كبير للمنتج البحثي، ولا يقتصر الأمر على مجرد غياب النقد على مستوى عام بل يمتد لجعل أصحاب الرؤى النقدية في مواجهة مستمرة مع العام السائد،¹⁵⁴ ويمكن القول إن التوجه لدى الباحثين في *آفاق فلسطينية* يلتقي بشكل واضح مع ما يسمى بالاتجاه النقدي، وهو الاتجاه الذي يعتمد النظرية النقدية التي تسعى إلى الخروج- عن طريق التأمل النقدي (الانعكاسية)- بعيدا عن نطاق الأيديولوجيا المسيطرة (بقدر ما يمكنها ذلك) لكي تخلق لنفسها فضاء يتم فيه إنتاج معرفة مقاومة ومضادة للهيمنة تزرع أركان علاقات السيطرة المادية والرمزية الجائرة، ويسعى المفكرون النقاد إلى الوصول إلى "المعارف المقهورة" كما إنهم كثيرا ما يمعنون النظر في "علاقات القوة على المستوى المحدود (الميكرو)" والتعبيرات لفوكو.

وفي المجمل تتغلب التصورات العامة على التصورات العلمية النقدية، ويتضح من تصور تماري كما يرد في كلمة المحرر بداية كل عدد السعي نحو القطيعة مع اللغة العامة والمعرفة العامة وصولا إلى لغة علمية في تطبيق واضح للتصور الباشلاري الذي

¹⁵³ Tamari, "Problems of Social Science Research in Palestine: An overview", 70

تم المرور عليها سابقا، ولا يرى تماري القطيعة متعلقة بالحقل العلمي وحسب بل يراها تمتد لتشمل المجتمع ككل والثقافة السائدة ككل مدعمة بالتصورات البيداغوجية والأخلاقية التي تهبط بمستوى البحث العلمي، وبالضرورة يبدو توفير المناخ النقدي أو إنكفاء روح النقاش والتقييم والمناظرة سبيلا مهما لتصفية البحث الاجتماعي من الطروحات السطحية متدنية المستوى، ويشمل عدد المجلة الخامس تقريرا مفصلا حول معرض الكتاب الفلسطيني في القدس تحت عنوان "أزمة فكر أم أزمة مفكرين؟" ويتضح النفس النقدي الحاد تجاه كل ما ينتج في المجال الثقافي ككل، وتحديد ما أنتج خلال الانتفاضة، ويرد في التقرير: "الكتب المحلية عن الانتفاضة كثيرة غير أن معظمها كان هزيلا ولا يستحق حتى الشراء"، ويركز التقرير على أهمية النقد الجاد الذي طال ما أنتج خلال الانتفاضة ويتضح أن نقد الإنتاج خلال الانتفاضة كان موجة عامة تشي بحجم خيبة الأمل من المبالغة في التعويل على الانتفاضة والانخراط في كتابة مدفوعة بدوافع أيديولوجية وبدافع من الالتزام، وهذا ما يتضح تحديدا من مشاركة قرابة 20 أكاديميا في مساهمات لنقد ما أنتج خلال الانتفاضة من حيث المناهج والآليات وحتى طرق النشر وغياب النقد الجاد، وأهم الأوراق التي اشتملت عليها المداخلات نشرت في العدد السادس من المجلة.

وتعكس هذه الرؤية سعيا مستمرا لإحداث تثوير في مجال البحث الاجتماعي، وتعكس هذه الرؤية قناعة بأن إحداث التغيير في الحقل العلمي لا يتم إلا بوجود جماعة علمية أو متحد علمي حسب كون وهذا هو المقصود من أهمية نقاش الباحثين لبحوثهم

بشكل جماعي وعقد المناظرات والندوات وإحداث حالة من التبادل المعرفي النقدي داخل وسط العاملين في البحث الاجتماعي.

ويشتمل العدد السادس من المجلة على "مراجعة نقدية حول الكتابات عن المرأة في الانتفاضة" تقول فيه ربما حمامي إن معظم ما كتب خلال الانتفاضة حول المرأة كان ينحو منحى تبسيطيا، بحيث يبرز دور المرأة الإيجابي باستثناء القليل من الكتابات التي اتخذت نهجا نقديا ذاتيا واعيا وهي مقالات لنساء فلسطينيات، ورأى حمامي أن معظم الكتابات يمكن تصنيفها تحت لائحة الدعاية الإعلامية، تتسم بالمبالغة والتركيز على الجوانب الإيجابية، وترد حمامي هذا الواقع إلى الصبغة الإعلامية الحادة للانتفاضة، والتي كانت حدثا إعلاميا بامتياز فهي المرة الأولى التي أتيح للفلسطينيين فيها وضع حد لفبركة صورتهم على يد الصحافة الغربية، وشكلت قضية المرأة حدثا مركزيا، حيث تبلور وعي لدى الأهالي أن دور المرأة في أي حركة تحرر وطنية عامل حاسم في مساندة التقدميين في الغرب ومنح الانتفاضة شرعية، وتستغرب حمامي من كون الدعاية حول مشاركة المرأة ظهرت في معظم الأعمال الصادرة باللغة العربية (للاستهلاك المحلي).

وتركز حمامي في ورقتها على تجاهل المعارك الاجتماعية التي كانت تحدث نتيجة مشاركة المرأة سياسيا ونضاليا، فالدعاية قد تلعب دورا إيجابيا ولكنها ليست نظرة نقدية، فهي لا تحلل التناقضات الاجتماعية لتوظيفها في عملية التغيير الاجتماعي، وعندما يفقد الواقع والتعبير عنه صلتها ببعض، تصبح الدعاية نوعا من القمع، وفي الانتفاضة تعززت نزعة اعتبار النقد الذاتي خطرا جديا، لأنه من السهل استخدام كلماتنا ضدنا،

وترتبط حمامي واقع المرأة كما هو وما كتب عنه بالتغيرات المتصاعدة خلال الانتفاضة وعلى رأسها صعود الحركات الإسلامية السياسية، والوتيرة المتصاعدة لانتشار قيمها الاجتماعية والأيدولوجية خلال الانتفاضة، وتحديدًا قضية فرض الحجاب في غزة واعتبار ارتدائه واجبا قوميا وليس دينيا فقط، وتشير حمامي إلى أن أيًا من أدبيات الانتفاضة لم تذكر هذه القضية ولم تتطرق لها وسائل الإعلام، وتحاول حمامي وضع بعض الخطوط العريضة للتعامل مع قضية فرض الحجاب وفهم آليات تغلغل حركات الإسلام السياسي في المجتمع والثقافة الشعبية، وتعرض حمامي لقضية أخرى وهو الزواج المبكر خلال الانتفاضة، وزيادة أعداد المواليد، وقضايا على صلة بإنتاج المرأة اقتصاديا، وتأطير النساء في لجان المرأة وعلاقته بالسلطة داخل العائلة، والعلاقة بين العمالة والفضيلة وبلوغ قمة الهستيريا في المساواة بين العمالة للاحتلال والمطالبة بالتححرر الاجتماعي.

ومن الواضح أن الموقف النقدي الذي بدأت به حمامي نقاشها للمنتج البحثي والكتابات حول المرأة في الانتفاضة، تحول إلى موقف نقدي حاد حيال أيديولوجيا الحركات الأصولية، دون تحديد ما الذي تقصده بمفردة "أيديولوجيا"، ويمكن استبدالها بكلمات من قبيل تصورات أو اعتقاد أو دعوات، وهذا ما يعكس التباسا في التعامل مع المفهوم واستخدامه بالمعنى القدحي غير الواضح، ومع أن المعنى الأقرب له في سياق استخدام حمامي هو القناع الذي يغطي المصالح؛ إلا أن هذا التفسير لا يصلح في كل استخدام ورد في النص، والأهم أن الموقف النقدي حيال هذه "الأيديولوجيا" جاء جراء

الانخراط في السجال الأيديولوجي السياسي، والتعامل مع الحركات الإسلامية كخضم بدل أن تكون موضوع دراسة، وهذا يعكس بشكل واضح مقدار الهيمنة التي كان يمارسها السياسي على البحث الاجتماعي وطال البحث النقدي كذلك، وبالنسبة لحمامي فإن الكتابة حول المرأة والبحث الاجتماعي خلال الانتفاضة ظل عاجزا عن تقديم تفسير واضح للتغيير الحاصل في المجتمع الفلسطيني وثقافته الشعبية وهذا ما يظهر من عرض حمامي، إلا أنها توظف النقد المعرفي ضمن السجال السياسي فتتهبط به إلى درجة الأيديولوجيا كقناع بقولها صراحة في ختام المقال:

أعتقد أننا في مرحلة اجتماعية خطيرة جدا، حيث تظهر كل التناقضات في المجتمع الفلسطيني على السطح، ولكن هذه المرحلة هي المؤهلة لإحداث التغيير الاجتماعي، ومرة أخرى تؤكد أن المشكلة الملحة حاليا هي تأثير الحركات الأصولية، إذا كان هنالك درس تعلمناه حتى الآن نحن العلمانيين، هو أننا لا نستطيع بعد اليوم ترك الحركات الأصولية تتفرد في الساحة الاجتماعية تنشر فيها أيديولوجيتها، ونبقى نحن منشغلين بالنضال على الجبهة الوطنية.¹⁵⁵

يبدو جليا أن الخطاب المستخدم في خلاصة مقال يفترض أنه نقدي حول ما كتب عن المرأة في الانتفاضة تصلح كجزء من موقف أيديولوجي ضمن مناظرة سياسية فيها خصمان أصولي إسلامي و علماني، أكثر من كونها جزءا من تصور نقدي، إلا أن ما كتب في تلك الفترة يعكس مقدار الاستقطاب والتسييس العالي وهيمنة السياسي على كل مناحي

¹⁵⁵ ريماء حمامي، "مراجعة نقدية حول الكتابات عن المرأة في الانتفاضة"، أفاق فلسطينية: مجلة أبحاث بيرزيت. عدد6، (1991): 141-

الحياة، وهذا ما أعاق بشكل واضح تطور التيارات النقدية وتثوير مجال البحث الاجتماعي، وإلى جانب طرح حمامي نشر العدد نفسه مقالة نقدية حول ما كتب عن الانتفاضة بشكل عام واختار له عزمي بشارة المحاضر في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في بيرزيت حينها عنوانا هو "العلم والأيدولوجيا"¹⁵⁶، ولعل هذا المقال يكشف بشكل كبير عن الطريقة التي كان يتعامل معها التيار النقدي مع الأيدولوجيا السائدة وكيف كان يتصورها، وهذا المستوى متقدم في التعامل مع الأيدولوجيا فهو يسعى لتحديدها أو لا ومن ثم اتخاذ موقف نقدي منها، وهذا ما يوفر تصورا مهما عن الأيدولوجيا السائدة حينها وموقف الباحثين الاجتماعيين النقيدين منها.

تستهل المقالة باستعراض لجملة أفكار نظرية توضح العلاقة بين العلم

والأيدولوجيا:

فالعلم يختلف عن الأيدولوجيا خلافا يصل إلى حد العداء والصراع،
وذلك في أدواته وموضوعه وهدفه وخطابه، ويعتمد المبادئ اليقينية
والاستدلال المنطقي والمحاكمة العقلية والتعميم الاستقرائي، وتعتمد
الأيدولوجيا التشبيهات والمماثلات، وتماسكها هو تماسك العقيدة
والغاية، أو المصلحة الفئوية أو القومية أو القبلية أو الطائفية، وقد تكون
هذه المصلحة حقيقية وقد تكون موهومة، كما قد تهدف إلى إيجاد لحمة
اجتماعية، فالأيدولوجيا هي من مكونات الجماعة، وهي بذلك ليست
عقل فرد بل عقل جماعة، ولكن العلم والأيدولوجيا يتناقضان
ويتصارعان في ظرف اجتماعي زمني مكاني محدد هو الأساس

¹⁵⁶عزمي بشارة، "الكتابة عن الانتفاضة بين العلم والأيدولوجيا"، آفاق فلسطينية: مجلة أبحاث بيرزيت، عدد6، (1991): 97-106.

لوحدهما، فكل منهما نشاط اجتماعي عقلي وفكري ينفذ وظيفة اجتماعية، فهما يتوحدان بالعقل والفكر والمجتمع، وتتدخل الأيديولوجيا في انتقاء موضوعات البحث العلمي، كما تتدخل في كيفية استغلال نتائج البحث العلمي، كما تؤثر الاكتشافات العلمية في الأيديولوجيات التي تحاول التكيّف مع معطيات الواقع الجديد الذي يساهم البحث العلمي في إنجابه. ولا تكف الأيديولوجيا عن محاولة الولوج إلى البحث العلمي ذاته، لتفرض انتقائية في المعطيات أو قفزات عقائدية لا منقضية إلى التعميمات، أو عزوف عن التعميم إذا كان لا يخدم هدفاً وغاية خارج عملية البحث العلمي، وإن كان العالم يؤمن بمعتقد أو ينتمي إلى أيديولوجيا محددة، إلا أنه يحاول من خلال نشاطه العلمي ألا تتدخل الأيديولوجيا في تماسك وترابط مقولاته، وقد يساهم هو نفسه في نشاط أيديولوجي هدفه استغلال نتيجة البحث العلمي وتسخيرها في خدمة الجماعة التي ينتمي إليها، وقد يختار موضوعه مدفوعاً بمعتقداته ومصالح الجماعة التي ينتمي إليها، ولكن حالما يباشر بحثه العلمي فإن عليه أن يتحول إلى مقاتل شرس في الدفاع عن الموضوعية العلمية عند انتقاء العينات المخبرية أو النماذج الإحصائية وتصنيفها، أو عند

إجراء الاستدلالات العقلية بعد الوصول إلى التعميمات.¹⁵⁷

بهذا التقديم يلج بشارة إلى موضوع مقاله وهو مراجعة للأدبيات التي كتبت بالعربية خلال الانتفاضة الأولى ويختار عنواناً فرعياً للنص هو "فصل المقال في ما بين الكتابة عن الانتفاضة والعلم من اتصال"، وبالتوقف قليلاً عند التقديم النظري وفي ضوء

¹⁵⁷عزمي بشارة، "الكتابة عن الانتفاضة بين العلم والأيديولوجيا"، آفاق فلسطينية: مجلة أبحاث بيرزيت، عدد6، (1991): 97-106.

مجل النقد والتحليل الوارد في الفصلين السابقين من هذا البحث يتضح أن بشاره يتعامل مع لفظة "أيديولوجيا" بأكثر من معنى دون توضيح ذلك، فهي في حين تشير إلى أفكار وتصورات فئة أو طبقة أو جماعة وتستخدم في المجال السياسي لتحقيق الغايات وكسب ولاء الأتباع والترويج للأفكار الحاصلة أو المنشودة، وهذه تظهر حين يتحدث عن استخدام نتائج البحث لخدمة غاية ما أو عدم استخدامها، وتأخذ اللفظة معناها هنا من حيث تأدية الأيديولوجيا لدور ما في السجال السياسي وهي قريبة من معنى الأيديولوجيا الضيق عند مانهايم، والاستخدام الثاني متصل بعملية البحث العلمي نفسها من اختيار للموضوعات والأدوات والعينات وما شابه، مع أن هذا الاستخدام غير واضح وفيه لبس كبير كما يطرحه بشاره، إلا أن الإشارات إليه متصلة بالأيديولوجيا كأفق ذهني للباحث أو الحقبة التي يحيا فيها أو الجماعة التي يقع ضمنها، أو الأيديولوجيا كتصور للكون، وهنا يتدخل البراديجم السائد معرفيا ومجتمعيا في خيارات الباحثين وبطريقة غير واعية غالبا وهذه قريبة من معنى الأيديولوجيا الواسع عند مانهايم، مع التأكيد على أن النقاش حول الأيديولوجيا لم يبلغ درجة الوعي الواضح بهذا التفصيلات والتمايزات وظل استخدام المفهوم عاما غامضا وكأن دلالاته ثابتة في حين هي على العكس من ذلك تماما، وهذا يعكس بوضوح أن نقاش الأيديولوجي والعلمي حديث على الحالة الفلسطينية وربما المنطقة العربية ككل،¹⁵⁸ فلو أن دراسات جادة أجريت لفحص الأثر الأيديولوجي في

¹⁵⁸ ترى ليزا تراكي أن حدة النقد والاتجاه النقدي في الحالة الفلسطينية تصاعدت بالسنوات الأخيرة في حين لم تكن بهذه القوة في الثمانينيات وأوائل التسعينيات لأسباب كثيرة منها هيمنة خطاب الالتزام الوطني والتخوف من النقد الذاتي وغيرها، إلا أنها تشير بوضوح إلى أن البراديجم الما بعد حدثي بطابعه النقدي التفكيكي لم يكن قد تغلغل في التوجهات النظرية لدى الباحثين، وهذا ما حصل لاحقا فراكم نقدا مستقيضا.

البحث الاجتماعي الفلسطيني في تلك الفترة فكانت خلصت إلى أهمية الوعي بالاستخدامات المختلفة للمفردة وكانت محاولة مهمة لفحص أيّ السياقات النظرية قادرة على مساءلة الإنتاج البحثي، ولكن هذا لم يحدث.

ولا بد من الإشارة إلى أن خطاب الموضوعية العلمية والقتال الشرس في الدفاع عنها يعكس إلى حدّ بعيد أولية المقاربات لموضوع العلم والأيدولوجيا، ولا يتعدى كونه في كثير من الأحيان استعراضاً لطروحات نظرية هي أقرب إلى الشعارات العامة التي ثبت بالتجربة التاريخية أنها أشبه بالطموح المفرط أو الوهم غير القابل للتحقيق، مع انها ترد في كثير من الأحيان في قالب دعاويّ من باب المطالبة بموضوعية مطلقة وذلك لضمان تحقيق موضوعية مقبولة، ولعل أهمية هذه المقالة تكمن في تطرقها لهذا الموضوع تحديداً ولمحاولة كاتبها فحص هذه العلاقة من خلال ما كتب عن الانتفاضة بالعربية، ويرى بشارة أن المثقف الفلسطيني وجد نفسه في بداية الانتفاضة باحثاً عن دور في هذا الحدث التاريخي الشعبي الشامل، فوجد نفسه كمناضل أو نشيط إعلامي أو كمرشد للوفود الأجنبية،¹⁵⁹ ولم يتمكن من أن يصبح مفكراً - وليس المقصود باحثاً اجتماعياً- يطرح التنظير للخيارات المختلفة أمام القيادة السياسية صاحبة القرار، ولكن هذا لم يحصل حسب بشارة لأن القيادة السياسية كانت تجهد في الوصول لحلول وسط بين تياراتها، واعتقد بشارة أن بعد المثقفين الفلسطينيين في الداخل عن مراكز القرار في القيادة الفلسطينية

¹⁵⁹ من الضروري الإشارة إلى حجم الانخراط الواسع الذي قام به الأكاديميون والباحثون والمثقفون في الانتفاضة، وكان واضحاً من المقابلات حجم الجهد والوقت والإمكانات التي كانت تبذل في فترات إغلاق جامعة بيرزيت أو متابعة قضايا الطلاب المعتقلين لدى قوات الاحتلال، وهذا ما جعل الإنتاج البحثي في فترات الانتفاضة عملاً ثانوياً ينجز ما لم تكن هناك جهود عملية ميدانية متعلقة في الانتفاضة والعمل الجماهيري لكل أشكاله.

جعلهم أقل تنظيرا وهو ما يؤسس لخيارات أخرى مثل البحث العلمي الأكثر "موضوعية" لأنه أبعد عن مراكز اتخاذ القرار، والأكثر انشغالا بالتفاصيل لأنه أقرب إلى الانتفاضة ولكن هذه الخيارات لم تستغل بعد، حسب بشارة.

ويصل بشارة للقول:

إن كتابتنا عن الانتفاضة هي كتابة مجنّدة، ومجنّدة تستخدم أدوات علمية في أفضل الحالات ... فهناك مثلا كتابة مجنّدة ضمن خط وطني عام، تضع أدواتها العلمية في خدمة الانتفاضة ومعركة تقرير المصير للشعب الفلسطيني وقضية تقدم وتحرر المجتمع الفلسطيني، وهناك كتابة مجنّدة في خدمة هدف أقل عمومية مثل الحفاظ على القيادة السياسية الحالية للشعب الفلسطيني، كشرط من شروط التحرر، وهناك كتابة مجنّدة في خدمة فصيل أو آخر .. يجب أن تقوم ديمقراطية مؤسساتية تمنح مؤسسات البحث العلمي من جامعات ومراكز أبحاث أكبر قدر ممكن من الاستقلالية ضمن الإجماع الوطني الشامل، وفي سياق فصل بين المؤسسات المجتمعية ووظائفها، إلى جانب فصل بين المجال العام والخاص، والمجتمعي والفردي"، ولا يفوته التأكيد على توفر حرية التعبير، ويواصل بشارة حديثه عن الكتابة المجنّدة قائلا: إنها لا ترتقي إلى درجة البحث العلمي المتكامل، ليس لأن الأيديولوجيا أو العقيدة أو المصلحة تتدخل في اختيار الموضوعات وتوجيه الأسئلة، وليس لأن الباحث يستخدم بحثه في خدمة غرض سياسي، بل في الأساس لأن الباحث يقدم على البحث مع معرفة مسبقة أنه لن يقول الحقيقة كاملة، لأنه يعلم أنه في عرضه سيحدد على نقاط القوة، لا نقاط

الضعف في الانتفاضة، ولأنه يعلم أنه لن يناقش حداً أدنى من
المسلمات ولن يعمل على تحطيم بعض الأساطير، بل يهدف واعياً إلى
البحث عن أفضل السبل لترسيخ الرمز والأسطورة، في حين تحاول
العلوم التاريخية (وكل العلوم الاجتماعية هي علوم تاريخية) أن تفقد
الأسطورة، أو أن تفككها، والانتفاضة مليئة بالأساطير والرموز،
والمهمة الآن لا تكمن في تحطيمها بل في تبين مدى خدمتها لهدف
التحرر الوطني وتقدم وتحرر المجتمع".

يشير النص السابق وكذلك عديد المعطيات السابقة إلى وجود أيديولوجيا عامة
مهيمنة على المجتمع الفلسطيني وتلقي بظلال ثقيلة على البحث الاجتماعي وتسرّب إلى
مفاصل الكتابة والفعل في مجتمع الباحثين وكذلك الحال في كل مؤسسة وخطاب ونشاط
في فترة الثمانينات وحتى السنوات الأخيرة من الانتفاضة الأولى، وتعبّر عنها مداخلة
بشارة بشكل واضح، وعيّرت عنها طروحات نشرة أبحاث بيرزيت وآفاق فلسطينية وعديد
الدراسات التي تناولت هيمنة المجال السياسي على البحث الاجتماعي في تلك المرحلة
الزمنية بطابع نقدي، ويمكن القول من خلال تأويل وتحليل نصوص وأعمال الباحثين
الاجتماعيين وسرد عديد المعطيات المتعلقة بالبراديغم المجتمعي السائد حينها، أن هنالك
أيديولوجيا التزام وطني سادت خلال المراحل التي ذكرت سابقاً وحتى نهايات الانتفاضة
الأولى، ويمكن القول إن هذه الأيديولوجيا شكلت جزءاً مهماً من تصور الفلسطينيين عن
أنفسهم في تلك الفترة، إما خاضعين لها أو رافضين لها، وفي سنوات الانتفاضة بلغت
الهيمنة أوجهاً، وهذا ما يتضح في نص بشارة، الذي يبدو مهتماً بالوظيفة المجتمعية

التحريرية والالتزام الوطني في البحث الاجتماعي أكثر من أية معايير أخرى، ويقول في سياق مؤكد على أن الدور الوطني للكتابة هو محدد قيمتها: "لكي تخدم الكتابة المجنّدة على الأقل هدفها هي، يجب أن يتوفر فيها الحد الأدنى من الموضوعية العلمية،¹⁶⁰" ويضرب بشاره حول هذا الموقف أمثلة تنطبق على كتابة عامة حول شأن وطني ولا تنطبق على بحث علمي رصين، وهذا ما تدلل عليه الخلاصة التي يصل إليها بالقول: "هنالك أنواع من الكتابة لا تساهم في خدمة الانتفاضة بل تزيد من أعبائها ولا تعبئ الجماهير بل تفرغها ولا ترشد القيادة وإنما تضللها، وإلى جانب ذلك كله تساهم في صنع ثقافة فلسطينية رديئة"، ويمكن ملاحظة حجم هيمنة أيديولوجيا الالتزام في فترة الانتفاضة من خلال هذا النص النقدي الذي جاء لمراجعة ما كتب عن الانتفاضة ورأى فيه الكثيرون كتابة أيديولوجية بدلا من العلمية ولذلك وجب التنويه إلى القضية والخوض فيها، فكان التأكيد على الموضوعية ومراعاة ضوابط الكتابة العلمية في سياق غير واع بحجم هيمنة أيديولوجيا الالتزام الوطني وتأثيرها بشكل رئيسي حتى في التيار النقدي، ومن المهم التأكيد على أن التعامل مع الأيديولوجيا هنا وطرحها في مقابلة العلم هو تعامل مع جانب واحد منها متعلق بالمناظرة السياسية والاستعانة بالبحث الاجتماعي كقناع/ أيديولوجيا لتحقيق المكاسب والمصالح وهو ما يتم بصورة واعية من الباحث، ولا يظهر في التحليل أي عناية بالأيديولوجيا المحددة للبحث الاجتماعي من حيث هي تصور عام يحكم فئة أو

¹⁶⁰ لا يوجد تحديد واضح لما يقصده بشاره بالموضوعية العلمية إلا أن تحليل النص بمجمله يشي بأن المقصود هو التخلي عن الدوافع الأيديولوجية في البحث في سبيل التمكن من الوصول إلى صيغة علمية تبحث عن الأشياء كما هي.

حقة معينة، حتى الدعوة إلى الموضوعية تبدو عامة مبهمة وتدخل في سياق توظيف مجمل العمل البحثي لخدمة الأهداف الوطنية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يصل بشاره في سياق عرضه لصعوبات إنتاج بحث علمي جاد وشامل حول الانتفاضة إلى القول إن المشكلة الأساسية تكمن في أن الباحثين الفلسطينيين "غير قادرين على قول كل شيء عن الانتفاضة، فهي مشحونة بالرموز والأساطير التي يتوجب على البحث العلمي أن يبين منشأها ووظيفتها، ونحن لا نستطيع القيام بذلك في هذه المرحلة"، ويواصل بشاره طرح إشكاليات القيام ببحث اجتماعي شامل للانتفاضة وتبدو صيغة الطرح تبريرية، حتى يصل إلى دعوة للقيام ببحث علمي بالتدرج وبحذر خطوة فخطوة حتى يصل المجتمع إلى درجة النقد الذاتي بلسان متقفيه، وما لم يصل المجتمع إلى مرحلة رؤية نفسه وتاريخه بروح نقدية فلن يكون بالإمكان تناول نفسه بالبحث العلمي، ويختتم بشاره مقاله بالدعوة إلى توثيق أحداث الانتفاضة وأرشفة كل تفاصيل المتوفرة عنها، لأن مهمة التوثيق علمية وإن ظهرت بمظهر العمل الفني المحض، وهنا يبدو أن بشاره يصل إلى نتيجة مفادها أن هذا هو الشكل العلمي الوحيد المتوفر للتعامل مع الانتفاضة من حيث هي موضوع للدراسة والبحث، وبالنظر إلى العنوان الفرعي الذي اختاره بشاره لمقاله، "فصل المقال في ما بين الكتابة عن الانتفاضة والعلم من اتصال" يبدو واضحا أن بشاره لم يجد أي اتصال بين ما كتب عن الانتفاضة والعلم كما طرحه، وأن العنوان الرئيس "العلم والأيدولوجيا" لا يعبر عن طبيعة النص الذي تعامل مع الأيدولوجيا بشكل ملتبس حتى وصل الأمر لجعل

التوجه النقدي ملتزما بالسائد والمهيمن مجتمعيا وفي مجال البحث العلمي، وهنا يتم التأكيد مجددا من طبيعة التوتر بين السائد والثوري من الطروحات والبحوث الاجتماعية، وينتهي التوتر إلى غلبة المعرفي/ الثوري/ الجديد على العادي/ القياسي/ التقليدي/ الأيديولوجي حين تكتمل شروطه المشروحة سلفا، وهذا ما كان ممكنا بعيد الانتفاضة ولم يتم لأسباب كثيرة لعل أهمها تذرر الجهد الجمعي وانشغال الباحثين في العمل ضمن سوق الأبحاث التي نشأت مع السلطة الفلسطينية، وانخراط كثير من المؤسسات البحثية في إنجاز بحث اجتماعي منسجم مع أيديولوجيا بناء مؤسسات الدولة التي هيمنت بشكل واضح بعد توقيع اتفاقية أوسلو، ولعله من المهم استكمال الجهد في هذا البحث ودراسة الإسهامات المعرفية - إن وجدت - في مرحلة بعد أوسلو ضمن الشروط التي طرحت في الفصل الأول والثاني.

خلاصة

جاء هذا الفصل كمحاولة لتطبيق المقاربة النظرية والإجرائية في الفصلين الأول والثاني على الأرض في سبيل تقديم محاولة لتطبيق الثنائية نقديا وفحص القيمة الإجرائية للثنائية كما تم طرحها، ووصل الباحث إلى أن الفترة من أواسط السبعينات - أي بدء مسار البحث الاجتماعي بصيغة جمعية - حتى ما بعد الانتفاضة الأولى كانت تشهد هيمنة لأيديولوجيا التحرر الوطني أو أيديولوجيا الالتزام الوطني ويلقي المجال السياسي بثقله على البحث الاجتماعي، وكان المنتج البحثي في غالبه خاضعا للأيديولوجيا هذه، ومن خلال تحليل نصوص مجلة آفاق فلسطينية وشهادات الباحثين حولها ورؤيتها في ذلك

الوقت لضرورة مواجهة السائد ورفضه ورفض المعرفة غير العلمية أو الأيديولوجية والقدرة على القول إن هنالك أيديولوجيا سائدة ورفض إبقاء البحث الاجتماعي في إطار هيمنتها، كل ذلك حدا بالباحث للقول إن المجلة كجهد جماعي واع بموقعه من الأيديولوجيا السائدة والبدل الذي يقدمه كانت إنتاجا بحثيا معرفيا، وتوضّح هذا الإسهام المعرفي بعد الانتفاضة الأولى التي تجسد فيها بشكل صارخ هيمنة الأيديولوجيا السائدة على البحث الاجتماعي بل على المجتمع ككل، وهذا ما راكم نقدا كثيرا بعد الانتفاضة، وعاد التوجه النقدي بإسهام أوضح وأحرص على القطيعة مع السائد.

ومن المهم الإشارة إلى أن التحوط المنهجي في الفصل الثاني حول استخدام الثنائية إجرائيا في حالة مجلة *آفاق فلسطينية* لا يسمح بكثير من القطعية والوثوق، إلا أن ما تم تقديمه في هذا الفصل هو محاولة لتطبيق الاشتغال النظري، وبمعنى أوضح فإن التركيب الذهني للأيديولوجيا السائدة تشكّلت لدى الباحث من خلال جرد المنتج البحثي والاطلاع على توصيف الباحثين الاجتماعيين لتلك الحقبة والوقوف على الشواهد العديدة التي عبرت عن هيمنة أيديولوجيا الالتزام الوطني في تلك الفترة، ومن ثم جاء البحث في مجلة *آفاق فلسطينية* كونها شكلت حالة مختلفة إزاء السائد من حيث وعيها به وسعيها لمجابهته وكونها جهدا جماعيا، ويتوفر هذه العناصر أمكن وصفها بالإنتاج المعرفي في مقابل الإنتاج الأيديولوجي، مع الإقرار بأن تحليل أعدادها كان متواضعا وتمت محاولة سد هذه الفجوة بالمقابلات المعمّقة مع محررها سليم تماري، إلا أن هذه التحولات لا تنتقص من المقاربة التي طرحت في الفصل الثاني.

خاتمة

ضمن السجال العربي المتأخر حول ثنائية الأيديولوجي والمعرفي والمهموم بمستوى الإنتاج البحثي العربي والمشغول بالضرورة بتأخر الإنتاج العربي في العلوم الاجتماعية حيال الإنتاج الغربي؛ جاء هذا البحث ك محاولة لطرح مقارنة نقدية لهذا النقاش العربي، انطلاقاً من الاعتقاد بأهمية الثنائية معرفياً وقدرتها على نقد الإنتاج البحثي الاجتماعي في المنطقة العربية والإسهام في دفعه وتطويره ليكتسب قدرة تحليلية وتفسيرية أكبر ولتجنب السقوط في استسهال النقل عن الإنتاج الغربي دون مراعاة لخصوصية السياق العربي، وجاء هذا البحث ليقارب الثنائية بطريقة تحصنها ضد النقد للاستخدام العربي لمفهوم الأيديولوجيا بشكل اعتباطي دون تحديد واضح محدد.

ويمكن القول إنني وعند الاطلاع على جزء وافر من النقاش العربي للثنائية اعتقدت كال كثير من الباحثين بأهميتها وضرورتها في هذه المرحلة تحديداً، إلا أن الاستفادة من الثنائية (على اعتبار أنها تطوير واع لثنائية الأيديولوجيا/العلم) كانت تقتضي جهداً نقدياً لتحديد المقصود بطرفيها ومن ثم التأكيد على فرادتها من حيث العلاقة والارتباط بين شقيها، وبعد ذلك طرح مقارنة منهجية لاستخدامها، ولا أزع أن البحث أنجز العملية برمتها، بل سعى لتقديم مساهمة تتعلق بنقد مسار البحث الاجتماعي في سياق محدد زمانياً ومكانياً وشروطه الاجتماعية محددة، وذلك في ضوء الثنائية، ولا شك أن الأمر تطلب جرأة معرفية في الاستقرار على تحديد واضح لاستخدام الثنائية إجرائياً.

وحتى لا يقتصر الجهد على السجال النظري والنقد النصي لإنجازات البحاثة العرب ومساهماتهم، جرى تطبيق ما قاد إليه البحث النظري على الإنتاج البحثي الاجتماعي الفلسطيني في الفترة الواقعة بين تأسيس الجامعات في الضفة الغربية وحتى قبيل توقيع اتفاقية أوسلو، ووجدت في مجلة *آفاق فلسطينية* الصادرة عن مركز الأبحاث في جامعة بيرزيت جهدا معرفيا في سياق تهيم فيها أيديولوجيا سائدة على مناحي الحياة كلها ومن ضمنها البحث الاجتماعي، ولا يمكن إنكار أن تطبيق الإسهام النظري الذي يقدمه البحث على الحالة المدروسة كان مقتضبا لضرورات عملية وأخرى منهجية، وهذا ما يفرض الكثير من التحرر عند الحديث عن نتائج الدراسة، ومع ذلك فإن الإسهام النظري لو توفرت الإمكانيات لتطبيقه ضمن بحث أوسع وأشمل فسيقود إلى درجة عالية من الوثوق، وهذا ما يجعل الإسهام النظري والمقاربة الإجرائية صالحة للاستخدام في سياقات أخرى، بل وفي بحث تكميلي يواصل العمل على مجمل مسار البحث الاجتماعي الفلسطيني منذ بداياته وحتى اليوم.

وفي مرحلة تشهد تغلغلا واسعا للأفكار النقدية، يبدو مهما الالتفات إلى أهمية الجهد الجماعي الذي يحمل تصورا واعيا للسائد ولما يطرحه لمجابهته وقدرته على المضي بالبحث الاجتماعي وتطويره، ولهذا أولى البحث اهتماما للمجلات والدوريات كونها تعبيرا عن هذا الجهد الجماعي وهو متوفر كما أرى في *آفاق فلسطينية* ولمحررها سليم تماري دور واضح فيه، يضاف إليه دوره في تشكيل الجمعية الفلسطينية لعلم الاجتماع، والتي غاب ذكرها منذ سنوات، مع الإشارة إلى كل ما يشيخه الجهد الجماعي

من نقاش ونقد وتطوير يبدو البحث الاجتماعي الفلسطيني بعد أوسلو قد أغفلها بشكل كبير.

ومن المهم الإشارة إلى أن وجود الثنائية في منطقة تخوم بين الإيستمولوجيا والسوسيولوجيا أفاد البحث في تجاوز القصور لدى المنهجيات المقدمة في المجالين بطرح هذه الرؤية المتضافرة، والفضل في عقد هذه العلاقة هي للمساهمات العربية التي يعتمدها البحث ويؤكد على مركزيتها وتحديد مساهمات وقيدي وبدوي التي تبدو متكاملة من حيث بحث وقيدي النظري المستفيض في الإيستمولوجيا وعلاقتها بالسوسيولوجيا بناء على طروحات بياجيه، وتطبيق بدوي للتأليف بين الإيستمولوجيا والسوسيولوجيا في بحثه الذي تناول الأبعاد الاجتماعية لإنتاج المعرفة في الجامعات المصرية، وقبلها كان العروي يؤسس لضبط استخدام مفهوم الأيديولوجيا مع تنبئه لطرح منهجية إجرائية لدراسة الأدلوجة في أي مجتمع، ويدين هذا البحث لمساهمات الثلاثة تحديدا في بناء مقاربتة.

ويمكن القول إن التوسع في إجراء دراسات شبيهة يبدو ملحا في الحالة الفلسطينية، وذلك لغياب المناخ النقدي الجاد حيال ما ينتج وإثارة الكثير من التساؤلات حول من يضع أجندة البحث الاجتماعي في فلسطين، وكيف تدار عملية إنتاج المعرفة ككل في سياق تتداخل فيه الكثير من العوامل وتؤثر فيه عديد المتغيرات، ولأن المضي قدما في المعرفة الاجتماعية يقتضي دوما رؤية عامة للمسار مع نقد متواصل، فكيف الحال بمسار قلق يحاول مواكبة واقع شديد التغير سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي ككل.

قائمة المراجع

العربية

- إبراهيم، حيدر. "النسبي والعام في علم اجتماع المجتمعات العربية: ملامح المستقبل الممكن"، *أوراق الأوسط*، عدد 1 (2008): 13-30.
- الأنصاري، عبد الله. *الأيدولوجيا واليوتوبيا في الأنساق المعرفية المعاصرة*. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، 2000.
- أيوب، سمير. *تأثيرات الأيدولوجيا في علم الاجتماع*. بيروت: معهد الإنماء العربي، 1983.
- بدوي، أحمد. *الأبعاد الاجتماعية لإنتاج واكتساب المعرفة: حالة علم الاجتماع في الجامعات المصرية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- _. "الأبعاد الاجتماعية والإبستمولوجية لإنتاج واكتساب المعرفة العلمية: مقارنة منهجية"، *في: المستقبل العربي*، عدد 365 (2009).
- بشارة، عزمي. "تقديم"، *في: الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها*. دمشق: قدمس للنشر والتوزيع: 2009.
- _. "الكتابة عن الانتفاضة بين العلم والأيدولوجيا"، *آفاق فلسطينية: مجلة أبحاث بيرزيت*، عدد 6، (1991).
- بورديو، بيير. *بعبارة أخرى: محاولات باتجاه السوسيولوجيا الانعكاسية*. ترجمة أحمد حسان. القاهرة: دار ميريت للنشر والمعلومات، 2002.

- ـ، ج. س. باسرون وج. س. شامبوردون. *حرفة عالم الاجتماع*. ترجمة نظير جاهل. بيروت: دار الحقيقة، 1993.
- بوغام، سيرج. *ممارسة علم الاجتماع*، ترجمة منير السعيداني. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012.
- الجرجاني، علي بن محمد. *التعريفات*. بيروت: مكتبة لبنان، 1985.
- جقمان، جورج. "الإنتاج الفكري المحلي ومستويات النشر"، *آفاق فلسطينية: مجلة أبحاث بيرزيت*، عدد6، (1991).
- حمامي، ريماء. "مراجعة نقدية حول الكتابات عن المرأة في الانتفاضة"، *آفاق فلسطينية: مجلة أبحاث بيرزيت*. عدد6، (1991).
- دوبوا، ميشال. *مدخل إلى علم اجتماع العلوم*. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008.
- الذواوي، محمود. *الثقافة بين تأصيل الرؤية الإسلامية واغتراب منظور العلوم الاجتماعية*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2006.
- ـ. *المقدمة في علم الاجتماع الثقافي برؤية عربية إسلامية*. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والدراسات، 2010.
- زريق، إيليا. "الخطاب الإسرائيلي حول التوازن السكاني العربي - اليهودي"، *أبحاث فلسطينية في المجتمع والتاريخ*، عدد1 (2006): 7-30.
- سبيلا، محمد. *الأيدولوجيا، نحو نظرة تكاملية*. بيروت - الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992.

_. الأيديولوجيا، نحو نظرة تكاملية. بيروت- الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،
1992.

صفي، مطاع. "تعقيب على: في الأيديولوجيا والمعرفة: مدخل عام"، المعرفي
والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،
2010).

عبد الإله، بلقزيز، تحرير. المعرفي والأيديولوجي في الفكر العربي المعاصر. بيروت:
مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

عبد اللطيف، كمال. المعرفي، الأيديولوجي، الشبكي، تقاطعات ورهانات. الدوحة: المركز
العربي للأبحاث والدراسات، 2012.

_. "في الأيديولوجيا والمعرفة: مدخل عام"، *المستقبل العربي*، عدد 381 (2010).

العروي، عبد الله. مفهوم الأيديولوجيا. بيروت- الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،
2003.

_. الأيديولوجيا العربية المعاصرة. بيروت - الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،
2006.

عقل، عبد اللطيف. "واقع البحث العلمي وآفاق تطويره"، *مجلة النجاح للأبحاث*، ع4
(1986).

غابيل، جوزيف. "الأيديولوجيا"، في: *إشكاليات الفكر المعاصر*. الدار البيضاء: منشورات
الزمن، 2009.

فوكو، ميشال. *حفریات المعرفة، ترجمة سالم يفوت*. بيروت - الدار البيضاء:
المركز الثقافي العربي، 2005.

فيركلو، نورمان. *تحليل الخطاب: التحليل النصي في البحث الاجتماعي*. بيروت:
المنظمة العربية للترجمة، 2009.

كركي، علي حسين. *الإبستمولوجيا في ميدان المعرفة*. بيروت: شبكة المعارف، 2010.
كون، توماس. *بنية الثورات العلمية، ترجمة حيدر اسماعيل*. بيروت: المنظمة العربية
للترجمة، 2007.

لالاند، أرندريه. *موسوعة لالاند الفلسفية*. بيروت-باريس: منشورات عويدات، 1996.
ليفين، باتريشيا. بيير، هس. *البحوث الكيفية في العلوم الاجتماعية، ترجمة هناء
الجوهري*. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.

المالكي، مجدي. "أن تبحث في ظل بيئة غير ملائمة للبحث"، في: *البحث النقدي في العلوم
الاجتماعية مدخلات شرقية غربية عابرة للاختصاصات*. بيرزيت: معهد أبو لغد،
2011.

معتوق، فردريك. *المعرفة، المجتمع والتاريخ*. لبنان: جروس برس، 1991.
هلال، جميل. *إضاءة على مآزق النخبة السياسية الفلسطينية*. بيروت: مؤسسة الدراسات
الفلسطينية، 2013.

_. *الطبقة الوسطى الفلسطينية: بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة*. رام الله:
مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

والرستين، إيمانويل. ترجمة محمود الذوايدي. علم الاجتماع الغربي: مساءلة ومحكمة،
كبير علماء الاجتماع يراجع فكر الرواد. واشنطن: المعهد العالمي للفكر
الإسلامي، 2011.

وقيدي، محمد. الإستيمولوجيا التكوينية للعلوم. الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2010.

_، العلوم الإنسانية والأيدولوجيا. بيروت: دار الكتب العلمية، 2011

الإنجليزية

Bourdieu, Pierre. *Homo Academicus*, Translated by Peter Collier.
Stanford: Stanford University Press, 1988.

Hammami, Rema and Tamari, Salim. "Populist Paradigms: Palestinian
Sociology", *Contemporary Sociology*, Vol. 26, No. 3 (May, 1997),
pp. 275 - 279.

Mamdani, Mahmood. "The importance of research in a university",
Makerere Institute of Social Research . 2011

<http://pambazuka.org/en/category/features/72782>

Mannheim, Karl. *Ideology and Utopia: an Introduction to the
Sociology of Knowledge*. New York: Harvest Books, 1936.

Tamari, Salim. "Problems of Social Science Research in Palestine: An
overview", *Current Sociology* (June 1994, vol. 42 no. 2, 69-86.

Wallerstein, Immanuel, *The End of the World As We Know It: Social
Science for the Twenty-First Century*. Minneapolis: the University of
Minnesota Press, 1999.